



جهود العوتبي النحوية في كتابه الضياء

(مصادره وأصوله النحوية وترجيحاته)

خميس بن عامر بن خميس الداودي

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرقية

سلطنة عمان

١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

جهود العوتبي النحوية في كتابه الضياء

(مصادره وأصوله النحوية وترجيحاته)

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة العربية وآدابها

إعداد

خميس بن عامر بن خميس الداودي

إشراف الأستاذ الدكتور

عامر فائل محمد بلحاف

١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

إقرار الباحث

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد عولجت وفق أسس البحث العلمي وقواعد الأمانة العلمية، وأن محتواها غير مستل من أي مصدر منشور أو غير منشور، وأنه غير مقدم للحصول على أي درجة علمية أخرى، وأنّ مضمون هذه الرسالة يعكس رأي الشخصية، وهي ليست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحث:

الاسم: خميس بن عامر بن خميس الداودي

التوقيع:.....

الإهداء والشكر

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الوالد رحمة الله عليه، وإلى الوالدة العزيزة، التي ما فتئت دعواتها لنا بالتوفيق والفلاح، وإلى الزوجة المخلصة التي كانت المحرك الأول لنا في مواصلة مسيرة الدراسة، والقبس المرافق في طريق العلم والتعلم، وإلى القارئ الكريم، والمكتبة العربية الإسلامية، عسى أن يستفيد منه طلبة العلم، ويكون رافداً للولوج إلى مواضيع بحثية أخرى، تعنى بالجهود اللغوية للعلامة أبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من أرشدني وأعانني في كتابة هذا البحث وفي مقدمتهم المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور/ عامر فائل محمد بالحاف، الذي حفني بجميل خصاله، وحسن توجيهاته، ودقة ملاحظاته، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى من أرشدني إلى موضوع البحث الدكتور الفاضل/ أحمد بن محمد الرمحي، فكانا لي خير المعينين، وأنبل الموجهين.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة الأكارم زملاء الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ العزيز والأخ الكريم إبراهيم بن سلطان بن يوسف الأغبري، الذي كان رفيقاً ناصحاً، وموجهاً في إتمام هذا البحث، فجزاهم الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

المخلص

يسعى هذا البحث في منهج وصفي تحليلي إلى دراسة الجهود النحوية للعلامة أبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي في كتابه (الضياء)، وأثر التوجيه النحوي في استنباط الرأي الفقهي، إذ تسعى الدراسة من خلال ذلك إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما المصادر التي اعتمد عليها العوتبي في توجيهاته وترجيحاته النحوية في كتاب الضياء؟

٢- كيف ظهرت الأصول النحوية (السماع والقياس) عند العوتبي في كتابه الضياء؟

٣- كيف برز الاستشهاد اللغوي عند العوتبي كمًّا وكيفًا؟

٤- ما التوجيهات والترجيحات النحوية التي ظهرت عند العوتبي في كتابه الضياء؟

وتكمن أهمية هذا البحث في القيمة العلمية واللغوية لموسوعة كتاب الضياء، وما تضمنه هذا الكتاب من مناقشات وترجيحات في المسائل النحوية، وقامت الدراسة بعد التمهيد على ثلاثة فصول: أولها في: (مصادر مادته النحوية)، وثانيها في: ((الأصول النحوية)، وثالثها في: (ترجيحاته النحوية)، وأخيرا خرجت الدراسة بعدد من النتائج أبرزت منهج وشخصية العوتبي في:

أولا: الاستقراء والتتبع والتوثيق في الاستدلال.

ثانيا: التحليل القائم على التعليل.

ثالثا: الموقف الوسطي بين البصريين والكوفيين.

رابعا: النزعة إلى الاستقصاء والشمولية في المعالجة.

The abstract:

This research adopts a descriptive-analytical methodology to study the grammatical efforts of the scholar Abu al-Mundhir Salamah ibn Muslim al-Awtabi in his book Al-Diya, and the impact of grammatical interpretation on deriving legal (fiqh) opinions. The study aims to answer the following questions:

- 1- What are the sources that al-Awtabi relied upon in his grammatical interpretations and preferences in Al-Diya?**
- 2- How did al-Awtabi engage with these sources in terms of quantity and quality?**
- 3- What grammatical principles emerged in al-Awtabi's work Al-Diya?**
- 4- How did al-Awtabi practice linguistic reasoning (based on transmitted evidence and analogy) in Al-Diya?**
- 5- What are the manifestations of linguistic citation and argumentation that appeared in Al-Diya?**
- 6- What grammatical interpretations, preferences, and selections did al-Awtabi present in Al-Diya?**

The significance of this research lies in the scholarly and linguistic value of the encyclopedic work Al-Diya, which stands out for its uniqueness in many linguistic aspects (including grammar, morphology, lexicography, semantics, phonetics, and linguistic principles). The researcher seeks to examine al-Awtabi's grammatical discussions, trace his sources, explore his foundational approaches, whether based on transmitted evidence, analogy, or reasoning and study his grammatical interpretations, preferences, and selections to understand his grammatical school of thought and its impact on his legal opinions.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء والشكر	أ
الملخص باللغة العربية	ب
الملخص باللغة الإنجليزية	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة	١
التمهيد: (العوتبي وجهوده النحوية)	٨
الفصل الأول: مصادر مادته النحوية	٢٩
المبحث الأول: مصادره من القرآن الكريم والحديث الشريف	٣١
١ - القرآن الكريم	٣١
٢ - القراءات القرآنية	٣١
٣ - معاني القرآن وتفسيره	٣٩
٤ - الحديث النبوي الشريف	٥٣
المبحث الثاني: مصادره من علوم اللغة والأدب	٥٥
١ - كتب النحو والإعراب	٥٦
٢ - كتب المعاجم والدلالة	٦٨
٣ - كتب الأدب	٧٤
الفصل الثاني: أصوله النحوية	٨٣
المبحث الأول: السماع	٨٤
الشاهد اللغوي: (صوره وطريقته)	٨٤
أولاً: الشواهد القرآنية	٨٤
١ - الشاهد القرآني المنفرد	٨٦

٨٨	٢ - عضد القرآن بالقرآن
٩٠	٣ - عضد القرآن بالحديث
٩١	٤ - عضد القرآن بالشعر
٩٦	ثانيا: شواهد الحديث النبوي الشريف
٩٨	١ - شاهد الحديث المنفرد
٩٩	٢ - عضد الحديث بالحديث
٩٩	ثالثا: الشواهد الشعرية والنثرية
٩٩	١ - الشواهد الشعرية:
١٠٠	أ - الشاهد الشعري المنفرد
١٠٦	ب - عضد الشعر بالقرآن
١٠٧	ج - عضد الشعر بالشعر
١١١	د - عزو الشاهد الشعري إلى قائله
١١١	١ - الشاهد الشعري المنسوب
١١٦	٢ - الشاهد الشعري غير المنسوب
١٢٢	٢ - الشواهد النثرية:
١٢٣	خامسا: الاحتجاج: (صوره وطريقته)
١٣٠	المبحث الثاني: القياس: (العلل النحوية)
١٣١	أولا: مفهوم العلة النحوية
١٣٣	ثانيا: أقسام العلل النحوية عند النحاة
١٣٥	ثالثا: مواقف النحاة من ظاهرة التعليل النحوي
١٣٦	رابعا: مظاهر التعليل النحوي عند العوتبي
١٤٩	الفصل الثالث: توجيهاته النحوية
١٥١	المبحث الأول: الجملة الاسمية وتوابعها

١٥١	١ - المبتدأ والخبر
١٦٢	٢ - تنواع الجملة الاسمية
١٦٣	أ - النعت
١٦٨	ب - العطف
١٧١	المبحث الثاني: الجملة الفعلية ومكملاتها
١٧٢	١ - إضممار الفعل وحذفه في الجملة الفعلية
١٧٩	٢ - مكملات الجملة الفعلية
١٨٥	٣ - أوجه إعرابية في الجملة الفعلية
١٩١	المبحث الثالث: الأدوات
١٩٣	١ - الأدوات (العمل والاستعمال)
٢١٠	٢ - معاني الأدوات
٢١٠	أ - من معاني حروف الجر
٢١٦	ب - معاني بعض حروف الاستفهام
٢١٧	ج - معاني (الواو) و (أو)
٢١٩	د - معاني (إلا)
٢٢٣	هـ - معاني (أن) و (إن)
٢٢٥	و - معاني (ما) و (حتى) و (إلى)
٢٢٧	ز - مجيء (لولا، ولو ما) بمعنى (هلاً)
٢٣٥	الخاتمة
٢٤١	المصادر والمراجع
٢٦٢	الملاحق

المقدمة

الحمدُ لله مُتَمِّمُ النِّعَمِ، ومُجْزِلُ الكَرَمِ، ومُجَلِّي الظُّلَمِ بنورِ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ، القائلُ في تنزيهه: ﴿أَقْرَأْ
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾، والصلاة والسلام على
النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ، أَوَّلِ مَنْ عَلَّمَ وَتَعَلَّمَ، إِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَخَيْرِ الْمُعَلِّمِينَ، عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الدِّراسات اللُّغوية بمستوياتها المختلفة (الصُّوتية والصَّرْفية والنَّحوية والدَّلالية)، منشؤها قديمًا
وحديثًا خدمة كتاب الله، وفهم معانيه، وتبيان مقاصده، وتوضيح تعاليمه، وتفسير آياته، واستخراج أحكامه،
والاستئارة بحكمته، والنهل من فصاحته، والارتشاف من بلاغته؛ وعلى ذلك نهج العلامة أبو المنذر سلمة
بن مسلم العوتبي الصحاري هذا المنهج في تأليف كتابه (الضياء)، وإن كان الكتاب موسوعة فقهية، إلَّا
أنَّ دارسه يجده زاخرًا بالكثير من المسائل اللُّغوية المختلفة من المعجم والدَّلالة والنَّحو والصَّرْف والبلاغة
والصُّوت وأصول اللغة، فتجده يجمع بين علوم اللغة وعلوم الدين، ويمزج المعرفة الفقهية بالمعرفة اللُّغوية،
فيعرِّف الألفاظ اللُّغوية ويعرِّف مقابلها، ويعرض الوجوه النَّحوية والآراء فيها، ويورد الجوانب الصَّرْفية
واشتقاقاتها، ويوظف المعاني اللُّغوية للاستدلال على المعاني الفقهية؛ بهدف استنباط الأحكام الشرعية،
وقد سَمَّى كتابه (الضياء)، وعلل ذلك في مقدمته قائلا: "لأستصبح بضيائه مهديا، وأصبح بما فيه
مقتديا"^(١). ويتضح من خلال الكتاب مدى علم صاحبه باللغة في شتى فنونها، ونخص بالذكر هنا جهوده

^(١) ينظر: العوتبي: الضياء، تحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز الوارجلاني و داود بن عمر بابيز الوارجلاني، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون

الدينية، سلطنة عمان، ٢٠١٥م، ج١، ص١٩٦.

النَّحْوِيَّةُ الَّتِي سَتَتَرَكُزُ الدِّرَاسَةُ حَوْلَهَا، فَنَجِدُهُ يُوَضِّفُ مَعْرِفَتَهُ النَّحْوِيَّةَ وَدِرَايَتَهُ بِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي تَوْجِيهِ آرَائِهِ الْفَقْهِيَّةِ؛ لِاسْتِخْرَاجِ مَقَاصِدِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَنَجِدُهُ يَكَيِّفُ التَّوْجِيهَ النَّحْوِيَّ؛ لِيَخْدُمَ الْمَوْضُوعَ الْفَقْهِيَّ الَّذِي يَتَنَاوَلُهُ فِي مُخْتَلَفِ الْمَسَائِلِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ.

وإِنِّطْلَاقًا مِنْ تِلْكَ الْأَهْمِيَّةِ لِكِتَابِ الضِّيَاءِ، وَمَا يَحْتَوِيهِ مِنْ مَسَائِلٍ لُغَوِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، سَيَتَنَاوَلُ الْبَاحِثُ فِي بَحْثِهِ الْمَوْسُومِ بِـ(جُهُودِ الْعَوْتَبِيِّ النَّحْوِيَّةِ فِي كِتَابِهِ الضِّيَاءِ)، عَرَضَ مَسَائِلَ الْعَوْتَبِيِّ النَّحْوِيَّةِ، وَعَرَّضَ مَصَادِرَهُ، وَاسْتِخْرَاجَ شَوَاهِدِهِ، وَعَرَّضَ التَّوْجِيهَاتِ وَالتَّرْجِيحَاتِ النَّحْوِيَّةَ لَدَيْهِ بِالدِّرَاسَةِ وَالتَّحْلِيلِ، مَبِينًا طَرِيقَتَهُ فِي تَوْظِيفِهَا، وَعَرَّضَ التَّوْجِيهَاتِ وَالتَّرْجِيحَاتِ لَدَيْهِ، وَمَا وَافَقَ أَوْ خَالَفَ فِيهِ غَيْرَهُ.

أسباب اختيار الموضوع:

- أ- أهمية العلوم اللغوية وأثرها في بناء وتوجيه الأحكام الفقهية.
- ب- مكانة العوتبي العلمية، وتميَّزه في الجمع بين علوم الفقه واللغة.
- ج- القيمة العلمية لموسوعة كتاب الضياء، وما امتازت به في كثير من الجوانب اللغوية والنَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ والمَعْجَمِيَّةِ والدَّلَالِيَّةِ والصَّوْتِيَّةِ وَأَصُولِ اللُّغَةِ.
- د- رغبة الباحث في الوقوف على القضايا النَّحْوِيَّةِ عِنْدَ الْعَوْتَبِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَتَتَبِعَ مَصَادِرَهُ وَأَصُولَهُ وَتَوْجِيهَاتِهِ وَاخْتِيَارَاتِهِ؛ كَوْنِ الْكِتَابِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَحَدٌ بِالدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ، حَسَبِ إِطْلَاعِ الْبَاحِثِ.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تتبَّعَ مَصَادِرَ الْعَوْتَبِيِّ فِي كِتَابِهِ الضِّيَاءِ مِنْ خِلَالِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَعْرِضُهَا وَالتَّعَرَّفَ عَلَى مَذْهَبِهِ النَّحْوِيِّ مِنْ خِلَالِ مَصَادِرِهِ.

٢- الوقوف على أصوله من سماع وتعليل، والوقوف على شواهد النحوية من القرآن، والحديث، والشعر، وكلام العرب، ولغاتهم، ودراساتها، وتحليلها.

٣- تتبع من استشهد بهم من الشعراء، وطريقته في الاستشهاد بهم.

٤- دراسة التوجيهات والترجيحات النحوية في كتابه الضياء؛ للتعرف على منهجه وفكره النحوي.

أُسْئَلَةُ الْبَحْثِ:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما المصادر التي اعتمد عليها العوتبي في توجيهاته وترجيحاته النحوية في كتاب الضياء؟

٢- ما الأصول النحوية عند العوتبي في كتابه الضياء؟

٣- كيف برز الاستشهاد اللغوي عند العوتبي كمًا وكيفًا؟

٤- ما التوجيهات والترجيحات النحوية التي ظهرت عند العوتبي في كتابه الضياء؟

حدود البحث:

كتاب الضياء من الموسوعات الفقهية الضخمة في التراث الفقهي الإباضي، تحوي الكثير من

القضايا اللغوية، وهو كتاب صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وفق التوثيق التالي: (العوتبي، أبو

المنذر سلمة بن مسلم: الضياء، تحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز الوارجلاني وداود بن عمر

بابيز الوارجلاني، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، ٢٠١٥). بيد أن الدراسة ستكتفي

بالجهود النحوية للمؤلف في هذا الكتاب دون غيرها من فروع اللغة الأخرى.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، يظهر في تتبع مصادر العوتبي، وأصوله النحوية، وحصر شواهد ومن استشهد بهم، وحصر مسائله النحوية وتصنيفها، وتبويبها، ودراساتها وتحليلها، وتحليل توجيهاته وترجيحاته النحوية في هذا الكتاب.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث -حسب اطلاعه - أي دراسة نحوية قُدمت في كتاب (الضياء) للعلامة أبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي، ولكن هناك دراسات وبحوث فقهية تناولت منهجية وأسلوب الكتاب، ودراسات أخرى لغوية ونحوية وصرفية أقيمت على كتابه الإبانة في اللغة، ومن هذه الدراسات فيما يأتي:

• كتاب الضياء منهجًا وأسلوبًا ولغة: عبدالحفيظ محمد حسن، كلية الآداب، جامعة السلطان

قابوس، ورقة بحثية قدمت ضمن حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي بعنوان: (قراءات في فكر العوتبي الصحاري) في ديسمبر ١٩٩٥م. هدفت هذه الدراسة إلى عرض المنهج الذي اتبعه العوتبي في تأليف كتاب الضياء، واشتمل الفصل الأول على طريقة العوتبي في ترتيب وتقسيم فصول الكتاب وأبوابه، وتناول الفصل الثاني أسلوب التأليف وطريقته في معالجة الموضوعات والقضايا والمسائل التي يتناولها، وختم الفصل الثالث بتناول لغة الكتاب وخصائصها ومميزاتها، وعرض قدرة العوتبي ومعرفته وتبحره في القضايا الفقهية، وقدرته على مزجها بالقضايا اللغوية.

إن هذه الدراسة تفصلها حدود فاصلة عن موضوع الباحث: (جهود العوتبي النحوية في

كتابه الضياء)، فالدراسة السابقة ورقة بحثية لا تتعدى عشر صفحات، شارك بها صاحبها في

أعمال المنتدى الأدبي، ولا تعد دراسة موسعة معمقة، ولم تتعرض للمسائل اللغوية - عموماً والنحوية خصوصاً - بالدراسة والتحليل، فهذه الدراسة تختلف عن دراسة البحث شكلاً ومضموناً.

• **الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتاب الإبانة:** عبد الرزاق فاتح عبد الرزاق جرار،

أطروحة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م. بدأت هذه الدراسة بتمهيد تعريفى بالعوتبي الصحاري وكتابه الإبانة وأبرز ملامح منهجه فيه، وانقسمت إلى ثلاثة فصول، تعرض الفصل الأول إلى مواقف العوتبي من الأصول النحوية، وتطرق الفصل الثاني إلى الأصول النحوية في كتابه الإبانة، وختم الفصل الثالث بآرائه النحوية واختياراته. وإن كانت هذه الدراسة في الجهود النحوية؛ إلا أنها تختلف عن موضوع الباحث في الحدود والمنطلقات، فكتاب الإبانة كتاب لغوي وكتاب الضياء كتاب فقهي، والمنطلق الأول في كتاب الإبانة معجمي يعالج القضايا المعجمية والدلالية، وكتاب الضياء فقهي يتعرض للمسائل النحوية بغية الوصول إلى الأحكام الفقهية، ناهيك عن محدودية هذه الدراسة، فقد جاءت مختصرة مختزلة لجهود العوتبي النحوية في كتاب الإبانة، ولم تحط بكل ما حواه الكتاب من ثروة نحوية ضخمة، ولم تتطرق إلى دراسة مصادره، وهي أولوية في معرفة فكره النحوي؛ لذلك فهي تختلف عن موضوع البحث حدوداً، ومنطقاً، ومضموناً.

• **منهج العوتبي في رفع مشكل الآيات القرآنية من خلال كتابه الضياء:** علي محمد أسعد وسعيد

بن علي الصوافي، ورقة بحثية منشورة في مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، المجلد ٣٧، العدد، ٢، السنة ٢٠٢٣م، ص ٦٤-٨١. هدفت هذه الدراسة

إلى بيان منهج العوتبي في تعيين المشكل وصياغته، واستنباط أهم مسالكة في رفع الإشكال عن معاني الآيات القرآنية، وخلصت إلى اعتماد العوتبي في توجيه المشكل على مصادر محددة، منوعاً في النقل، ومختاراً ما يراه راجحاً، وأن من أهم مسالكة في رفع الإشكال الاستشهاد بآيات القرآن وأقوال الصحابة، وأقوال التابعين، ومعهود العرب في الخطاب، وهي دراسة تختلف عن موضوع البحث فهي تتناول الإشكال في فهم معاني آيات القرآن.

• الجهود اللغوية للعوتبي الصحاري العماني في كتابه الإبانة (دراسة تحليلية أسلوبية): ناصر

بن محمد بن سالم السلامي، أطروحة دكتوراة، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ٢٠١١م. انقسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول (جهود العوتبي في الدراسات الصوتية)، وتناول الفصل الثاني (جهود العوتبي في الدراسات الصرفية)، وتناول الفصل الثالث (جهود العوتبي في الدراسات النحوية) بتعداد بعض الظواهر النحوية بالشرح والتحليل، موضحاً ما اتفق العوتبي فيه مع اللغويين وما اختلف فيه معهم، ذاكراً أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق، ومدى توافق آراء العوتبي مع الدرس اللغوي الحديث، أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى جهود العوتبي في الدراسة الدلالية، وتختلف هذه الدراسة عن موضوع البحث شكلاً ومضموناً.

هيكلية البحث:

ابتدأ البحث بالمقدمة التي عرضت أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث وأسئلته وحدوده، ومنهج المنهج المتبع فيه، والدراسات السابقة، ثم التمهيد الذي عرّف بالعلامة أبي المنذر سلمة بن مسلم العوتبي، اسمه ونسبه، ومولده وعصره، ثم بيان مكانته بين الفقه واللغة، ثم بيان جهوده اللغوية، وختم التمهيد بالتعريف بكتاب الضياء وأهميته الفقهية واللغوية. ثم جاء الفصل الأول عارضاً مصادر العوتبي النحوية

في كتاب الضياء، وانقسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، وكتب معاني القرآن وتفسيره، وتناول المبحث الثاني مصادره من كتب علوم اللغة والأدب، تمثلت في كتب النحو والإعراب، وكتب المعجم والدلالة، وكتب الأدب والأمالى. أما الفصل الثاني فأنصرف إلى الأصول النحوية عند العوتبي، واشتمل على مبحثين، تناول المبحث الأول: السماع (صوره وطريقته)، عارضاً شواهد العوتبي من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، ثم بيان طريقة العوتبي في عزو شواهد، وموقفه من الشاهد الشعري المنسوب وغير المنسوب، وطريقته في الاحتجاج بالشعراء، وتناول المبحث الثاني القياس مقتصرًا على ظاهرة التعليل النحوي لدى العوتبي، معرفاً العلة النحوية، وأقسام العلل لدى النحاة، وموقفهم من ظاهرة التعليل، ثم ختم المبحث بمظاهر التعليل عند العوتبي. وتناول الفصل الثالث التوجيهات والترجيحات النحوية عند العوتبي، وجاء ذلك في ثلاثة مباحث، تحدث المبحث الأول عن الجملة الاسمية وتوابعها، وتحدث المبحث الثاني عن الجملة الفعلية ومكملاتها، وجاء المبحث الثالث لعرض الأدوات وتحليلها في إطار العمل والاستعمال وتناوب المعاني. هذا وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأهم التوصيات التي أوصى بها الباحث.

تمهيد

(العوتبي وجهوده اللغوية)

المطلب الأول: التعريف بالعتوبي:

عُرِفَ العوتبي في الوسط العلمي العماني بأنه عَلمٌ موسوعي، تميَّزَ بغزارة المعرفة وتنوعها بين الفقه واللغة والأدب والتاريخ والأنساب، إلا أنَّ هذه الشخصية اعتراها شيء من الغموض رغم شهرتها في ذلك الوسط، تمثل في عصره ونسبه وشيوخه وتلامذته، إذ كتب في الأنساب ولم يترجم لنفسه، وأرَّخَ لغيره ولم يؤرِّخ لنفسه أو لعائلته، فما يزال الباحثون إلى يومنا هذا حائرين في أمره، فلم تسعفهم المصادر بأجوبة لكثير من التساؤلات، فما الذي جعله يخفي كلَّ ما يمتُّ إلى شخصه وحياته بصلة؟ وفي ذلك يقول محقق الكتاب: هل هو تخوُّفٌ من الأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها عمان في تلك الفترة؟ أم التورع والزهْد ونكران الذات؟ أم التوجه الخالص بالأعمال إلى وجه الله الكريم، وإيثار الجزاء الأخرى؟ أم هو اقتداء بأسلافه من علماء الإباضية في إخفاء ما يمتُّ إلى حياتهم، والتركيز على أعمالهم فهي التي ستفيد الناس، كأمثال الإمام جابر بن زيد، والإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، والإمام الربيع بن حبيب وغيرهم؟^(١)

١ - اسمه ونسبه:

هو أبو المنذر سَلَمَةُ بن مُسْلِم بن إبراهيم بن سَلَمَةَ الأزدي العوتبي الصحاري^(٢)، فقد نُسب العوتبي على هذه النسبة إلى القبيلة: (الأزدي)، وأخرى إلى المكان: (العوتبي الصحاري)، فالنسبة المكانية لا خلاف فيها فهي ثابتة باتفاق النساخ والمؤرخين، و(عوتب) منطقة بولاية صحار كانت

^(١) ينظر: العوتبي، مقدمة كتاب الضياء، ج ١، ص ١٢-١٣.

^(٢) ينظر: ابن مداد، محمد بن عبدالله بن مداد الناعبي: معرفة جميع العلماء وكناهم وبلدانهم وموتهم، (المعروفة بسيرة ابن مداد)، دراسة وتحقيق:

بدرية بنت علي بن جمعة الشيعبية (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ٢٠١٦، ص ١٠٨.

تسمّى سابقاً (عوتب الخيام)^(١)، ونسبته إلى صحار الولاية. أمّا النسبة القَبَلِيَّة فقد نسبته المؤرخ سيف بن حمود البطاشي إلى (طاحية) من الأزد، قال: "والشيخ العوتبي - فيما عندي - من طاحية، وهي قبيلة من الأزد، منها كعب بن برشة الطاحي"^(٢)، ولم يعلل قوله، ووافقه على ذلك الدكتور محمود الريامي^(٣). ونسبه الشيخ أحمد بن سعود السيابي إلى (العتيك) وهم بنو العتيك بن الأسد بن عمران بن عمرو بن مزيقا، وقال: "وبنو العتيك هم الذين كانوا منتشرين في الباطنة إلى دبا"^(٤)، وعلل قوله: بما ذكره العوتبي في كتاب الأنساب في أسباب معركة (وقعة الروضة) بعمان في القرن الثالث الهجري (٢٧٥هـ)، حيث ذكر اجتماع عدد من الأعيان المناصرين للإمام الصلت بن مالك الخروصي، وطلبهم النصرة من أعيان منطقة الباطنة، قال: "وكانوا مسلماً وأحمد بن عيسى العوتبيين، وسألوهما أن يبايعا لهما في الباطنة من العتيك من بني عمران"^(٥). ووافقه على ذلك الباحث ناصر بن محمد الحجري^(٦). وعلّق محققا الضياء على ما ذهب إليه المؤرخ البطاشي وما

(١) ينظر: السيابي، أحمد بن سعود: العوتبي نسابه، ضمن كتاب: قراءات في فكر العوتبي الصحاري، ط٢، المنتدى الأدبي، مسقط، ٢٠٠٣، ص ص ٧٥-٨٤.

(٢) ينظر: البطاشي، سيف بن حمود بن حامد، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ط٢، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، ١٩٩٨، ص ٣٥٣.

(٣) ينظر: الريامي، محمود بن سليمان: العوتبي ومنهجه في الصياغة المعجمية في الإبانة، (رسالة ماجستير)، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٢، ص ٧٥.

(٤) السيابي، العوتبي نسابه، ص ص ٧٥-٨٤.

(٥) العوتبي، أبو المنذر سلمة بن مسلم الصحاري: الأنساب، تحقيق: محمد إحسان النص، ط٤، مطبعة الألوان الحديثة، مسقط، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٧٤٦-٧٤٧.

(٦) ينظر: الحجري، ناصر بن محمد بن عامر: التفسير عند العوتبي من خلال كتابه الضياء (رسالة دكتوراه)، جامعة الزيتونة، تونس، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

ذهب إليه الشيخ أحمد بن سعود السيابي بأن هذه النسبة قد اعتمدت على نصٍ واحدٍ ونتائج مختلفة، وهي لا تتعلق أصلاً بهذه الشخصية، فقد بُنيت أحكامهما على اسمين مشتبهين لشخصين مختلفين، وقال بأن هذا الاسم الذي اعتمدا عليه واستتبطا منه قد ذكره العوتبي نفسه في الجزء الخامس من كتابه الضياء، قال ما نصه: "إذا كانت امرأة تصلي واستأذن أحد فسبّحت؛ فعن سليمان بن الحكم (حي: ٢٣٧هـ)، ومسلم بن إبراهيم أن بعضهم لم يرَ عليها نقضا..."^(١). فمسلم بن إبراهيم ليس المقصود به والد العوتبي كما يوحي به النص؛ لأنَّ البعد الزمني يرفض ذلك؛ ولأنَّ نفس الاسم يروي عنه أبو زياد الوضاح بن عقبة (حي: ٢٣٧هـ) مع المقرون معه سليمان بن الحكم، وكلهم من علماء القرن الثالث الهجري، فيترجح المقصود من (مسلم بن إبراهيم) المشتبه فيه أنَّه نفسه الشخص الذي كُتِبَ وشارك في مناصرة الإمام الصلت بن مالك في موقعة الروضة الشهيرة سنة: (٢٧٧هـ)، ويثبت أنَّ ما بنوا عليه استشهادهم من نسبة العوتبي إلى طاحية أو العتيك لم يكن لشخصية واحدة، بل لشخصيتين متشابهتين في الاسم فقط، ويستطرد المحقق قائلاً: الإشكال كان أولى في إثبات العام هل هو من (الأزد) أم لا؟ ثم بعدها يجتهد في إثبات الخاص (هل هو من العتيك أم من طاحية؟) رغم أنَّ القبيلتين (طاحية والعتيك) يرجعون إلى الأزد القحطانية^(٢). فمحقق الضياء يرى أنَّ نسبته إلى العتيك أو إلى طاحية فيها إشكال، فهي توهم بشخصية أخرى بينهما تقارب في الأسماء، والمعول عليه أنَّه من الأزد سواء نسب إلى طاحية أم إلى العتيك.

(١) ينظر: العوتبي: الضياء، ج ٦، ص ٣٤٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٦.

٢- مولده:

رغم شهرة العلامة العوتبي في الوسط العلمي العماني والعربي، إلا أنَّ المصادر التاريخية العمانية لم تتفق في تحديد الفترة الزمنية التي عاش فيها، فقد اختلفت الروايات اختلافا كبيرا، وليس ذلك في الشهور والسنوات، ولكنه اختلاف في القرون المتعاقبة، تراوحت بين القرون (الرابع، والخامس، والسادس الهجرية)، وقد اختلف الباحثون ولم يستطع أحد الجزم بتأريخ معين للقرن الذي عاش فيه، ناهيك عن تأريخ مولده أو وفاته، وقسّم محققا الضياء هذه الآراء إلى ثلاثة هي:

الرأي الأول: ذهب إلى أنَّ العوتبي عاش في القرن الرابع وامتد به العمر إلى أوائل القرن الخامس الهجري؛ واعتمدوا في ذلك على ما ذكره في كتاب الأنساب من تحديد الغاية من تأليفه من ذكر الملوك والخلفاء إلى سنة (٣٤٥هـ)، وأول من ذهب إلى هذا الاستنتاج المؤرخ سيف بن حمود البطاشي في كتابه إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان^(١)، وتابعه بعد ذلك مجموعة من الباحثين^(٢).

الفريق الثاني: ذهب إلى أنَّه عاش في أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس، وحجتهم في ذلك نقله عن مجموعة من العلماء الذين عاشوا في القرن السادس، كنقله من الإمام أبي حامد الغزالي المتوفي (٥٠٥هـ)، ونقله من كتاب حقائق الأدلة للقاضي نجاد بن موسى المتوفى سنة (٥١٣هـ)، ومن أصحاب هذا المذهب الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، ووافقه المؤرخ أحمد بن سعود السيابي^(٣).

(١) ينظر: البطاشي، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ص ٣٥٣.

(٢) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ١٧.

(٣) ينظر: العوتبي، مقدمة تحقيق الضياء، ج ١، ص ٢٠-٢١.

الفريق الثالث: ذهب مذهبًا مغايرًا في محاولة لحل هذا الإشكال، فتساءل هل شخصية سلمة العوتبي شخصية واحدة؟ أم هما شخصيتان مختلفتان حملتا نفس الاسم واختلفتا في الكنية (أو المنذر وأبو إبراهيم)؟ وهل مؤلف كتاب الأنساب هو نفسه مؤلف الضياء؟ وقد ذهب إلى هذا الافتراض الأستاذ جون ويلكنسون، وباثورست، ثم تراجع (ويلكنسون) عن هذا القول وقال: هما شخصية واحدة تكتنّى بكنيتين هما: (أبو المنذر وأبو إبراهيم)^(١). ويرجّح محققا كتاب الضياء أنّ العوتبي عاش في القرن السادس الهجري؛ وبالرجوع إلى المصادر التي استقى منها العوتبي مادته يتبين لنا موقف المحقّقين في النقاط الآتية:

- **الرد على الفريق الأول:** إنّ اعتماد العوتبي في كتاب (الأنساب) على ذكر الملوك والخلفاء إلى سنة (٣٤٥هـ) ليس بالدليل الذي يؤخذ به في تحديد وفاته.
- **الرد على الفريق الثالث:** انطلق من تشابه الأسماء مع الشخصية المشاركة في موقعة الروضة، وهي غير الشخصية المرادة بالعوتبي.
- **موافقتهما للفريق الثاني:** في إمكانية القول بأنّ العوتبي من علماء القرن السادس، وذلك من خلال ما توصلا إليه بالنظر إلى مصادره:
- النقل من كتاب (الإيضاح في الأحكام) ليحيى بن سعيد النزوي (ت: ٤٧٢هـ).
- النقل عن أبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ).

(١) ينظر: السالمي، عبدالرحمن بن عبدالله: تعددية العوتبي وترجمته أو إشكاليات شخصية العوتبي، مجلة نزوى، نزوى، عدد ٢١، رمضان

١٤٢٠هـ/يناير ٢٠٠٠م، ص ص ٢٥٠-٢٥٤.

- النقل من كتاب (الأكلة وحقائق الأدلة) لنجاد بن موسى (ت: ٥١٣هـ).
- النقل من كتاب (الكفاية) للشيخ موسى بن محمد بن عبدالله الكندي (ق ٦هـ).
- النقل من كتاب (المصنّف) لأحمد بن عبدالله بن موسى الكندي (ت: ٥٥٧هـ).
- النقل من كتاب (أساس البلاغة) جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ).
- النقل من كتاب (الملل والنحل) لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ).
- النقل من كتاب (الحوار العين) لأبي سعيد نشوان بن سعيد الحميري (ت: ٥٧٣هـ).
- النقل من كتاب (لباب الآثار) لأبي المظفر أسامة بن منقذ الشيزري (ت: ٥٨٤هـ).

وبعد هذه النتائج رجّح المحققان أنّ العوتبي عاش في القرن السادس الهجري ولم يخرج عنه؛ أي ما بين (٥٠٠-٥٨٠هـ)، دون القطع بتاريخ معين، وهو الرأي الذي يميل إليه الباحث نظرا لتعدد النقل من هذه المصادر في مواضع مختلفة من الكتاب، كذلك تعدد النقل من أكثر من مصدر لنفس المؤلف كما حدث مع الزمخشري، فقد أفاد منه في أكثر من مصدر كأساس البلاغة، والكشاف، والفائق في غريب الحديث، والمستقصى في أمثال العرب، وربيع الأوطار^(١).

(١) ينظر: العوتبي، مقدمة تحقيق الضياء، ج ١، ص ٢٣-٢٨.

المطلب الثاني: العوتبي بين الفقه واللغة:

١ - علاقة الفقه باللغة:

إنَّ الفقه الإسلامي مبني في جوهره على نصوص قرآنية ونبوية نزلت باللغة العربية؛ لذا فإنَّ فهم تلك النصوص فهمًا دقيقًا يتحقّق بوساطة الإحاطة باللغة العربية، وقواعدها النحوية والصرفية والبلاغية والدلالية، وقد نهج العلماء منذ العصور المبكّرة على إتقان اللغة العربية وعلومها، وأنَّها ليست مجرد لغة للتعبير؛ بل هي أداة للوصول إلى الأحكام وفهم مقاصد الشريعة؛ ليتسنى للنَّاس عبادة ربهم عن فهمٍ ودرايةٍ وإدراكٍ لحقائق التَّكليف. وقد ذكر الزَّجَّاجي أنَّ الفائدة من تعلم العربية هي: الوصول إلى التَّكَلِّم بكلام العرب على الحقيقة، وتقويم فهم كتاب الله عزَّ وجلَّ، الذي هو أصلُ الدين والدنيا، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنَّه لا تفهم معانيها على صحةٍ إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب^(١). وذكر ابن حزم بأنَّه لا يحل لمن لا يعرف العربية أن يفتي في مسائل الدين، وأنَّه لا بد للفقيه أن يكون نحوياً لغوياً، وإلا فهو ناقصٌ لا يحق له أن يفتي؛ لجهله بمعاني الأسماء، وبعده عن فهم الأخبار^(٢). ويرى الزَّمخشري بأنَّ الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيٌّ على علم الإعراب، والتفسير مشحونةٌ بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرَّاء وغيرهم من النحويين

(١) ينظر: الزجَّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٥، دار النَّفَّاس، بيروت، ١٩٨٦، ص٩٥.

(٢) ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي: رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عبَّاس، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ج٤، ص٨٧.

البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقوالهم، والتشبيث بأهداب تأويلهم^(١). ونفهم مما تقدم أنَّ العربية لغة الشريعة، ولغة الأحكام، فلا صحة لاستنباطها من غير فهم لغوي دقيق، وأنَّ النحو أساس لفهم هويّة الجُمْل وعلاقاتها (فاعل ومفعول - مبتدأ وخبر)، لا تُفهم إلا بالنحو، وإلا طغى اللحن وضلّت الدلالة، وكذلك علوم البلاغة بها تُقوَّى الفهوم، وتكشف أسرار بواطن النصوص من ظواهرها، وكل ذلك يؤثر في استنباط الأحكام الفقهية، وقد تنوعت آثار العوتبي العلمية بين العلوم الفقهية، واللغوية، والتأريخية، والأنساب.

٢- آثار العوتبي العلمية والفقهية:

يُعَدُّ العلامة العوتبي من أبرز فقهاء المدرسة الإباضية في عمان خلال القرن الخامس أو السادس الهجري، وقد تميّز بإنتاج علمي متنوع يدل على سعة اطلاعه، وتعدد اهتماماته المعرفية، فتنوعت مؤلفاته بين الأنساب والفقه واللغة، وتُعَدُّ مؤلفاته الفقهية من أهمّ المصادر في الفقه الإباضي والفقه المقارن، تعكس الجهد التأصيلي الذي بذله في عرض المسائل الفقهية وتقعيدها، مع استحضار آراء الأئمة المتقدمين، مما يجعله مرجعاً أساساً لفهم تطور الفقه الإباضي. كما قدّم جهوداً في الأنساب تُعد من أقدم ما وصلنا في علم الأنساب في السياق العماني، ويكشف عن اهتمامه بالتأريخ الاجتماعي والروابط القبلية. أمّا في المجال اللغوي، فقد ترك لنا آثاراً مهمة تُبرز تمكّنه من اللغة العربية، واهتمامه بقضايا المعجم واللغة النحو والتصريف، وتدلُّ هذه المؤلفات مجتمعة على موسوعية العوتبي، وعلى مكانته البارزة في تأريخ الفكر العماني، إذ مثّلت

(١) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد: المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، ط١، مكتبة الهلال،

أعماله حلقة وصل بين المتقدمين والمتأخرين من علماء عمان، ومن تلك الأعمال الجلييلة التي خلفها:

- **كتاب الأنساب أو أنساب العرب:** جمع فيه أنساب العرب، واشتمل على عشائرها، وأشهر بطونها، وأورد أخبار كل قوم ذكر أنسابهم، وذكر فيه القبائل العمانية من القحطانية والعدنانية، واعتمد على مصادر سابقة مثل: أخبار الجُزْهُمِي (ق ١هـ)، وجمهرة النسب لابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، والاشتقاق لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، واستفاد منه من جاء من بعده من العمانيين كالأزكوي في كتابه كشف الغمضة الجامع لأخبار الأمة، وابن رزيق في الصحيفة القحطانية، وغيرهم^(١).
- **كتاب الإبانة في اللغة العربية:** مصنف ضخم يضم بين ثناياه ثروة لغوية ونحوية وصرفية وصوتية، كما يحوي كنوزاً من علوم الفقه والتفسير والحديث، وضعه العوتبي في أصول لغة العرب، وأقامه على مناقشة مسائل العربية وقضاياها، ورثب مادته على حروف المعجم ليسهل الرجوع إليها^(٢).
- **كتاب الضياء:** موسوعة فقهية جامعة لآراء الإباضية في أصول الشرع وفروعه، وآراء غيرهم من المذاهب الإسلامية، مع عمق البحث وقوة التأصيل والتحقيق، مصطبغة بصبغة أدبية بارزة،

(١) ينظر: العوتبي، مقدمة تحقيق الأنساب، ج ١، ص ٢٥.

(٢) ينظر: العوتبي، مقدمة تحقيق الضياء، ج ١، ص ٤١.

تمثلت في حسن العبارة ورصانتها، والشرح اللغوي للمصطلحات، والترتيب الجيد للمسائل والأبواب^(١).

• **ضياء ابن المذهب:** ذكر المؤرخ البطاشي في إتحاف الأعيان ما نصه: "ثم كتاب جامع ابن المذهب، وفي نسخة: ابن المذهب؛ وهو ضياؤه، أربعة وعشرون قطعة، وهو أصح من الأول - يعني الضياء -"^(٢). قال الشيخ البطاشي: "فقد أشار هذا الأثر أن العلامة العوتبي ألف بعد كتاب الضياء كتاباً أسماه: (ضياء ابن المذهب) لكن مع الأسف لم نعثر على شيء منه، فلعله قد كما فقد الكثير من المؤلفات"^(٣).

• **كتاب الإمامة:** من الكتب التي نسبها إليه الإمام نور الدين السالمي في اللعة المرضية^(٤)، وعلق الباحث سلطان الشيباني في حاشية الصفحة قائلاً: "ويبدو أنه عول على (فصل) كاتبه مجهول بعنوان (معرفة الأجزاء والكتب لأهل عمان)، وفيها تصريح واضح بنسبة الكتاب للعوتبي"^(٥).

• **سيرة منسوبة إليه:** وجهها إلى علي بن علي، وأخيه الحسين بن علي، وهما من مشايخ الإباضية في كلوة بشرق إفريقية، بين لهما فيها المذهب الإباضي، وشرح لهما عقيدته^(٦).

(١) السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد: اللعة المرضية من أشعة الإباضية، اعتنى بها: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، ط١، ذاكرة

عمان، مسقط، ٢٠١٤، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: البطاشي، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥١

(٣) ينظر: البطاشي، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٤) ينظر: السالمي، اللعة المرضية، ص ١٥٢.

(٥) ينظر: مجهول، رسالة في معرفة كتب أهل عمان، اعتنى بها: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، ط١، ذاكرة عمان، مسقط، ١٤٣٥هـ/

٢٠١٤م، ص ٢٩.

(٦) ينظر: البطاشي، إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ج ١، ص ٤٠٢، ص ٥٧١.

٣- جهود العوتبي اللغوية:

عُرف عن العوتبي أنه شخصية موسوعية برع في كثير من العلوم الدينية؛ كالعقيدة، والتفسير، والقراءات، والحديث، والأصول، والفقه المقارن، ناهيك عن براعته في علوم اللغة من نحو، وصرف، ومعجم، ودلالة، وبلاغة، وأصوات، ويظهر لنا ذلك جلياً في مؤلفاته اللغوية، أبرزها كتاب الإبانة في اللغة، فهو موسوعة ضخمة تُعدُّ من أهم المصنفات اللغوية، زاخرة بثروة لغوية ونحوية وصرفية وصوتية وأدبية، تجمع ألواناً من علوم العربية والتفسير والحديث، ربَّها مؤلفها على حروف المعجم، وقد قام مجمع اللغة العربية الأردني بتحقيق هذه الموسوعة، ثم قامت وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان بطباعته ونشره في أربعة مجلدات عام ١٩٩٩م. أما موسوعته الفقهية فهي التي نحن بصدد دراستها، وهي موسوعة ضخمة تتكون من ثلاثة وعشرين جزءاً في علوم الدين المختلفة، صبغها العوتبي بصبغة أدبية ولغوية فريدة، جعلت منها مرجعاً لغوياً مهماً لدراسة فكر العوتبي اللغوي وجهوده النحوية والصرفية والمعجمية والدلالية والصوتية. وسنمثل هنا على أبرز جهوده اللغوية التي زخرت بها كتبه ومنها:

أ- جهوده المعجمية:

تقدم القول بأنَّ العوتبي شخصية لغوية جمعت كثيراً من علوم اللغة؛ إلا أنَّ جهوده المعجمية تميزت من غيرها من الجوانب اللغوية في وضع معجمه المعروف (الإبانة في اللغة)، وقد ربَّه على حروف المعجم، وأشار إلى ذلك بقوله: "هذا باب تفسير شيءٍ من الكلام الجاري بين النَّاس، على توالي حروف المعجم على آخرها، ثم نختم الكلام بشيءٍ من الألفاظ والمعاني اللغوية والأبيات المعنوية"^(١)، وبهذا فهو يَلَخُّصُ المنهج الذي سار عليه في ترتيب مادته، فهو يشير بكلمة (شيءٍ)

(١) العوتبي: الإبانة في اللغة، تحقيق: عبدالكريم خليفة وآخرون، ط١، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٩٩، ج٢، ص٦٩.

إلى بعض مقدرات اللغة وليس كل شيء فيها، فالإبانة وإنْ وصف بأنه معجم لغوي فهو في حقيقة الأمر مادة لغوية ضخمة، ضمنها كثيرا من الشروحات والأمثلة والشواهد والمسائل النحويّة، والصرفية، والبلاغية. وقد رتب العوتبي معجمه وفق الخطوات الآتية:

١- قام بترتيب الكلمات حسب الحرف الأول من الجذر.
٢- سلك مسلك الخليل في الأخذ بفكرة التقلب في حروف المادة، ولكنّ جهده لم يكن شاملا لكل الجذور.

٣- كان يلجأ لمعالجة الجذر الواحد في أكثر من موضع في الباب الواحد، مثل:

• (خ. ل. ف) عالج به بعد: (خ. ج. ل)، وبعد: (خ. ر. ج).

• (ح. ذ. ق) عالج به بعد: (ح. م. د) وبعد: (ح. ب. ر).

٤- لم يلتزم بالتقسيم الكمي للجذر من ناحية: (الثنائي والثلاثي والرباعي).

٥- دخول القضايا اللغوية والدينية في الترتيب، فقد يبدأ الباب بقضية لغوية أو دينية.

٦- تقسيم المواد بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها، والاستشهاد على كل مدخل، فيرتب المزيد بحرف

أو حرفين أو ثلاثة^(١). كذلك برزت لدى العوتبي بعض الجهود المعجمية في كتابه الضياء،

كانت تأتي تباعا أثناء تعرضه لمعالجة الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، فنجدته يذهب إلى تبين

معاني المفردات وتوضيحها، وذكر المتصرف منها والثنائي والثلاثي وغير ذلك، ويسوق على

كل ذلك الشواهد من كلام العرب شعرهم ونثرهم، فعندما تحدث عن (العقل) قال: "والعقل مأخوذ

(١) ينظر: الدسوقي، إبراهيم: معجم الإبانة للعوتبي (المنهج - اللغة - المادة المعجمية)، ضمن كتاب: قراءات في فكر العوتبي الصحاري، ط٢،

المنتدى الأدبي، مسقط، ٢٠٠٣، ص ص ٥٩-٧.

اسمه من عقل البعير، يقال: عقلت الشيء إذ شدتته، وضبطه، فسمي بذلك تشبيها بعقل الناقة؛

لأنَّ العقل يمنع الإنسان من الإقدام على شهواته إذا قَبَحَتْ...، قال ابن دريد:

آفَةُ الْعَقْلِ الْهَوَى فَمَنْ عَلَا *** عَلَى هَوَاهُ عَقْلُهُ فَقَدْ نَجَا^(١).

ب- جهوده الصرفية:

عالج العوتبي المسائل الصرفية في مؤلفاته اللغوية والفقهية، واعتنى بتبيين الصيغ الصرفية والأوزان والاشتقاق والنحت، وما يطرأ على الصيغة من تغيرات؛ كالجمع، والإبدال، والإعلال، والعدل، والإدغام. فمما ذكره في تحديد أوزان الكلمة وأشكالها في كتابه الضياء قوله: "وكلام العرب مبني على أربعة أصناف، الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، فالثنائي منه ما يكون على حرفين نحو: قد، وهل، وبل. والثلاثي نحو: ضرب، وخرج، ودخل. والرباعي نحو: دحرج، وقرطس، وهملج، وعقرب. والخماسي نحو: اشحنل، واقتعّر، واسخنفر، وسفرجل، وشمردل، وكنهبل^(٢)". ومن أمثله في الاشتقاق من الأفعال قوله: "واعلم أن المصادر تختلف ولا تجيء على قياس واحد نقول: ضرب ضرباً: فعلاً، ونقول: ضرب الفحل الناقة ضرباً فجاء على فعال^(٣)"، ومن الاشتقاق من الأسماء ما ذكره في تسمية الإنسان قال: "سُمِّيَ إنساناً لنسيانه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ

فَنَسِيَ﴾ (طه ١١٠)، وقيل سُمِّيَ إنساناً لأنَّه، كما يُسمَّى القلب قلباً لتقلبه، وسميت قريش قريشاً؛ لأنَّهم

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٢٨٦.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨.

(٣) العوتبي، المصدر السابق ج ١، ص ٤٨.

كانوا أصحاب تجارة، ويقال قرش الرجل شيئاً يقرشه إذا كسبه وأخذه^(١). ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره في اشتقاق المعرفة، قال: "ثم اشتقوا المعرفة من المعروف ومن النكرة المنكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الأخذ فيه، ... والمعرفة والعرف لغتان"^(٢). ومن أمثلة النحت قوله: "والعرب قد تأخذ الحرف من كلمة فتجمعه مع حرف من كلمة أخرى، فتجمعها كلمة تامة، كما في: حَيْعَلْ، وَسَبَحَلْ، وَهَيْلَلْ، وَحَمَدَلْ، وَحَوْقَلْ، وَجَعَفَلْ، وَتَبَهَمَ، إذا أتى بفعل البهيمية، وَتَمَهَجَرَ، إذا نُسب إلى المهاجرين، وَاسْتَتَوَّقَ إذا صار الجَمَلُ ناقةً"^(٣). وأما حديثه عن الإعلال فكقوله: "وأصل القيوم: القيوم، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن جعلتا ياءً مشددة، وأما القيام فأصله: القيوم، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن، جعلتا ياءً مشددة، وأما القيم فأصله: القيوم، فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق ساكن، أبدلوا من الواو ياءً، وأدغموا فيها الياء التي قبلها فصارت ياءً مشددة"^(٤). هذا من باب التمثل، فالدارس لكتب العوتبي يلاحظ غزارة مادته الصرفية وكثرة الأمثلة والشواهد فيها.

ج- جهوده النحوية:

ترك لنا العوتبي مجموعة من المسائل النحوية، تمثلت في عدد من التوجيهات والاختيارات والترجيحات، والآراء، جاءت متناثرة في مواضع متعددة من كتابيه الإبانة والضياء، ولم يتبع العوتبي منهجية معينة في عرض تلك المسائل، ولم ييوبها على أبواب النحو المعروفة؛ وإنما كانت تأتي

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٣٩.

(٣) العوتبي، الإبانة، ج ١، ص ١٠٨.

(٤) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٧.

تباعاً ضمن معالجته للمسائل اللغوية والفقهية التي يناقشها، فالعوتبي فقيه لغوي أو لغوي فقيه، نجده يعرض المسألة اللغوية أو الفقهية ثم يعالجها من جوانبها المختلفة؛ متخذاً من النحو والإعراب معيناً له في الوصول إلى الرأي الذي يطمئن إليه، وسنترك التمثيل على الجهود النحوية إلى المطالب القادم في الحديث عن أهمية كتاب الضياء العلمية واللغوية.

المطلب الثالث: كتاب الضياء وأهميته العلمية واللغوية:

١- أهميته العلمية:

يعدُّ كتاب الضياء من الموسوعات الفقهية المتقدمة التي تخر بها المكتبة الإباضية، قدمه أبو المنذر العوتبي إلى المكتبة الإسلامية ليكون رافداً من روافد العلم والمعرفة؛ لذا يُعدُّ الكتاب من أهم الموسوعات في الفكر الإسلامي، إذ يجسد الفقه المقارن في المذاهب الإسلامية المختلفة، وقد اتَّبع العوتبي منهج أسلافه في ترتيب محاور الكتاب وعرض مواضيعه، فعرض أصول الدين وفروعه دون تمييز بينها، فلا تقوم الأحكام الفقهية عندهم إلا باستيعاب أصول الدين وأركان الإيمان والاعتقاد، فجاءت أبواب الكتاب مرتبة على النحو الآتي:

- محور العلم والتوحيد.
- محور الأصول والأسماء والفرق.
- محور التزكية والأخلاق.
- محور الطهارة والعبادات.
- محور الأحوال الشخصية.
- محور الجنايات والأحكام القضائية.

• محور الوصايا والمواثيق.

• محور المعاملات المالية.

وقد وصف العوتبي كتابه الضياء بهذه الأبيات، مبيِّناً أهميته ومكانته وتسميته وقيمه في قلبه، وإخلاصه في هذا العمل لوجه الله الكريم، قال:

هَذَا كِتَابُ ضِيَاءٍ فِي الْقُلُوبِ أَخِي *** أَكْرَمَ بِمَا فِيهِ مِنْ عِلْمٍ وَمِنْ أَدَبٍ

سَمَّيْتُهُ بِالضِّيَاءِ إِذْ كَانَ فِيهِ هُدًى *** مِنَ الْعَمَى وَضِيَاءٍ مِنْ ظُلْمَةِ الْعَطَبِ

خَصَصْتُ نَفْسِي بِهِ حُبًّا وَمَعْرِفَةً *** لَهُ وَصَنَّفْتُهُ مِنْ أَصْدَقِ الْكُتُبِ

أَهْوَاهُ حُبًّا لِمَا فِيهِ وَحَقٌّ لَهُ *** مِثْلِي الْهَوَى فَهُوَ مِنْ هَمِّي وَمِنْ أَرْبِي

لَا أَغْدِلُنْ هَذِهِ الدُّنْيَا بَفَائِدَةٍ *** مِنْهُ صَدَقْتُ وَكُفَرُ الْمَرْءِ فِي الْكَذِبِ

فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِي الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنْ *** جَوَاهِرِ الْأَرْضِ وَالْيَاقُوتِ وَالذَّهَبِ

قصيدة في عشرين بيتاً تحدث فيها العوتبي عن مكانة الكتاب في نفسه، وعن أهمية العلم ومكانة صاحبه وفضله وتقدمه على غيره من الأنام.

لقد اعتنى الباحثون والدارسون للفقهاء الإباضي عناية خاصة بكتاب الضياء، فأقيمت عليه الدراسات والأبحاث الأكاديمية، والندوات والنقاشات العلمية، ومن أهمها:

- كتاب الضياء منهجًا وأسلوبًا ولغةً: عبدالحفيظ محمد حسن، كلية الآداب جامعة السلطان قابوس، ورقة بحثية قدمت ضمن حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي بعنوان: (قراءات في فكر العوتبي الصحاري) في ديسمبر ١٩٩٥م.
- منهج العوتبي في رفع مشكل الآيات القرآنية من خلال كتابه الضياء: علي محمد أسعد وسعيد بن علي الصوافي، ورقة بحثية منشورة في مجلة جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، المجلد ٣٧، العدد ٢، السنة ٢٠٢٣م.
- التفسير عند العوتبي من خلال كتابه الضياء: للباحث ناصر بن محمد الحجري، رسالة دكتوراة من جامعة الزيتونة بالجمهورية التونسية، عام ٢٠٠٨م.
- منهج الشيخ العوتبي الصحاري في كتابه الضياء، قسم العبادات أنموذجًا: رسالة ماجستير للباحث أحمد بن عبدالله الكندي قدمها لجامعة مؤتة بالمملكة الأردنية، عام ٢٠١٠م.
- منهج العوتبي في كتابه الضياء: للدكتور محمد الشريفين، جامعة آل البيت، الأردن.
- ترجيحات العوتبي في كتابه الضياء مقارنة مع جامعِي ابن بركة والبسيوي: عبدالله بن سالم بن سليمان العمري، كلية العلوم الشرعية، مسقط، سلطنة عمان.
- مظاهر النشاط التجاري في عمان من خلال كتاب الضياء للعوتبي: شيماء بنت محمد بن علي الزدجالية، كلية العلوم الشرعية، مسقط، سلطنة عمان.
- تفسير الصحابي من خلال كتاب الضياء للعوتبي (جمعًا وترتيبًا): زهرة بنت حمد بن سعيد الصارمية، كلية العلوم الشرعية، مسقط، سلطنة عمان.

٢- أهميته اللغوية:

اعتنى العوتبي في كتابه الضياء عناية كبيرة بالمباحث اللغوية، كالنحو، والتصريف، والمعجم، والمطلع على هذا الكتاب يلمح ذلك جليا في مناقشاته وعرضه للمسائل الفقهية، وتكمن أهمية الكتاب اللغوية في عرضه لكثير من المسائل اللغوية:

أ- أهميته النحوية:

عالج العوتبي كثيرا من المسائل النحوية في الجملة الاسمية والفعلية، وفي مسائل الأدوات وغيرها: ومن أمثلة ما ذكره في الجملة الاسمية: ما ذكره في توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (الفتاحة^(١))، وما يجوز فيها من أقوال: قال: "وصفات الله يجوز أن تتبع الأسماء في إعرابها، ويجوز أن تنصبها على المدح بإضمار (أعني)، وترفعها بإضمار (هو)، وعلى هذا يجوز أن يقول: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)، فيتبع إعراب الاسم المبتدأ قبله وهي القراءة، ويجوز رفعها ونصبها، فالرَّفْعُ بإضمار (هو)، والنَّصْبُ بإضمار (أعني)، وهو جائز كثير ولا يقرأ به"^(٢). ومما ذكره من توجيه للجملة الفعلية ما وجّه به في حذف الفعل في قولهم: (بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ)، قال: "(بحمدك) أي: نبتدئ بحمدك، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه"^(٣)، ومن أمثلة ما ذكره في توجيه الأدوات: ما ذكره من أوجه (أَنَّ وَإِنَّ) في إعراب جملة: (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، قال: "في قولهم (أشهد أن محمدا رسول الله) ثلاثة أوجه؛

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٣.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ٦، ص ٣١٣.

المُجْمَعُ عليه: (أشهد أنّ محمداً رسول الله)، ويجوز في العربية: (وأشهد إنّ محمداً لرسول الله)،
(وأشهد إنّ محمداً رسول الله)، على معنى أقول: إنّ محمداً^(١).

عُني بظاهرة التعليل، فبرزت لديه مجموعة من العلل النحوية التي وجّه فيها القول؛ كعلة السماع،
وعلة الاضطرار، وعلة الحمل على المعنى، وعلة كثرة الاستعمال، وغيرها، ومن أمثلة ذلك ما علل
به في قوله صلى الله عليه وسلم: قَالَ: {كَيْفَ بِهَا وَقَدْ رَعِمَتْ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ، دَعَهَا عَنْكَ}، قال
العوتبي: "قول النبي صلى الله عليه وسلم: (كيف وقد قالت)، فيه ضمير، والعرب تكتفي بـ(كيف)
عن ذكر الفعل معها لكثرة ورودها"^(٢).

ب- أهميته الصرفية:

عرض العوتبي مجموعة من المسائل الصرفية التي تعرض لها بالشرح والتحليل أثناء تناوله
لمباحث المسائل الفقهية، ونعرض منها على سبيل التمثيل لا الحصر ما ذكره في اشتقاق المعرفة
من المعروف، ذكر أن المعروف مشتق من المعرفة، وعلى ذلك وجه معنى الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر فقال: "والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الأخذ بالأمر فيه، ولا شك فيه من أمر
الدين، فهو المعرفة لا يحتاج إلى علامة يعرف بها، والنهي عن المنكر هو النهي عن المحظورات
والشبهات التي لا يعرف حقها من باطلها، والمعروف والعرف لغتان"^(٣). أيضاً من أمثله ما ذكره
في مجيء الجهل من جهالة على وزن فعالة، ذكر بأن الجهل مشتق من جهالة، فهو على وزن

(١) العوتبي، المصدر السابق، ج٦، ص ١٩١.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج١٣، ص ١٨٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج١، ص ٢٣٩.

فعالة، ووجه معنى الجهل إلى جهل على الحقيقة وجهل على المجاز، فيقول: "والجهل في الابتداء من فعالة جهل على الحقيقة، والجهل على الجزاء به ليس بجهل على الحقيقة، وإنما هو مجاز"^(١)، وعلى هذا المعنى وجّه معنى قول الله تعالى: ﴿وَجَزَّأُوا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ (الشورى ٤٠)، قال: "والأولى سيئة، والجزاء عليها ليس بسيئة؛ ولكنهم يسمون الجزاء على الشيء باسم الشيء؛ لأن ذلك من كلام العرب"^(٢). كذلك ما ذكره في معنى (الربيبة) قال: "وأصلها المربوبة، فصرفت من مفعولة إلى فعيلة، كما يقال قتيل وجريح، والأصل مقتول ومجروح"^(٣).

ج- أهميته المعجمية:

عالج العوتبي في كتاب الضياء كثيرا من معاني الألفاظ والمفردات التي يتناولها بالشرح والتوضيح مبينا دلالاتها اللغوية ومعانيها المعجمية، ومنه على سبيل التمثيل ما ذكره في معنى القلب، قال: "إنما سمي القلب قلبا لتقلبه وكثرة تغيره، وأصله من قلبت الشيء أقلبه"^(٤)، ومنه أيضا ما ذكره في مجيء البصر بمعنى العلم في قوله تعالى: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق ٢٢)، قال: "وهذا كقول القائل: فلان له بصر نافذ بعلم كذا؛ أي هو بصير به"^(٥). وهناك مادة معجمية ضخمة في كتاب الضياء، وإذا جمعت وصُنِفَتْ قد ترقى لأن تكون كتابا مستقلا بذاتها.

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٢٧٥.

(٢) العوتبي، المصدر نفسه.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٢٥٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ١٩٧.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٢٩.

الفصل الأول

(مصادر مادته النحوية)

ليس من السهل على دارس كتاب الضياء أن يقف على مصادر العوتبي التي أفاد منها وتأثر بها من الوهلة الأولى، فصاحب الكتاب قل ما يصرح بمصادره، فهي متعددة في كثير من المجالات الفقهية، واللغوية، والأدبية، والتأريخية، وكتاب الضياء موسوعة فقهية لا بد لصاحبه أن يفيد من مكتبة متعددة الفروع، ومتنوعة المصادر، ويحرص على اقتناء كل جديد؛ لذلك تمخض كتاب الضياء عن مكتبة ضخمة لا يمكن الوقوف عليها بسهولة؛ لعدم تصريح العوتبي بذكر مصادره، إلا ما أشار إليه في بعض الأحيان، أو ما صرح بمؤلفه، أو ما تشابهت نصوصه مع ما يذكره هو من نصوص.

تنوعت تلك المصادر بين كتب علوم القرآن والقراءات القرآنية، وكتب معاني القرآن وتفسيره، وكتب الحديث النبوي الشريف، وكتب اللغة المختلفة، من نحو، وتصريف، وأصول، وبلاغة، وكتب الأدب، والنوادر، والأخبار، والأُمالي، والشروحات وغيرها، وسيقوم الباحث في هذا الفصل بعرض أهم المصادر التي أفاد منها العوتبي في مادته النحوية، ثم تتبع مصادره هذه بشيء من التفصيل في بحثين؛ يتحدث المبحث الأول عن مصادر العوتبي من علوم القرآن والحديث، ويتحدث المبحث الثاني عن مصادره من علوم اللغة والأدب. وسيتناول البحث هذه المصادر مرتبة حسب أبواب المباحث، معتمدةً الترتيب الزمني لتاريخ الوفاة من الأقدم إلى الأحدث، ثم التمثيل على تلك المصادر بأمثلة نصية مما أورده العوتبي في كتاب الضياء، مقارنة ببعض النصوص التي ذكرتها تلك المصادر التي يُرجَّح تأثر العوتبي بها والإفادة منها في تلك الأبواب.

المبحث الأول: مصادره من القرآن الكريم والحديث الشريف:

١ - القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو المصدر الأول للعلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية، وقد اعتمده النحاة قديماً وحديثاً مصدراً أساساً في الاستدلال والاستشهاد النحوي، فهو المصدر الأول الأصح رواية، والأكثر تواتراً، والأفصح لساناً، والأوضح بياناً وتبييناً، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أنزله الله بلسان عربي مبين، وقال فيه تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف، ٣)، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (الشورى، ٢٥)، وقال أيضاً: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر، ٢٨)، ويقول تبارك وتعالى أيضاً: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل، ١٠٣)، فقد نصّت الآيات الكريمات على فصاحة وبيان وعربية القرآن الكريم لساناً وبياناً، وفي ذلك يقول الإمام الجرجاني في التعريفات: "هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة، والقرآن، عند أهل الحق، هو العلم اللدني الإجمالي الجامع للحقائق كلها"^(١).

فالقرآن بهذا التعريف هو كلام الله المعجز المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصحف الشريف، والمنقول نقلاً متواتراً في روايته بلا شبهة أو خلل، والمتعبد بتلاوته. فهو المصدر الأول في الاستدلال عند النحاة، وهو المرجع الأصح المعوّل عليه أولاً من الأدلة النحوية في اللسان

(١) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤٦.

العربي، وقد اعتمد عليه النحاة قديماً وحديثاً في تعديد القواعد النحوية، وفي استنباط الأحكام اللغوية. والمتتبع للكتب النحوية منذ الكتاب الأول لسيبويه يجد أنَّ المصدر الأول في الاستدلال عند النحاة هو القرآن الكريم على اختلاف قراءاته وتعدد رواياته، وفي ذلك يقول جلال الدين السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو آحاداً، أم شاذاً"^(١).

ونورد بعض مواضع الاستشهاد بالقرآن عند العوتبي في كتابه الضياء على سبيل التمثيل لا الحصر، ونذكر تلك الأمثلة مفصلة في الفصل الثاني في مبحث أدلته النحوية، فمن أمثلة اعتماد العوتبي على القرآن الكريم في جعله المصدر الأول من مصادره النحوية ما يأتي:

• في حديثه عن نصب الياء في (تأتي) قال: "لا تنه عن خلق وتأتي مثله؛ لآئه نهى، والواو إذا

كانت للنهي فهي تنصب وكذلك الفاء، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ

الْأَعْلَوْنَ﴾"^(٢) (محمد: ٣٥).

• ومن أمثله أيضاً ما استشهد به في نداء الرب، بإسقاط الألف واللام، والنداء بـ(يا)، وبغير (يا)

النداء، قال: "ويقال في الدعاء يا رب، بإسقاط الألف واللام، وقد يقال في النداء رب؛ قال الله

عز وجل: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ (إبراهيم ٣٦)، وقد جاء القرآن أيضاً بالياء في

(١) السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبدالحكيم عطية، ط٢، دار البيروت، إسطنبول، ٢٠٠٦،

ص ٣٩.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٢٧٣.

النداء: ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان ٣٠)، معناه الإضافة إلى ياء

المخبر عن نفسه ربّ ورباني^(١).

لقد نهج العوتبي نهج سابقه من علماء النحّو، فهو لا يخرج عن مذاهب المتقدمين كأمثال سيويه والفراء والأخفش والمبرد وغيرهم، الذين جعلوا القرآن الكريم المرتكز الأول في أدلتهم النحوية، فنجده يقدم الدليل القرآني على جميع أدلة النقل الأخرى، ففي كتاب الضياء عدد كبير من الشواهد القرآنية يربو عن خمس مائة شاهد قرآني، فلا يكاد يناقش مسألة لغوية في كتابه الضياء إلا ويسوق عليها دليلاً من القرآن الكريم، وقد تنوعت أساليبه في الاستشهاد بالقرآن، فتارة يستشهد بالشاهد القرآني منفرداً، وتارة يعضد الشاهد القرآني بشاهد قرآني آخر، وتارة يعضد الشاهد القرآني بالشاهد الشعري، وتارة يعضده بالمنتور من كلام العرب، وسنذكر ذلك مفصلاً في الفصل الثاني المعنيّ بأصوله النحوية.

٢-القراءات القرآنية:

القراءة القرآنية هي الطريقة أو الكيفية التي تتم بها قراءة كلمات القرآن، وقد عرفها ابن الجزري في منجد المقرئين ومرشد الطالبين بقوله: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"^(٢).

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٩.

(٢) ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، تحقيق: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد

شاكر، ط ١، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م، ص ٣.

وقال السيوطي في الاقتراح: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً"^(١). وعلى ذلك فإن القراءات القرآنية لا خلاف على صحة الاحتجاج بها في العربية، سواء كانت قراءة متواترة، أم قراءة أحادية، أم شاذة، فهي حجة في اللغة، فكما جاز التعبد بها جاز الاحتجاج بها. يقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها"^(٢).

وعليه فلا خلاف في الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند النُّحاة، وهو المنهج الذي سار عليه العوتبي في اعتماد القراءات القرآنية مصدرًا من مصادره النُّحوية، وقد تنوعت طريقة الاحتجاج بالقراءات، فنراه يأتي بها بعد الشاهد القرآني تارة، وتارة يوردها بعد الشاهد الشعري، وسنذكر أمثلة ذلك في باب الشواهد القرآنية من الفصل الثاني.

ومن أهم مصادر القراءات القرآنية التي تأثر بها العوتبي في الضياء:

أ- كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ):

يعد كتاب السبعة في القراءات لصاحبه أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، من أوائل المصادر المعتبرة في القراءات، قال ابن النديم عن صاحب الكتاب: "آخر من انتهت إليه الرياسة بمدينة السلام، وكان واحد عصره غير مدافع، وكان مع فضله وعلمه وديانته ومعرفته بالقراءات وعلوم القرآن؛ حسن الأدب، رقيق الخلق، كثير المداعبة، ثاقب الفطنة جواداً"^(٣). يُعدُّ كتابه

(١) السيوطي، الاقتراح، ص ٣٩.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد أحمد دهمان، ط١، مطبعة التوفيق، دمشق، ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م، ص ٩.

(٣) ينظر: النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق: الفهرست، علق عليه: الشيخ إبراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧ م، ص ٥٠.

من أهم كتب القراءات القرآنية، جمع فيه قراءات الأمصار السبعة وهي: قراءة نافع مقرئ المدينة، وقراءة ابن كثير مقرئ مكة، وقراءة أبي عمرو بن العلاء مقرئ البصرة، وقراءة ابن عامر مقرئ الشام، وقراءة عاصم وحمزة والكسائي مقرئي الكوفة، وهو من المصادر التي لا غنى لدارس القراءات عنها، ويبدو أنَّ العوتبي قد أفاد منه وتأثر به في بعض المواضع ونذكر بعضها على سبيل التمثيل:

• الخلاف في قراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ١)، قال: العوتبي: "وأجمع القراء على تنوين

(أحد) إلا نصر بن عاصم الليثي، وابن سيرين، فإنهما قرآها (أحدُ الله الصمدُ) غير منونة"^(١).

يذكر العوتبي الخلاف في قراءة (أحد)، فقله أجمع القراء على تنوين (أحد)، يقصد بها قراءة

الجمهور كما هو معروف، وقد قرأها بعض القراء بغير تنوين طلباً للخفة، وفراراً من التقاء

الساكنين؛ كالحسن البصري، ونصر بن عاصم، وعبدالله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء،

وأبان بن عثمان وابن سيرين، وزيد بن علي، وغيرهم^(٢). وقد ذكر ذلك الخلاف ابن مجاهد في

السبعة في القراءات فقال: "قوله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر

وحمزة والكسائي (الله أحد) بتنوين الدال، وقرأ أبو عمرو (الله أحد) بغير تنوين"^(٣).

• في قراءة ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة ١٢٥)، بكسر الخاء وفتحها، قال العوتبي:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٨٩.

(٢) ينظر: الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أحمد محمد البريدي، ط ١، دار التفسير، المملكة العربية السعودية، جدة، ٢٠١٥، ج ٣، ص ٥٨٠. وعمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم، معجم القراءات القرآنية، ط ١، انتشارات أسوة التابع لمنظمة الحج والأوقاف والخير، إيران، ١٩٩١، ج ٨، ص ٢٧١.

(٣) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن عباس: السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٧٠١.

"وقرأ شبيبة، وابن كثير، ونفر: (واتخذوا) بنصب الخاء، وقال المفضل: كلاهما حسن، إلا أن الأول أحب إلي للخبر والمرفوع"^(١).

وهي مسألة اختلف فيها القراء، فمنهم من قرأها بكسر الخاء، ومنهم من قرأها بفتح الخاء، ويبدو أن العوتبي قد أفاد في هذه المسألة مما ذكره ابن مجاهد في السبعة في القراءات، فقد روى ابن مجاهد قوله: "﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾"، بفتح الخاء وكسرها، فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمره والكسائي (واتخذوا) مكسورة الخاء، وقرأ نافع وابن عامر (واتخذوا) مفتوحة الخاء على الخبر"^(٢). وبمقارنة النصين يمكننا ترجيح القول بأن العوتبي استفاد من كتاب السبعة في القراءات كمصدر في مادته.

ب- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ):

وهو من المصادر المتقدمة في القراءات لصاحبه أبي عبدالله الحسين بن محمد بن خالويه، من تلاميذ أبي بكر محمد بن الأنباري، وقد قرأ على أبي سعيد السيرافي، له كتاب الجمل في النحو، وكتاب إعراب ثلاثين سورة، وكتاب ليس في كلام العرب^(٣). يعد كتاب الحجة من المصادر المتقدمة والمهمة في القراءات، ويبدو أن العوتبي قد تأثر بهذا الكتاب في:

• توجيه معنى (من) في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ

لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الإسراء ٨٢)، فهو يرى أن (من) هنا تفيد مداومة نزول القرآن متتاليًا، ثم ذكر: قول

(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٨٥.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٧٠.

(٣) ينظر: ابن النديم، الفهرست، ج ١، ص ٢٥٨.

المفضل بن سلمة فقال: "معناه الذي نزل من القرآن أولاً بأول دون استكمالهِ"^(١). وكان ابن خالويه قد ذكر في الحجة في القراءات السبع ما نصه: "تُنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ تَكَرُّرُ النُّزُولِ، وَمَدَاوِمَتُهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ"^(٢). وهو نفس المعنى الذي يوجهه العوتبي في تفسيره لمعنى (مِنْ) في إفادة تكرار النزول ومداومته في الآية الكريمة.

ج- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: لابن جني (ت: ٣٩٢هـ):

من الكتب المهمة في وجوه إعراب شواذ القراءات، ألفه أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، وهو من أعلم أهل اللغة بالنحو والتصريف، تصدرَّ الدرس النحوي والصرفي ببغداد بعد وفاة أبي علي الفارسي^(٣). وهو من المصادر التي يُرجَّح اعتماد العوتبي عليها في أكثر من موضع نذكر منها:

• في حديثه عن معنى قراءة قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ (يس ٣٨)، قال: "قراءة:

(لا مستقر لها)^(٤)، وقال بعض الملحدين: ما بالها تقرأ في وجه (لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) وفي وجه (لا

مُسْتَقَرٍّ لَهَا)، وَرُعِمَ أَنَّ هذا تناقض، وليس فيه تناقض بمنة الله"^(٥). يورد العوتبي في هذه الآية

قراءتين الأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وابن عطاء، وقال

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١١٧.

(٢) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد الهمداني: الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط ٣، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨٥.

(٣) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ب، ١٩٦٥، ج ٢، ص ١٣٢.

(٤) قراءة (لا مستقر لها) هي قراءة ابن مسعود، وعكرمة، وعبدالله بن عباس، وعطاء بن رباح، وعلي بن الحسين، وزين العابدين. ينظر: عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم، معجم القراءات القرآنية، ج ٥، ص ٢٠٨.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٢٣٦.

إن هذا ليس فيه تناقض، ويدل على صحة ما ذهب إليه العوتبي في توجيه الآية على هذا المعنى؛ ما ذهب إليه المفسرون من قبله، كأمثال ابن قتيبة فقد ذكر في تأويل مشكل القرآن: "قوله: ﴿تَجْرِي لِـمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾؛ أي: (إلى مستقر لها)، كما تقول: هو يجري لغايته وإلى غايته، وقرأ بعض السلف: (والشمس تجري لا مستقر لها) والمعنى أنها لا تقف، ولا تستقر، ولكنها جارية أبداً"^(١). وعلى هذا فالمعنى ليس فيه تناقض عند العوتبي. ويمكننا القول مما سبق في إفادة العوتبي من كتاب المحتسب، فقد ذكر ابن جني: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾، قال: "ومن ذلك قراءة ابن مسعود، وابن عباس، وعكرمة، وعطاء ابن أبي رباح، وأبي جعفر محمد بن علي، وعلي بن الحسين: (والشمس تجري لا مستقر لها) بنصب الراء"^(٢).

- ومن المرجح أيضا اعتماده عليه في مجيء الفعل (سأل) مهموزا ومتروك الهمز: قال العوتبي: "والعرب قاطبة تحذف همزة (سأل)، فإذا وصلت بالفاء والواو همزت، كقولك: (فَسَأَلْ)، (وَسَأَلْ). وجمع المسألة (مسائل)، تقول: (ساولته مساولة) في لغة هذيل. ومن قال: (سألته) فقد أخطأ"^(٣). وقد ذكر ابن جني المسألة في المحتسب فقال: "قال أبو الفتح: اعلم أن في سألت لغتين: إحداهما: (سأل يسأل) مهموزاً، (كدأل يدأل)، (وجأر يجأر)، والأخرى هي (سال يسأل)، (كخَافَ يَخَافُ)"^(٤). فمن خلال مقارنة النصوص بين ما أورده العوتبي من توجيه في معاني بعض القراءات

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد محمد صقر، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣١٦.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصيف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شليبي، ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٢١٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤٠٩.

(٤) ابن جني، المحتسب، ص ١٧٧.

وبين ما ذكره ابن مجاهد في السبعة في القراءات، وابن خالويه في الحجة، وما ذكره وابن جني في المحتسب يمكن الترجيح بإفادة العوتبي من هذه المصادر.

٣- معاني القرآن وتفسيره:

تنوعت مصادر العوتبي من معاني القرآن وتفسيره، فهي كثيرة، وهذا التنوع مرده إلى طبيعة عمل العوتبي في كتاب الضياء، ومعالجته لمسائل الدين المختلفة، من عقيدة وفقه وغيره، وإلى تنوع أبواب اللغة التي ينطرق إليها في توجيهاته وتفسيراته لتلك المسائل، من معجم ودلالة، ونحو وصرف وبلاغة، ولا يمكن تتبع جميعها والتمثيل عليها، ولكن نقصر التمثيل على تلك التي أفاد منها في القضايا النحوية:

أ- معاني القرآن: للفرّاء (ت: ٢٠٧هـ):

وهو من أهم المصادر التي ألفها أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء في معاني القرآن وإعرابه، فقد كان الفرّاء أبرز تلامذة أبي علي الكسائي إمام المذهب الكوفي، وأحد الفرّاء السبعة، ويعد كتاب معاني القرآن من أوائل المصادر التي تناولت شرح معاني الكتاب العزيز، ويرجح اعتماد العوتبي على هذا الكتاب في بعض المسائل، ويتضح ذلك إما بذكره لاسم الفرّاء صراحة، أو من خلال تطابق النصوص وتعدد المواضع التي رجع إليها في معاني القرآن، ونذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

• في إعمال المعنى وترك اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الأعراف ١٨٠)، قال

العوتبي: "الأسماء الحسنى، والحسنة والحسنى واحد، وإنّما وجدنا الأسماء جمع؛ لأنه ذهب إلى

الجملة والجماعة وهي واحدة، فأعمل المعنى وترك اللفظ"^(١). يرى العوتبي أنّ الحسنى والحسنة

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ٥٥٨.

واحد، وأن الحسنى هي إعمال للمعنى وهي الجماعة، وقد ذكر الفراء هذا المعنى في معاني

القرآن فقال: ﴿عَالِهَةٌ أُخْرَى﴾ (الأنعام ١٩)، ولم يقل: أُخْر لأن الآلهة جمع، والجمع يقع عليه

التأنيث كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الأعراف ١٨٠)، وكلّ ذلك صواب^(١).

• في مسألة إثبات النون في الفعل (يعفون) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي

بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ﴾ (البقرة ٢٣٧)، قال العوتبي: "قال الفراء: تثبت النون لأنه فعل للنسوان

والنساء بالنون في كل الأحوال؛ لأنك لو أسقطت النون في الجزم والنصب، لم يستتب لها

تأنيث^(٢). فالعوتبي في هذه المسألة صرح باسم الفراء، وقد ذكر الفراء ما نصه: "إِلَّا أَنْ

يَعْفُونَ"، بالنون؛ لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال. يقال: هنّ يضربن، ولم

يضربن، ولن يضربن؛ لأنك لو أسقطت النون منهنّ للنصب أو الجزم، لم يستتب لهنّ تأنيث^(٣).

• في مسألة تذكير (خاضعين) في قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤)، قال

العوتبي: "تذكير خاضعين وتأنيث أعناق"^(٤)، وقد ذكر الفراء: "وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ

(١) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥، ج١،

ص٣٢٩.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١٣، ص٤٣٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٥٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج٦، ص١٥٨.

لَهَا خَلْصِينَ ﴿﴾، والفعل للأعناق، فيقول القائل: كيف لم يقل: خاضعة: وفي ذلك وجوه كلها صواب^(١).

- في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ (الحجر ١)، إعراب قراءة (صراطٌ عليّ)، قال العوتبي: "وروي عن ابن سيرين وقتادة وقيس بن عباد: (صراطٌ عليّ)، بإعراب الياء يجعله نعتاً للصراط، أي: رفيع شريف"^(٢). وقد ذكر الفراء هذه الرواية فقال: "(هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ) رَفَعٌ يجعله نعتاً للصراط، كقولك: صراطٌ مرتفعٌ مستقيم"^(٣). ونلاحظ من خلال هذه المسألة التطابق الواضح بين النصين.

- في توجيه معنى: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "{فكيف وقد قالت}"^(٤)، فيه ضمير والعرب تكتفي بـ(كيف) عن ذكر الفعل معها لكثرة ورودها"^(٥)، وقد ذكر الفراء ذلك فقال: "وقوله: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ (التوبة ٨)، اكتفى بـ(كيف) ولا فعل معها؛ لأنَّ المعنى فيها قد تقدّم"^(٦).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١١٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٨٩.

(٤) رواه البخاري بلفظ: {كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ}، ينظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١١هـ، أعاد نشرها محمد زهير الناصر، ط ١، دار طوق النجاة بيروت، ١٤٢٢هـ، ج ٧، ص ١٠.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ١٨٢.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٢٤.

يتضح مما سبق تأثر العوتبي بمعاني القرآن للفرء في عدد من المسائل، ونلاحظ ذلك جلياً في تصريح العوتبي باسم الفرء نصاً في نقولاته، وفي تطابق النصوص بين ما يورده العوتبي وبين ما أورده الفرء؛ وذلك يعود لأهمية الكتاب كونه من المصادر المتقدمة والمعتبرة في حقل معاني القرآن.

ب- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ):

وهو من المصادر المعتبرة في حقل معاني القرآن، ومن أوائل ما أُلّف في مجاز القرآن، وشهد له الأخفش بالفضل عندما سُئل من أعرف بالغريب أنت أم أبو عبيدة؟ قال: أبو عبيدة^(١)، وقد أثار كتاب أبي عبيدة في العلماء الذين جاءوا من بعده، فنقلوا عنه وأفادوا منه. وثمة تقارب في بعض نصوص العوتبي مع نصوص مجاز القرآن، نذكر منها:

• في مجيء (إلا) لغير الاستثناء بمعنى (واو الموالاة) في قوله تعالى: ﴿لَيْئَلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ

عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (البقرة ١٥٠)، قال العوتبي: "موضع (إلا) ها هنا ليس

موضع استثناء، وإنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: (لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا)"^(٢).

(١) ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٣.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٥.

وقد أورد أبو عبيدة هذا الرأي بنصّه في مجاز القرآن فقال: "موضع (إلا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة"^(١). ونلاحظ في هذه المسألة تصريح العوتبي باسم أبي عبيدة، وتطابق النصّين عند كليهما.

• في مسألة التوكيد بجمع العددين وذكرهما مجعلا، قال العوتبي: "في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾" (البقرة ١٩٦)، والعرب تؤكد في بعض

الكلام للحاجة وتوجز وتحذف"^(٢). وقد ذكر ذلك أبو عبيدة فقال: "العرب تؤكد الشيء وقد فُرِغَ منه فَتُعِيدُهُ بلفظٍ غيره تفهيماً وتوكيداً"^(٣).

• في مجيء (ما) بمعنى (الذي) قال العوتبي: "في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى

النَّارِ﴾" (البقرة ١٧٥)، قال أبو عبيدة: (ما) في هذا الموضع بمعنى (الذي) ومجازها: ما الذي صبرهم

على النار ودعاهم إليها، وليس بتعجب"^(٤). فالعوتبي يُصَرِّح باسم أبي عبيدة في هذه المسألة،

وينقل عنه من مجاز القرآن، فقد ذكر أبو عبيدة ما نصه: "(ما) في هذا الموضع في معنى

الذي، فمجازها: ما الذي صبرهم على النار، ودعاهم إليها، وليس بتعجب"^(٥). فمن خلال ما

سبق يتبين لنا تأثير العوتبي بكتاب مجاز القرآن في بعض المواضع كمعاني الأدوات، في مجيء

(١) أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي، مجاز القرآن، مراجعة وتعليق: محمد فؤاد سزكين، ط ١ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤، ج ١، ص ٦٠.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١١، ص ٣١٧.

(٣) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٧٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٦.

(٥) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٦٤.

(إلا) بمعنى (واو الموالاة)، ومجيء (ما) بمعنى (الذي)، فتارة يُصرّح باسم أبي عبيدة، وتارة أخرى يترك التصريح به، ونلاحظ أيضًا تشابهًا بين النصوص لديهما.

ج- معاني القرآن للأخفش (ت: ٢١٥هـ):

يعدُّ كتاب معاني القرآن من المصادر المهمة التي اعتمد عليها كثير من المؤلفين، وهو مصدر غني بالآراء اللغوية نحوية وغير نحوية، وقد بدا بعض التقارب في الآراء التي ذكرها العوتبي مع آراء الأخفش نذكر منها:

- في مجيء (كل) في موضع (بعض)، قال العوتبي: "في قوله تعالى: ﴿فَتَحْنًا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ٤٤)، و ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأحقاف ٢٥)، و ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل ٢٣)، أجمعت الأمة أنَّ هذه الآيات خصوص، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (غافر ٦٢)، عموم، ولعمري إنَّ العرب قد تضع (كل) في موضع (بعض) إذا كانت في الموضع الدال على تخصيصها"^(١). وقد قال الأخفش في معاني القرآن: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾؛ "أي: أُوتِيَتْ من كلِّ شيءٍ في زمانها شيئاً، قال بعضهم: إنما ذا على التكثير نحو قولك: هُوَ يَعْلَمُ كُلَّ شيءٍ، و"أتاه كلُّ الناس، وهو يعني بعضهم"^(٢). نلاحظ تقاربًا في هذه المسألة بين توجيه العوتبي لمعنى (كل) ومجيئها في موضع (بعض)، وبين ما ذكره الأخفش في معاني القرآن من توجيهه في نفس المسألة.

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٢) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: منى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠، ج ٢، ص ٤٠٨.

- في مسألة جرّ (الحجّ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ

﴿البقرة ١٨٩﴾، قال العوتبي: "ومعنى قوله تعالى: (والحجّ)؛ أي: مواقيت الحج، والدليل على ذلك

كسر الجيم؛ لأنه معطوف على النَّاسِ بالواو"^(١)، وذكر الأخفش في معاني القرآن ما نصه: "قال:

﴿هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، فجرّ (الحجّ) لأنه عطفه على (النَّاسِ) فانجرّ باللام"^(٢). ففي

هذه المسألة يرى العوتبي أنّ سبب جرّ (الحجّ) هو عطفها على النَّاسِ المجرورة (باللام)، وهو نفس التوجيه الذي وجهه الأخفش في إعراب الحجّ.

- في إسقاط ألف (بسم الله) في اللفظ لا الخط، قال العوتبي: "قال الأخفش: إنّما أسقطوا الألف

من (اسم الله)؛ لأنها ألف وصل، وقد أخطأ، فإنّ ألف الوصل في الله لا تسقط في الخط وإنما

تسقط في اللفظ"^(٣). وقد ذكر الأخفش ما نصه: "وحذفت الألف من "بسم" من الخط تخفيفاً لكثرة

الاستعمال واستغناء عنها بباء الالتصاق في اللفظ والخط"^(٤). وهنا نرى العوتبي يخطئ الأخفش

في هذه المسألة. ونلاحظ مما سبق تصريح العوتبي باسم الأخفش في نقولاته بقوله: (وقال

الأخفش) وهذا دليل على الأخذ منه، كذلك من خلال تتبع النصوص ومقارنة النقول نلمح تقارباً

في الآراء والتوجيهات التي يذكرها العوتبي في توجيه لبعض المسائل، كمجيء (كل) بمعنى

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٩٦.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٧٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦١.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢-١.

(بعض)، ومجيئها تارة للخصوص وتارة للعموم، وبين ما أورده الأخفش من آراء في ذات المسائل، ومن خلال هذا التقارب يمكن القول بإفادة العوتبي من معاني القرآن وتأثره به.

د- تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ):

وهو من أقدم المصادر التي ألفت في مشكل القرآن، ألفه أبو محمد عبدالله بن محمد بن قتيبة للذود عن كتاب الله من القادحين فيه والمتأولين على معانيه، الذين اتبعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأراد أن ينصح لهم بالحجج النيرة والبراهين الساطعة^(١). وعلى غرار تأثر العوتبي بكتب المعاني والمجاز السابقة، فلا ريب في تأثره بابن قتيبة في بعض المسائل اللغوية، ومن ذلك:

• في إتيان (إلى) بمعنى (مع): في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ٥٢)، قال

العوتبي: "أي مع الله، والعرب تضع (إلى) في موضع (مع)"^(٢)، وقد ذكر ابن قتيبة ذلك فقال:

"(إلى) مكان (مع): قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾؛ أي: (مع) أموالكم،

ومثله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾"^(٣). ونلمح هنا تشابها بين ما يذكره العوتبي وبين ما ذكره ابن

قتيبة، مما يشير إلى تأثر العوتبي به في هذه المسألة.

هـ- تفسير الطبري (ت: ٣١٠هـ): المعروف بجامع البيان عن تأويل أي القرآن:

(١) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد محمد صقر، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣،

ص ٧٧.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٣، ص ٣١.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٣٠٠.

وهو من أوائل التفاسير وأفضلها تصنيفًا، وأوسعها علومًا في تأويل كتاب الله، وأطولها باعًا في وجوه القراءات وعلوم اللغة، اعتمد الإمام محمد بن جرير في تفسيره على الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، قال فيه أبو بكر بن خزيمة: "لقد نظرتُ فيه من أوَّله إلى آخره، وما أَعْلَمُ على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير"^(١). ولا نستبعدُ إفادة العوتبي من هذا المصدر في تأويل معاني الآيات وفي توجيهاته النُّحوية ونقولاته منه، فقد بدا تقارب بين نصوصهما، ومن تلك المواضع:

• في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ﴾ (البقرة ٢٣٧)، قال العوتبي: "قيل تقديره:

(أن يعفو الذي بيده عقدة نكاحه) فتكون الألف واللام بدلا من الإضافة"^(٢). وذكر الطبري في

تفسيره: "(أو يعفو الذي بيده عقدة نكاحه)، وإنما أدخلت (الألف واللام) في (النكاح) بدلا من

الإضافة إلى (الهاء)"^(٣). فقد بنى العوتبي توجيهه لمعنى الآية على غرار ما ذكره الطبري في

إثبات (الألف واللام) في (النكاح) بدلا من الإضافة إلى (الهاء) على تقدير (عقدة نكاحه).

• في مسألة تقديم المغرى به على عامله: قال العوتبي: "إِنَّ (اسم الله) تعالى هو (الله) ولا غير

(الله)؛ فإما إعرابه فيكون رفعا، ومعناه الإغراء (بعليكما) فلما قدم المغرى به - والمغرى به لا

يتقدم على عامله - أضمر هذا"^(٤). وقد ذكر الطبري المسألة، قال: "ثم الزَّما (اسم الله) على

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق: أكرم البوشي وإشراف شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج١٤، ص ٢٧٣.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١٥، ص ٢٢٠.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرشاني، ط١، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ١٩٩٤، ج٥، ص ١٦٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج١، ص ٥٦٥.

وجه الإغراء. فرفع الاسم إذ آخر الحرف الذي يأتي بمعنى الإغراء، وقد تفعل العرب ذلك إذا أخرت الإغراء وقدّمت المغزى به^(١). كذلك نلمح هنا تشابهاً بين النصوص بينهما، مما يعطي دلالة على ترجيح التأثر به.

و- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت: ٣١١هـ):

يُعدُّ هذا المصدر من أهم مصنفات أبي إسحاق إبراهيم بن السري، فمن خلال عنوانه يتبين محتواه، فقد خصصه لإعراب القرآن الكريم بالدرجة الأولى، ولقد أشار إلى ذلك في مقدمته فقال: "هذا كتاب إعراب القرآن ومعانيه"^(٢)، فقدم الإعراب على المعاني والتفسير، فهو من المصادر الزاخرة بالمسائل الإعرابية، وعليه يرجح إفادة العوتبي من هذا الكتاب في مواضع مختلفة من أبواب النحو نذكر منها على سبيل التمثيل:

- في نصب (حقاً) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٣)، قال العوتبي: "نصب حقاً على المصدر، وإن شئت جعلته قطعاً من الوصية"^(٤)، وقد ذكر الزجاج في معاني القرآن: "قوله عز وجل: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، نُصِبَ على (حق ذلك عليكم حقاً)"^(٥).

(١) الطبري، جامع البيان، ج ١، ص ١١٨.

(٢) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١٩، ص ١٤٥.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٢٥١.

- في إعراب (الكلاية) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (الأعراف ١٢٨)، قال العوتبي:

"يُقرأ (يُورث) بفتح الراء وكسرها^(١)؛ فمن قرأ بالكسر فالكلاية مفعول به، ومن قرأ بالفتح فالكلاية منونٌ منصوبٌ على الحال"^(٢)، وقد ذكره الزجاج في معاني القرآن: "يُقرأ (يُورث) و (يُورث) بفتح الراء وكسرها، فمن قرأ (يُورث) بالكسر فالكلاية مفعول، ومن قرأ (يُورث) فالكلاية منصوب على الحال"^(٣). ونلاحظ هنا تشابه النصين عند كليهما، مما يشير إلى إفادة العوتبي من الزجاج.

- في مجيء الباء للالتصاق، قال العوتبي: "وزعم سيبويه أن معنى الباء: الالتصاق، تقول: (كتبْتُ بالقلم)، والمعنى: الكتابة ملصقة بالقلم، وهي مكسورة أبداً؛ لأنَّ لا معنى لها إلا الخفض"^(٤). وقد نقل العوتبي هذه المسألة من الزجاج نصاً، إذ قال الزجاج: "وزعم سيبويه أن معنى الباء الالتصاق، تقول كتبْتُ بالقلم والمعنى أنَّ الكتابة ملصقة بالقلم، وهي مكسورة أبداً؛ لأنَّه لا معنى لها إلا الخفض"^(٥).

وبمقارنة النصين نجد تطابقاً تاماً بين ما يذكره العوتبي في الضياء، وبين ما ذكره الزجاج في معاني القرآن، وهذا دليل واضح على إفادة العوتبي من الزجاج.

(١) وهي قراءة عاصم برواية حفص وبرواية الحسن. ينظر: عمر، أحمد مختار ومكرم، عبدالعال سالم، معجم القراءات القرآنية، ج ٢، ص ٣٩٤.

(٢) العوتبي الضياء، ج، ١٩، ص ٣٤٠.

(٣) الزجاج، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٣.

(٥) الزجاج، معاني القرآن، ج ١، ص ٤١.

ح- معاني القرآن للنحاس (ت: ٣٣٨هـ):

يعتبر معاني القرآن من أهم المصادر التي ألفها أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، جمع فيه بين المادة اللغوية وما أُنثر من أقوال السلف في التفسير، وبين معاني القرآن والغريب منه، وأحكام النَّاسخ والمنسوخ، وتصاريف الكلام واشتقاقه^(١). ويرجح إفادة العوتبي من هذا المصدر في:

• معنى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَهَا سَبِقُونَ﴾ (المؤمنون ٦١)، قال العوتبي: "مجيء (لها) بمعنى إليها،

وبمعنى من أجلها"^(٢)، وقد أورد النَّحاس في معاني القرآن ما نصه: "قال جلَّ وعزَّ: ﴿وَهُمْ لَهَا

سَبِقُونَ﴾، المعنى وهم إليها سابقون كما قال: ﴿يَا رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ (الزلزلة ٥)، أي: أوحى

إليها"^(٣). نلمح في هذه المسألة تشابها كبيرا بين القولين عند كليهما، مما يرجح إفادة العوتبي من

النحاس.

ط- الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ):

إنَّ كتب الوجوه والنظائر من أهم المصنفات التي ظهرت في معالجة المعاني المختلفة للفظـة

الواحدة، وهو فرع من فروع علم التفسير، يُعنى بتفسير الكلمة الواحدة بمعان مختلفة، إذ يفسر المفردة

بمعنى في موضعها وسياقها، ثم يفسرها بمعنى آخر في سياق مختلف، ويُعد كتاب الوجوه والنظائر

(١) ينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٩٨٨، ج١، ص ٤٢.

(٢) العوتبي، الضياء، ج٢، ص ١٢١.

(٣) ينظر: النَّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٩٨٨، ج٤، ص ٤٧٠.

لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري من أهم المصنّفات التي ألّفت في هذا الباب، ولا يُستبعد
إفادة العوتبي منه في:

• مجيء (أَنْ) بمعنى (أَلَّا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا

وَتَتَّقُوا﴾ (البقرة ٢٢٤)، قال العوتبي: "معناه (أَلَّا تَبَرُّوا)"^(١). وقد ذكر أبو هلال العسكري ذلك فقال:

"معنى (أَنْ تَبَرُّوا) (أَلَّا تَبَرُّوا)"^(٢).

ي- تفسير الثعلبي (ت: ٢٧٤ هـ): المسمى الكشف والبيان عن تفسير القرآن:

يعد تفسير أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي من التفاسير الجامعة والمنظمة
والشاملة لأقوال السابقين من العلماء والمفسرين، قال عنه صاحبه: "ثم استخرت الله تعالى في تصنيف
كتاب شامل مهذب ملخص مفهوم منظوم، مستخرج من زهاء مائة كتاب، وتلقفته عن أقوام من
المشايخ الأثبات، وهم قريب من ثلاثمائة شيخ، نسقته بأبلغ ما قدرت عليه من الإيجاز والترتيب"^(٣).
ومن المرجح إفادة العوتبي منه في:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٦٩٥.

(٢) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عثمان، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٣١.

(٣) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: عدد من الباحثين، ط ١، دار التفسير، المملكة العربية السعودية، جدة، ٢٠١٥، ج ١، ص ٤٨.

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَعَشْرًا^(١)﴾ (البقرة ٢٣٤)، قال العوتبي: "يتربصن وابتدأ الخبر عن الرجال؛ لأنَّ المعنى للنساء في

الفعل، وذلك جائز في الاسم يذكر ويكون تمام خبره في اسم آخر"^(١)، وذكر الثعلبي في تفسيره

ما نصه: "فإن قيل: فأين الخبر عن قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾؟ قيل: هو متروك، فإنه

لم يقصد الخبر عنهم، وذلك جائز في الاسم يذكر ويكون تمام خبره في اسم آخر"^(٢).

نلاحظ مما سبق في هذا المبحث تنوع مصادر العوتبي من علوم القرآن؛ بين كتب معاني

القرآن، وكتب مجاز القرآن، وكتب غريب القرآن وتفسيره، وقد اختلفت منازل هذه المصادر بناء على

كيفية تعامله معها، ويمكن أن نجمل هذه المصادر في ثلاث منازل؛ **المنزلة الأولى**: مصادر صرَّح

باسم مؤلفيها وتعددت إفادته منها: كمعاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن

للأخفش، فقد صرح بأسماء أصحابها في أكثر من موضع. **المنزلة الثانية**: مصادر لم يصرح بأسماء

مؤلفيها وتعددت إفادته منها، مع تطابق النصوص بينهما، كمعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن

للنحاس، وتفسير الطبري. **المنزلة الثالثة**: مصادر لم يصرح بأسماء مؤلفيها، ولكن تشابهت المسائل

بينهما في بعض جوانبها وهي أقل المنازل ترجيحاً، كتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، والوجوه والنظائر

لأبي هلال العسكري، وتفسير الثعلبي. وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على سعة اطلاع العوتبي وتعدد

مصادره في المجال الواحد.

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٦، ص ٢٠٩.

(٢) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٢، ص ١٨٤.

٤- الحديث النبوي الشريف:

أمّا عن مصادر العوتبي في باب الحديث الشريف، فقد استشهد العوتبي بالحديث الشريف فيما يربو عن سبعة وثلاثين موضعاً في كتاب الضياء، ورد عمومها في مجال المعجم والدلالة والتصريف، وليس البحث معنياً بها، واقتصرنا على التمثل فقط على مسائل النحوي محل الدراسة، ومن المصادر التي رجع إليها العوتبي في الحديث الشريف:

أ- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤هـ):

وهو من أقدم المصادر في علم غريب الحديث، ويعدُّ القاسم بن سلام من أوائل من ألف في هذا الفن، فقد قال عنه الخطابي: "وكان أول من سبق إليه ودلّ من بعده عليه أبو عبيد القاسم بن سلام، فإنّه قد انتظم بتصنيفه عامّة ما يحتاج إلى تفسيره من مشاهير غريب الحديث، وصار كتابه إماماً لأهل الحديث، به يتذكرون وإليه يتحاكمون"^(١)، فهو يؤكد أسبقية القاسم بن سلام إلى هذا الفن، واعتماد المشتغلين بالحديث ممن جاء من بعده على هذا المصدر، ومن المرجح إفادة العوتبي منه في:

- إعراب كلمة (براح)، قال العوتبي: "(دلكت الشمس براح) إذا جعلت (براح) اسماً للشمس لم يصرفها في حال الجر والنصب والرفع، مكسورة غير منونة مثل قطام وحذام ورقاش"^(٢)، وقد ذكر ذلك أبو عبيد فقال:

(١) ينظر: الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرياني، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢،

ج ١، ص ٤٧.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٩.

" هَذَا مَقَامٌ قَدَمِي رَبَاحٌ *** غُدُوَّةٌ حَتَّى دَلَكْتَ بِرَاحٍ ^(١)

قَالَ: وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى يُقَالُ: دَلَكْتَ بِرَاحٍ مِثْلَ قَطَامٍ وَنَزَالَ غَيْرَ مَنْوُونة ^(٢).

- في قوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "{... كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ}" ^(٣)؛ أي: (عليكم بالحج)، وهذه كلمة نادرة جاءت على غير القياس، و(كذب عليكم الحج) فيها لغتان: بالرفع والنصب، فالرفع على معنى: وجب عليكم وأمكنكم، والنصب على الإغراء ^(٤). وقد ذكر أبو عبيد ذلك أيضا فقال: "فِي حَدِيثِ عُمَرَ {كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ}، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَعْنَى كَذَبَ عَلَيْكُمُ مَعْنَى الْإِغْرَاءِ أَيَّ عَلَيْكُم بِهِ وَكَأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا أَنَّ يَكُونُ نَصْبًا، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَنْهُمْ بِالرَّفْعِ شَاذًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ" ^(٥).

ويرى الباحث ثمة تقارب في هذه المسألة بين النصين عند كليهما، مما يشير إلى إمكانية إفادة العوتبي من كتاب غريب الحديث لأبي عبيد.

(١) البيت من الرجز: لم نهتد إلى قائله فيما توفر لدينا من مصادر، ورد في مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٣٨٧.

(٢) أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي: غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ط ١، الهيئة العامة للطباعة المصرية، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ج ٤، ص ١٤٨.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده بلفظ: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خُطِبْنَا - يَغْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ" قَالَ: فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ خَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَبَتْ". ينظر: الإمام أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١، ج ٤، ص ١٥١.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١١، ص ١٤.

(٥) أبو عبيد، غريب الحديث، ج ٤، ص ١٤٨.

المبحث الثاني: مصادره من علوم اللغة والأدب:

تُعَدُّ كتب اللغة والأدب بمختلف فروعها من نحو، وإعراب، ودلالة، ومعجم، وأشعار، وشروحات وأمثالي ونوادر وغيرها، منبعاً من منابع الاستشهاد اللغوي، ورافداً من روافد الاستدلال عند اللغويين والنحاة من المتقدمين والمتأخرين، وقد مثلت هذه المصادر المرتكز الأساس الذي ارتكزت عليه جهود العلماء في التقعيد اللغوي، واعتمدوا عليه في مبادئ التأليف والتصنيف في الجوانب النحوية، والصرفية، والدلالية والمعجمية، ومن أبرز تلك المرتكزات على سبيل التمثيل لا الحصر في مجال النحو والإعراب: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني وغيرها، وفي مجال المعجم والدلالة: العين للخليل، والتهذيب للأزهري، الصحاح للجوهري، والظاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، وفي مجال الأدب: أدب الكاتب و الشعر والشعراء لابن قتيبة، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، والبيان والتبيين للجاحظ، والأصمعيات، والمفضليات، وكتب النوادر والأمثالي، وشروحات المعلقات وغيرها، لا يتسع المقام لذكرها مفصلة، وسيعرض الباحث في هذا المبحث تقصي المصادر التي يُرجَّح استفادة العوتبي منها، فالعوتبي لا يصرِّح بمصادره، ولا يذكر المادة التي استقى منها مباشرة، ولكن قد نلمح أحياناً بعض الإشارات التي يذكرها، كالتصريح باسم من ينقل عنه، كقوله: قال سيبويه، أو ذكر الفراء، أو قال الأخفش، أو أورد المبرد، وتارة لا يصرح بمن أخذ منه، ومن خلال تتبع النصوص ومقارنتها يمكن أن نلمح تقارباً في المسائل والآراء التي يناقشها وبين الآراء التي يستدل بها، وبناء على ذلك يمكن الاستئناس - وليس الجزم بها - في محاولة التوصل إلى بعض المصادر التي يرجح تأثره بها والإفادة منها.

١ - كتب النحو والإعراب:

سنطرق في هذا المبحث إلى كتب النحو وكتب الإعراب، وقد أدرج الباحث كتب إعراب القرآن مع كتب النحو لما بينهما من تقارب في جوهر العمل، فالإعراب فرع من علوم النحو، وسنقتصر الحديث على المصادر التي يرجح إفادة العوتبي منها في باب النحو والإعراب، والتمثيل ببعض النصوص والمسائل التي يظهر فيها تقارب، أو يُلمح بينها تشابه في الرأي الذي يتبناه مع ما يستدل به من آراء لغيره، وسنترك شرح تلك الآراء والتفصيل فيها للفصل الثالث الذي يتحدث عن الآراء والتوجيهات النحوية في تلك المسائل. ومن المصادر التي يرجح تأثر العوتبي بها والإفادة منها:

أ - الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ):

كتاب الجمل في النحو ينسب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، جمع فيه عددًا من الجمل في وجوه الإعراب المختلفة، قال فيه مؤلفه: "هَذَا كِتَابٌ فِيهِ جَمَلَةُ الْإِعْرَابِ، جَمَعْنَا فِيهِ جَمْلَ وَجُوهِ الرُّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْجَرِّ وَالْجَزْمِ، وَجَمْلَ الْأَلْفَاتِ، وَاللَّامَاتِ، وَالْهَاءَاتِ، وَالتَّاءَاتِ، وَالْوَاوَاتِ، وَبَيْنَا كُلَّ مَعْنَى فِي بَابِهِ"^(١). وبدا تأثر العوتبي به في:

- معنى: (ما أعظم الله)، قال العوتبي: "(ما أعظم الله) شيء عظم الله في عيني، ثم قال: هذا عندي غلط، والمعنى عندي شيء ينبهني إلى عظمة الله جلَّ وعزَّ، ونظير هذا أن ينبهك الرجل على ذكر إنسان فيقول لك: أَذْكَرُكَ فَلَانًا، فنقول: ذكرني فلانًا، نبهني على ذكره حتى

(١) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: الجمل في النحو، (المنسوب للخليل)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥،

ذكرته، وكذلك قولك: (ما أعظم الله)^(١). خالف العوتبي في هذه المسألة الرأي القائل: أنَّ معنى (ما أعظم الله)، هو: شيء عَظَّمَ الله في عيني، حيث حكم عليه بالغلط، ورأى أنَّ المعنى الصحيح هو: شيء ينبهني إلى عظمة الله عزَّ وجلَّ، قال: ونظير هذا أن تقول: أن ينبهك الرجل على ذكر إنسان فيقول لك: أَذْكَرَكَ فلانًا، فتقول: ذكرني فلانٌ فلانًا، نبهني على ذكره حتى ذكرته. ويبدو أنَّه في هذه المسألة تأثر برأي قد ذكره الخليل في الجمل: قال ما نصه: "قَالَ الكوفيون: هَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ (مَا أَعْظَمَ اللَّهُ) لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ شَيْءٌ عَظَّمَ اللَّهُ، وَقَالَ البصريون: لَا يَذْهَبُ الْقِيَاسُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَقَالُوا: لَا يَجْعَلُ فَاعِلُهُ مَفْعُولًا، وَلَا مَفْعُولُهُ فَاعِلًا، وَمَعْنَى (مَا أَعْظَمَ اللَّهُ)، مَا أَعْظَمَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَمَا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ"^(٢).

ب- الكتاب: لسيبويه (ت: ١٨٠هـ):

أجمع النُّحاة قديمًا وحديثًا على إمامة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر للنحو، فهو أوَّل من صنَّف كتابًا مكتمل الجوانب في هذا العلم، وأوَّل من جمع وأصَّل ونظَّر قواعد اللسان العربي، ويعتبر كتابه البناء الأول المكتمل لحسن العربية، سماه النُّحاة من شدة إعجابهم به (قرآن النُّحو)، ونال الكتاب شرفًا كبيرًا بينهم، قال فيه محمد بن يزيد: "لم يُعْمَلْ كتابٌ في علم من العلوم مثلُ كتاب سيبويه، وذلك أنَّ الكتب المصنَّفة في العلوم مُضْطَرَّة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره"^(٣). وقد تعددت

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٧٦.

(٢) الخليل، الجمل في النحو، ص ٧٨.

(٣) ينظر: مقدمة كتاب سيبويه، ج ١، ص ٥.

شروحاته وتعليقاته واختصاراته بين النُحاة، وقد التقت بعض نصوص العوتبي وآراؤه مع ما ذكره سيبويه في الكتاب، وتأثر العوتبي بسيبويه في بعض المواضع، نذكر منها على سبيل التمثيل:

- في مسألة تعدد النعت، قال العوتبي: "البارئ الخالق، فأتبع النعت بمثله لاختلاف الصفتين، كما يقال: عاقل لبيب"^(١). وذكر سيبويه في الكتاب ما نصه: "أما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مَجْرُوراً مثلاً المنعوت لأنهما كالاسم الواحد"^(٢).
- في أوجه إعراب الحديث الشريف: {كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ الْيَهُودَانِ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ}^(٣)، قال العوتبي: "فيه ثلاثة أوجه فالرَّفع وجهان والنَّصب وجه"^(٤)، وقال سيبويه في الكتاب: "وأما قولهم: {كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ الْيَهُودَانِ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ} ففيه ثلاثة أوجه: فالرَّفع وجهان، والنَّصب، وجه واحد"^(٥).

- في نداء الرب، بإسقاط (الألف واللام)، والنداء ب(يا) النداء، وبغير (يا) النداء، في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (آل عمران ١٤٧)، قال العوتبي: "ولا يضيفون (بالياء)، وربما أضيف إلى الجمع: يا ربنا، وربنا، وإنما حذفوا الألف واللام عند الدعاء؛ لأنَّ كل شيء فيه (ألف) و(لام)

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٦٠٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤١٢.

(٣) رواه البخاري بلفظ: {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، وَيَنْصَرَانِهِ} ينظر: البخاري، صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٣. ينظر:

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الجامع الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩٤،

ج ١، ص ٢٨٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٣٠٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٣-٣٩٤.

عند الدعاء يدعى بـ(يا أيها)^(١)، وذكر سيبويه ما نصه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ الألف واللام إنَّما منعهما أنَّ يدخلَا في النداء من قبل أنَّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة"^(٢). نلمح مما سبق ثمة تقارب بين ما يورده العوتبي من توجيهات لهذه المسائل، وبين ما ذكره سيبويه فيها، يمكننا من خلاله ترجيح تأثر العوتبي ببعض آراء سيبويه في الكتاب.

ج- المقتضب: للمبرد (ت: ٢٨٥هـ):

يُعَدُّ كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي من الكتب الأصلية في اللغة، وعدّه بعض الباحثين في المنزلة الثانية بعد كتاب سيبويه، لما له من أهمية لغوية في تأريخ النحو العربي وأصوله، فقد نقل عنه مجموعة من كبار النُّحاة، كابن السَّرَّاج في الأصول، وأبو القاسم الزَّجَّاجي في اللامات، وأبو جعفر النَّحاس في عمدة الكتاب، وأبو سعيد السِّيرافي في شرح كتاب سيبويه، وغيرهم. ومن المرجح إفادة العوتبي من هذا المصدر في:

- حروف الاستفهام وما يطلب بها: قال العوتبي: " وأَمَّا (هل) فإنها تقع على خبر، فيقع جوابها: (بلا ونعم)، وأما (الألف) فإنها تترجم عن (أم)، وأما (أين) فإنها استفهام عن الموضع، وأما (كيف) فإنها استفهام عن الاسم، و(متى) فإنها استفهام عن المواقيت، وأما (أي) فإنها مشكلة (لأين)... "^(٣). فقد عدد العوتبي في هذه المسألة بعض أدوات الاستفهام وما يطلب بها، والمعاني التي تخرج إليها، واقتصرنا على هذا الحد من باب التمثيل لا الحصر، وقد أورد المبرد في

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٩٥.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١ - ٤١٤.

المقتضب بعض هذه المعاني التي تخرج إليها أدوات الاستفهام فقال: "الألف و(أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عَنْ جَمِيعِهِ، و(أَيْنَ) إِنَّمَا هِيَ سُؤَالٌ عَنِ الْمَكَانِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَيْهِ و(مَتَى) سُؤَالٌ عَنِ زَمَانٍ، و (كَيْفَ) سُؤَالٌ عَنِ حَالٍ، و(كَمْ) سُؤَالٌ عَنِ عَدَدٍ، و(هَلْ) تخرج من حد المسألة فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ)، ..."^(١). ونلاحظ هنا تقارباً بين ما ذكره العوتبي في معاني حروف الاستفهام، وبين ما ذكره المبرد في المقتضب من ذكر لهذه المعاني، يقودنا إلى إمكانية القول بتأثر العوتبي به في هذه المسألة.

د- الأصول في النحو لابن السراج (ت: ٣١٦هـ):

يعد كتاب الأصول لأبي بكر محمد بن السري مصدراً مهماً من مصادر المكتبة النحوية، ومن خلال عنوانه فهو كتاب أصول، رتبته صاحبه أحسن ترتيب، وصنفه أحسن تصنيف، وقال فيه: "قد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو، وجمعت جمعا يحصره، وفصلته تفصيلا يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه، وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه"^(٢). ومن المرجح تأثر العوتبي به في:

- مجيء (لولا، ولوما) بمنزلة (هلا)، قال العوتبي: "(لولا)، و(لوما)، بمنزلة (هلا) إذا جئت معها بالماضي لم يحتج إلى جواب، وإذا جئت معها بمستقبل وقع معها الجواب (بلا)"^(٣). وقد ذكر

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضمية، ط٢، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤، ج٣، ٢٨٩.

(٢) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦، ج١، ص٢٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج١، ص٤١٣.

ابن السراج في الأصول ما نصه: "وقالوا: (لولا) إذا وُلِيَتْ فعلاً فهي بمنزلة (هَلَّا، وَلَوْما)، تكون استفهاماً وتجاب بالفاء" (١).

ونلاحظ في المسألة تقارباً بين ما يذكره العوتبي وبين ما ذكره ابن السراج في مجيء (لولا) و(لوما) بمنزلة (هَلَّا)، فلا يستبعد تأثره به في هذه المسألة.

هـ- مجالس العلماء للزجاجي (ت ٣٣٧هـ):

هذا المصدر من المصادر التي تنسب إلى أبي القاسم الزجاجي، وهو من المصادر المتميزة، وتكمن أهمية الكتاب في احتوائه على مجموعة من المناظرات والمحاورات النحوية التي دارت بين العلماء، وهي مسائل عويصة اختلف فيها العلماء. ونرجح تأثر العوتبي بهذا المصدر في:

- تفسير معنى قول الشاعر:

فَأَنْتِ طَلَّقُ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ *** ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقُ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

قال العوتبي: "قوله (فالطلاق عزيمة) ابتداء وخبراً غير متعلق بالأول، وإن قال: والطلاق عزيمة ثلاثاً، والطلاق عزيمة؛ لأثمة ثلاثاً، كأنه قال: قلت: طلاقاً ثلاثاً، في هذه الحال تفسير الموقع" (٢). وقد أورد الزجاجي في مجالس العلماء ما نصّه: "قال أبو يوسف: فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه، فأقرأته الرقعة، فقال لي: خذ الدواة واكتب: أمّا من أنشد البيت بالرفع فقال (عزيمة ثلاث)، فإنما طلقها واحدة، وأنبأها أنّ الطلاق لا يكون إلا بثلاثة، ولا شيء عليه، وأمّا من أنشد (عزيمة

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٨٥

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٣٠٦.

ثلاثًا) فقد طلقها وأبانها، لأنَّه كأنَّه قال: أنت طالق ثلاثًا،^(١). ونلاحظ هنا تشابهاً بين توجيه العوتبي لإعراب قول الشاعر: (فالطلاق عزيمة ثلاث) على أنَّه مبتدأ وخبر، وبين ما ذكره الزجّاجي من قول للكسائي في نفس المسألة.

و- إعراب القرآن للنَّحاس (ت: ٣٣٨ هـ):

يُعد كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس من أوائل الكتب التي أُلفت في إعراب القرآن الكريم، والقراءات الواردة فيه وعللها، فقد جمع أقوال كثير من العلماء السابقين، أمثال: الخليل، وسيبويه، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي عبيد القاسم بن سلام، والفراء، وذكر آراءهم، وأقوال الخلاف بينهم، قال فيه مؤلفه: "هذا كتاب أذكر فيه إعراب القرآن، والعلل فيه، ولا أخليه من اختلاف النحويين، وما أجاز به بعضهم ومنعه بعضهم، واللغات، وسوق كل لغة إلى أصحابها"^(٢). ولا نستبعد تأثر العوتبي بهذا المصدر في بعض المسائل، نذكر منها على سبيل التمثيل:

• في معنى (إِلَّا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (النساء ٩٣)، قال

العوتبي: "فيه ثلاثة أقوال: الأول: (إِلَّا) هنا بمعنى (لكن) والثاني: (إِلَّا) هنا بمعنى (الواو)

والثالث: أن ذلك الاستثناء من مضمّر"^(٣)، وذكر النَّحاس في إعراب القرآن ما نصّه: ﴿وَمَا كَانَ

(١) الزجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق: مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٦٠.

(٢) ينظر: النَّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، مكتبة النهضة العربية، ديب، ١٩٨٥، ج١، ١٦٥.

(٣) العوتبي، الضياء، ج١٧، ص١١٥.

لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴿١﴾، استثناء ليس من الأول، وسيبويه يقول: (إِلَّا) بمعنى

(لكن)، أي: لكن إن قتله خطأ فعليه كذا، ولا يجوز أن يكون (إِلَّا) بمعنى (الواو)، ولا يعرف ذلك

في كلام العرب^(١). نلمح في هذه المسألة تقارباً بين قول العوتبي وبين ما ذكره النَّحَّاس فيها،

إِلَّا أَنْ العوتبي يرى أن (إِلَّا) قد تأتي بمعنى (الواو)، والنَّحَّاس يرى عدم جواز ذلك، وأنه ليس

من كلام العرب، ويعزو هذا القول إلى سيبويه، وهنا إما أن يكون العوتبي قد تأثر بالنَّحَّاس، وإما

كلاهما متأثر بسيبويه.

• في القول بحذف (يا) النداء عند دخولها على (اللهم)، قال العوتبي: "فيه قولان: الأول للكوفيين

(معناه يا الله) أُمَّتًا بخير؛ أي: أقصدنا منك بخير، فحذفت الهمزة واتصل الميمان في آخر الاسم

عوضاً عن باقي أوله...، واستبعدوا قول الكوفيين فقالوا: ما الدليل على حذف الهمزة؟ ولم حذفت

(يا) من أوله؟ وأين ألحقوا الذي معناه (أُمَّتًا) منك بخير؟^(٢)، وذكر النَّحَّاس في إعراب القرآن ما

نصه: "قال أبو جعفر: القول في هذا ما قاله الخليل وسيبويه، أن الأصل (يا الله)، ثم جاءوا

بحرفين عوضاً من حرفين، وهما (الميمان) عوضاً من (يا)"^(٣). نلمح كذلك تقارباً في هذه المسألة

بين ما أورده العوتبي من قول للكوفيين، وبين ما ذكره النَّحَّاس من قول للخليل: في أن (الميمين)

في (اللهم) عوض عن (يا) النداء المحذوفة.

(١) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٣٢.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٩.

(٣) النَّحَّاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٦٤.

ز - إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: (ت: ٣٧٠هـ):

وهو من كتب الأعراب المتقدمة، ألفه أبو عبدالله الحسن بن أحمد النحوي، وعرض فيه لأهم قضايا النحو والصرف، وجمع فيه أقوال من سبقه، وذكر فيه الفوائد والفرائد، وفنّد الغريب وما أشكل من ألفاظ القرآن الكريم، قال فيه مؤلفه: "هذا كتاب ذكرت فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح أصول كل حرف وتلخيص فروعه، وذكرت فيه غريب ما أشكل منه، وتبين مصادره وتثنيه وجمعه؛ ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن إن شاء الله"^(١). وقد أفاد العوتبي من هذا المصدر في مواضع كثيرة من كتاب الضياء نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- في إعراب الفعل (أعوذ) في قولهم: (أعوذ بالله)، قال العوتبي: "فعل مضارعٌ وعلامة مضارعتة الهمزة في أوله"^(٢)، وذكر ابن خالويه في إعراب قوله: "أعوذ" فعل مضارع، علامة مضارعتة الهمزة في أوله، وعلامة رفعه ضم آخره"^(٣). ونلمح هنا تشابه النصين فيما ذكره العوتبي وما ذكره ابن خالويه.

- في معنى الشرط في قول صلى الله عليه وسلم: {عليك بذات الدين تربت يداك}^(٤)، قال العوتبي: "أنّ هذا الكلام مخرجه من الرسول صلى الله عليه وسلم مخرج الشرط، كأنه قال: إن لم تفعل ما أمرتك؛ وهذا حسن، وهو قول ثعلب والمبرد"^(٥)، وذكر ابن خالويه ما نصه: "أنّ هذا الكلام

(١) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد الهمداني: إعراب ثلاثين سورة، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤١، ص ٣.

(٢) العوتبي الضياء، ج ٦، ص ٣٤١.

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٣.

(٤) ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث، ج ٤، ص ٤٢.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٢٢٣.

مخرجه من الرسول صلى الله عليه وسلم مخرج الشرط، كأنه قال: (عليك بذات الدين تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك به)، وهذا حسن، وهو اختيار ثعلب والمبرد^(١).

• في إعراب (بالله)، في لفظ الاستعاذة: (أعوذ بالله)، قال العوتبي: "بالله جرّ بباء الإضافة وهي زائدة؛ لأنّك تقول: الله، فتسقط الباء، وحروف الزوائد في صدور الأسماء هي ثلاثة: (الباء واللام والكاف)"^(٢). وذكر ابن خالويه قوله: "بالله جر بباء الصفة وهي زائدة؛ لأنّك تقول الله فتسقط الباء، وحروف الزوائد في صدور الأسماء ثلاثة: (اللام والكاف والباء)"^(٣). أيضا نلاحظ هنا التشابه الكبير بين النصين، مما يشير إلى الإفادة منه في هذه المسألة.

• في استعمال بعض حروف الجر قال العوتبي: "(من) حرف جر لمبتدأ الغاية، و(إلى) لمنتهى الغاية"^(٤)، وذكر ابن خالويه ذلك فقال: "(من) حرف جر، وهي لمبتدأ الغاية، كما أنّ (إلى) لمنتهى الغاية"^(٥).

نلاحظ مما سبق تشابهاً كبيراً بين ما يذكره العوتبي في الضياء، وبين ما ذكره ابن خالويه في إعرابه، بل نجد العوتبي ينقل نصاً في بعض المواضع من ابن خالويه، مما يدل على تأثره بهذا المصدر والاعتماد عليه.

(١) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٩٣.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣٤٧.

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣٤٧.

(٥) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٦.

ح- الخصائص لابن جني (ت: ٣٩٢هـ):

يعد كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني من أوائل الكتب التي تحدثت عن أصول النحو العربي، على غرار أصول الفقه، فقد اتبع ابن جني منهج الأصوليين على اللغة والنحو، فتكلم في أصول اللغة وخصائصها، ونظر إلى ظواهر اللغة والنحو بصورة شمولية، فهو كتاب عظمه صاحبه قبل أن يعظمه من جاء بعده، فقد وصف ابن جني كتابه بقوله: "هذا مع إعظامي له وإعصامي بالأسباب المناطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب"^(١).

ومن المواضع التي يرجح تأثر العوتبي فيها بابن جني نذكر:

• في أوجه الإعراب في قول لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *** وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اِعْتَذَرَ^(٢)

قال العوتبي: "فيه قولان في الإعراب، وقولان في المعنى، فإنَّ السَّلام من أسماء الله، فكأنَّه قال: ثم

باسم السلام عليكما، والآخر معناه: ثم تسمية الله عليكما"^(٣). وقد ذكر ابن جني في الخصائص:

" وكذلك في قول لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *** وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اِعْتَذَرَ

(١) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ج١،

ص١.

(٢) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه، ينظر: لبيد: أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري: شرح ديوان لبيد، تحقيق: إحسان عباس، ط١،

مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٢، ص ٢١٤.

(٣) العوتبي، الضياء، ج١، ص٥٦٥.

كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْلِنَا بِسْمِ اللَّهِ: إِنَّمَا هُوَ بِاللَّهِ وَاعْتَقَدَ زِيَادَةَ اسْمٍ^(١).

نلاحظ ثمة تقارب بين ما يذكره العوتبي وبين ما ذكره ابن جني، مما يرجح تأثره به في هذه المسألة.

- في مجيء (أو) بمعنى (بل): قال العوتبي: "ومعنى (أو) إذا كان بمعنى الزيادة على الشيء أو النقصان منه كان معناها (بل)"^(٢). وذكر ابن جني قوله: " (أو)، إِنَّمَا أَصْلُ وَضْعِهَا أَنْ تَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، أَيْنُ كَانَتْ وَكَيْفَ تَصَرَّفَتْ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: إِنَّهَا قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (بَل)"^(٣). ونلاحظ هنا أيضا تشابه النصين بينهما؛ إِلَّا أَنَّ ابْنَ جَنِي يَعْزُو الْقَوْلَ إِلَى الْفَرَّاءِ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَوْتَبِيُّ مَتَأَثِّرًا بِابْنِ جَنِي، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا مَتَأَثِّرَيْنِ بِمَعْنَى الْفَرَّاءِ.

ونجمل القول فيما سبق من هذا المبحث بتنوع مصادر العوتبي من كتب النحو والإعراب؛ بين كتب النحو كالجمل للخليل، والكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، وبين كتب الأصول كالأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني، وكتب الأعراب كإعراب القرآن للنحاس، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه. وقد اختلفت منازل هذه المصادر عند العوتبي بناء على تعامله معها، فالعوتبي كما أسلفنا قلّ ما يصرح بمصادره، أو يذكر من نقل منهم، ويمكن أن نجمل هذه المصادر في ثلاث منازل؛ **المنزلة الأولى**: المصادر التي نقل منها نصًا وتطابقت نصوصها مع ما ذكره، وهذا يتمثل في إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، **والمنزلة الثانية**: مصادر تعددت إفادته منها وتشابهت النصوص بينهما إلى حد كبير، كإعراب القرآن للنحاس والخصائص لابن جني، **والمنزلة الثالثة**: مصادر تشابهت المسائل بينهما

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١-٣٢.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩١.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٩.

في بعض جوانبها، كالجمال للخليل، والكتاب لسيبويه، والأصول لابن السراج والمقتضب للمبرّد، وهذا إن دلّ فإنما يدلُّ على سعة اطلاع العوتبي وتعدد مصادره في هذا الباب.

٢ - كتب المعجم والدلالة:

إنَّ المعاجم اللغوية منذ بداية ظهورها اعتنت بألفاظ اللغة ومفرداتها وتراكيبها ودلالات تلك الألفاظ والمفردات، فمنذ نشأتها الأولى ككتب الخيل، وكتب النبات، وكتب خلق الإنسان وغيرها، إلى أن تطورت في أشكالها المتخصصة والجامعة في معاجم الألفاظ والمعاني، كان الغرض الأول منها العناية بفهم آيات كتاب الله العزيز، من خلال تفسير آياته، وفهم ألفاظ الحديث النبوي الشريف، وفهم ألفاظ الأشعار العربية، والحفاظ على مفردات اللغة قريبا وبعيها، مستعملها وغريبها من الضياع والاندثار. وعلى ذلك فلا غنى للمشتغلين بعلوم الدين من شرح وتفسير وتعليل وتقييد لعلوم القرآن من الإفادة من هذه المعاجم، ولا غنى لدارس العربية والمشتغل بعلومها من نحو وتصريف وتأصيل واشتقاق وبلاغة من الرجوع لهذه المعاجم والإفادة منها. ومن المصادر التي يرجح تأثر العوتبي بها والإفادة منها في هذا الباب:

أ - العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ):

يعد كتاب العين للخليل بن أحمد أول معجم لغوي في العربية، رتّب الخليل على مخارج الحروف في النطق العربي، مُبتدأ بحرف (العين) الذي عدّه أبعد المخارج من الحلق، وقد جمع فيه الخليل مادة ضخمة من الألفاظ والتراكيب والغريب، وضمّنه بالشواهد القرآنية والشعرية، ووضع فيه جلّ علمه باللغة، وتجربته اللغوية الفريدة، وبما أنّ كتاب الخليل أول معجم في العربية، فلا غرابة من التأثر به والرجوع إليه للمشتغل بعلوم الدين والتفسير والفقه واللغة، ومن المواضع التي يُرجّح تأثر العوتبي فيها بمعجم العين ما يأتي:

- في تذكير خاضعين وتأنيث أعناق في قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤)،

قال العوتبي: "ألا ترى أنه قال خاضعين، ولو كانت الأعناق أنفسها لقال: خاضعة أو خاضعات،

ومن قال: بل هي الأعناق والمعنى للرجال رَدَّ (نون) خاضعين على أسمائهم المضمرّة فيهم،

وهذا قول الخليل^(١)، وقد ذكر الخليل في العين ما نصه: "وقول الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ

لَهَا خَاضِعِينَ﴾؛ أي جماعاتهم، ولو كانت الأعناق خاصةً لكانت خاضعةً وخاضعاتٍ، ومن

قال: هي الأعناق، والمعنى على الرجال، رَدَّ نُونَ خاضعين على أسمائهم المضمرّة"^(٢). نلاحظ

أنَّ العوتبي في هذه المسألة يصرح باسم الخليل، وكذلك تشابه النصان فيهما تشابهاً كبيراً، وقد

ورد هذا النص أيضاً عند الفراء في معاني القرآن، مما يدل على تأثر كل منهما برأي الخليل،

والإفادة من كتاب العين.

- في معنى وعمل لفظة (قد) قال العوتبي: "وقد تضر لفظة (قد) فيصل فيها معنى الحال، وقال

الخليل: قد حرف يوجب به الشيء"^(٣). وذكر الخليل في العين ما نصه: "وأما (قد) فحرف يوجب

الشيء كقولك قد كان كذا وكذا، والخبر أن تقول: كان كذا وكذا، فأدخل (قد) توكيداً لتصديق

ذلك"^(٤). كذلك يصرح العوتبي هنا باسم الخليل، ونلمح تشابهاً بين النصين في هذه المسألة،

وهذا يعطي دلالةً على تأثره به والإفادة منه.

(١) العوتبي الضياء، ج ٦، ص ١٥٨.

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت،

ج ١، ص ١٦٨.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٣٩١.

(٤) الفراهيدي، العين، ج ٥، ص ١٦.

ب-الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ):

يُعَدُّ كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم من أقدم المصادر التي عالجت موضوع اللحن عند عامة الناس، وعملت على معالجة أخطاء العوام والتصويب اللغوي، عمد فيه صاحبه إلى تأصيل وشرح التعابير والألفاظ والكلمات، والأمثال والتراكيب التي يتداولها الناس في حياتهم اليومية، فهو يرى ضرورة تتبع كلام الناس بالتأصيل والتقصي، ومعرفة معانيه وأصوله، مستعينا بأقوال العلماء ومؤلفات السابقين، ومن شعر العرب ونثرهم. وثمة تقارب بين ما يذكره العوتبي من مسائل في كتاب الضياء، وبين ما أورده ابن الأنباري في الزاهر، الأمر الذي يحملنا على القول بإمكانية تأثر العوتبي بابن الأنباري في بعض الآراء، ونورد منها على سبيل التمثيل:

- في إعراب جملة: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، قال العوتبي: "فيها خمسة أوجه، الوجه: الأول: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والثاني: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والثالث: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والرابع: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والخامس: (لا حول ولا قوة إلا بالله)"^(١)، وذكر ابن الأنباري ما نصه: "في قولهم: (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه من الإعراب، أحدهن: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، على أن تنصب الحول (بلا) على التبرئة، وتجعل القوة نسقاً على الحول، والثاني: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، فترفع الحول (بلا) وتجعل القوة نسقاً على الحول، والثالث: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، برفع الحول ونصب القوة، والرابع: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، بنصب الحول

(١) العوتبي، الضياء، ج٢، ص٢١٥.

(بلا) ورفع القوة (بالباء)، والخامس: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، بنصب الحول والقوة جميعاً^(١).

نلاحظ في هذه المسألة تشابهاً بين وجوه الإعراب التي ذكرها العوتبي في إعراب: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وبين ما ذكره ابن الأنباري من وجوه في ذات المسألة، مع اختلاف يسير بينهما، فابن الأنباري قدّم تفصيلاً لتلك الأوجه، والعوتبي ذكرها إجمالاً.

- في وجوه إعراب (لا إله غيرك) قال العوتبي: "فيه أربعة أقاويل في النحو: ينصب الأول على التنزيه، وغيرك مرفوع على خبر التنزيه، والثاني: (ولا إله غيرك)؛ يرتفع بغير وغير به، والثالث: (ولا إله غيرك)؛ ينصب الأول على التنزيه، وينصب غيرك لوقوعها موقع الأداة، والوجه الرابع: (ولا إله غيرك)؛ بنصب غيرك ورفع (إله)"^(٢)، وقال ابن الأنباري في الزاهر: "وقولهم: (ولا إله غيرك): فيه أربعة أوجه في النحو: أحدهن: (ولا إله غيرك)؛ ينصب الأول على التنزيه، وغيرك مرفوع على خبر التنزيه، والثاني: (ولا إله غيرك)؛ يرتفع بغير وغير به، والثالث: (ولا إله غيرك)؛ تنصب غيرك لوقوعها في موقع (إلا)، والوجه الرابع: (ولا إله غيرك)؛ بنصب غيرك ورفع (إله)"^(٣). كذلك نلاحظ في هذه المسألة تشابهاً كبيراً بين الوجوه الإعرابية التي يسوقها العوتبي في أوجه إعراب: (لا إله غيرك)، وبين ما أورده ابن الأنباري في الزاهر من وجوه في ذات المسألة، تشابه يصل إلى حد التطابق أحياناً.

(١) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة،

بغداد، ١٩٨٧، ج١، ص ١٠٤-١٠٦.

(٢) العوتبي، الضياء، ج٦، ص ٣١٥.

(٣) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج١، ص ١٤٩-١٥٠.

• في القسم في قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر ٧٢)، نصب (عمرُك)

إذا سقطت منه (اللام)، قال العوتبي: "وإذا أسقطت العرب (اللام) من الأيمان نصبوها، فقالوا:

(عمرُك لا أقوم)، وإنما نصبوه على مذهب المصدر"^(١)، وذكر ابن الأنباري ما نصه: "وعمرُك

موضعه رفع لجواب اليمين، قال الفراء: الأيمان ترتفع بجواباتها، فإذا أسقطت العرب (اللام) منه

نصبوه فقالوا: (عمرُك لا أقوم)، وإنما نصبوه على مذهب المصدر"^(٢).

نلمح مما تقدم من هذا الأمثلة، تشابهًا كبيرًا بين ما يورده العوتبي، وبين ما أورده ابن الأنباري، يصل

أحيانًا إلى درجة التطابق في النصوص، كالذي ذكره من أوجه إعراب: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وكذلك

في أوجه إعراب: (لا إله غير). لذا يتأكد القول بتأثر العوتبي بابن الأنباري والإفادة من كتاب الزاهر في

معاني كلمات الناس.

ج- التهذيب للأزهري (ت: ٤٣٧٠هـ):

يُعدُّ كتاب تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري من أفضل المعاجم في اللغة وأشملها،

فقد امتاز بغزارة المادة اللغوية واتساعها، اتَّبَعَ فيه الأزهري نظام الخليل بن أحمد في كتاب العين، حيث

أَلَفَهُ على مخارج الحروف والأبنية، واعتمد فيه نظام التقليلات في المادة الواحدة، حيث يذكر تقليلات

حروف المادة في الثنائي أو الثلاثي، والصور الممكنة منها في مكان واحد. قال الأزهري في سبب تأليفه:

"أنَّه وجد كثيرًا من طلاب العلم لا يعرفون من آفات الكتب المُصَحَّفة المدخولة ما عَرَفَهُ، ولا يميزون

صحيحها من سقيمها كما مَيَّرَهُ، فكان لزامًا عليه أن ينصح لهم، ويُنَبِّه عن لغة العرب ولسانها الذي نزل

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٤٩٦.

(٢) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٤٩٦.

به الكتاب، ويدل على التصحيف الواقع في كتب المتحاذقين^(١). ومن المواضع التي يرجحُ تأثر العوتبي فيها بكتاب تهذيب اللغة نسوق على سبيل التمثيل:

- في إتيان (إن) بمعنى (قد)، قال العوتبي: "قال الفرّاء: عن الكسائي سمعت العرب تقول: (إن) قام زيد) فظننته شرطاً فسألتهم؟ فقالوا: يريد (قد قام زيد)"^(٢). وذكر الأزهري في التهذيب: "وقال أبو العبّاس، العربُ تقول: إن قامَ زيد، بِمَعْنَى قد قامَ زيد، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَهُ فظننته شرطاً، فسألتهم فَقَالُوا: نُريد: قد قامَ زيد، وَلَا نُريد: مَا قامَ زيد"^(٣). كذلك نلمح هنا تقارباً بين توجيه العوتبي وبين ما ذكره الأزهري من توجيه في تهذيب اللغة. ونجمل القول في ما سبق من أمثلة على مصادر المعجم والدلالة، بترجيح إفادة العوتبي وتأثره بهذه المصادر، فنجدّه يعتمد بشكل أكبر على كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس أكثر من اعتماده على كتاب العين للخليل وعلى تهذيب اللغة للأزهري، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المسائل التي يعالجها العوتبي في كتاب الضياء من مسائل تتعلق بحياة النَّاس ومعاملاتهم؛ ولكن يبقى ذلك التأثير يسيراً مقارنة بكتب معاني القرآن، وكتب النحو والإعراب، وهذا مردُّه إلى طبيعة المادة البحثية التي نحن بصددّها، والتي تقتصر على الجهود النَّحْوية لدى العوتبي، فلا ريب من إفادة العوتبي من معاجم اللغة في كتابه الإبانة، وكذلك في كتابه الضياء عند تعرضه للمسائل المعجمية والدلالية.

(١) ينظر مقدمة المؤلف: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، الدار المصرية العامة

للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ج١، ص٦.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١٥، ص٢٤٧.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ج١٥، ص٥٦٨.

٣-كتب الأدب:

إنَّ كتب الأدب، وكتب الأمثال، والشروحات، والأُمالي، وما دونه المتعلمون في مجالس العلماء، هي كنوز زاخرة بالفوائد اللغوية، والتقييدات النحوية، والفريد من الأخبار والأمثال، والغريب من أقوال العرب من فصحاء اللغة وأعرابها، فكانت تلك الكتب مرجعًا ملهمًا للمتعلمين، ومصدرًا خصبًا من مصادر اللغة العربية. ونحاول في هذا الجانب استعراض بعض المصادر التي نرجِّح تأثر العوتبي بها والإفادة منها في هذا الباب، ومن تلك المصادر:

أ- الفاخر: للمفضل بن سلمة (ت: نحو ٢٩٠هـ):

يُعدُّ كتاب الفاخر من المصادر الأولى في الأمثال، ألفه أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم فيما يدور من أمثال على ألسنة الناس، وما يتمثلون به في مواقفهم وحياتهم، قال فيه صاحبه: "هذا كتاب معاني ما يجري على ألسن العامة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك، فبيَّناه من وجوه على اختلاف العلماء في تفسيره، ليكون مَنْ نظر في هذا الكتاب عالمًا بما يجري من لفظه ويدور في كلامه"^(١). ومن المرجَّح إفادة العوتبي من هذا المصدر في:

• توجيه معنى النَّعت في قول الشَّمَّاح:

(١) ينظر: ابن سلمة، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم: الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

"دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ *** مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ^(١)"

قال: اللَّعِينُ نعت للذَّنْبِ في قول سلمة^(٢). وذكر المفضل قوله:

"دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ *** مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أي المباعِد، وقال غير الأصمعي: اللَّعْنُ: الطَّرْدُ، ومعنى كالرجل اللَّعِين: كالرجل المطرود^(٣)"

ب- شرح القصائد السبع لابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ):

يعدُّ شرح ابن الأنباري للقصائد السبع الجاهليات من الشروحات الغنية بالمسائل اللغوية، فقد اتَّبع ابن الأنباري منهجاً تطبيقياً على هذه النصوص، وذلك بتطبيق مسائل النَّحو والصرف على أهم إرث شعري عربي، وأقدم ما وصل إلى المكتبة العربية من ألفاظ العرب وأساليبهم وفصيح لغتهم. ومن المسائل التي يرجح تأثر العوتبي فيها بكتاب ابن الأنباري والإفادة منه نعرض على سبيل التمثيل:

• في إضمار الفاعل في قول الشاعر:

(١) البيت من الوافر للشماخ بن ضرار في ديوانه، ينظر: الشماخ: ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعرف، مصر، ١٩٦٨، ص ٣٢١.

(٢) هو سلمة بن الخرشب، والخرشب لقب عمرو بن نصر بن حارثة بن طريف بن أنمار بن بغيض بن ريث بن غطفان، شاعر جاهلي مقل. ينظر: ابن الكلبي: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب: جمهرة النسب، رواية السكري عن ابن حبيب، تحقيق: حسن ناجي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٥٣. والعوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣٤٩.

(٣) المفضل بن سلمة، الفاخر، ص ٨.

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ *** وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الشُّعُورِ ظَلَامُهَا^(١)

قال العوتبي: "ألقت يعني الشمس أضمورها ولم يذكرها"^(٢). وذكر ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال:

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ *** وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الشُّعُورِ ظَلَامُهَا

قال: "ألقت يعني الشمس، أضمورها ولم يذكرها"^(٣). ونلاحظ هنا تشابه النصين بينهما، مما يرجح القول بتأثر العوتبي به في هذه المسألة.

ت- عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ):

يعتبر كتاب عمدة الكتاب من المصادر الفريدة، فقد ألفه أبو جعفر النحاس ليكون مرجعاً في الكتابة، ومنهجاً للصناعة، وطريقاً مبيناً للتأليف، قال فيه: "وإنما أدوات الكتابة: الخط، والبلاغة، والعلم بترتيب أعمال الدواوين، والخبرة بمجاري الأعمال، والدربة بوجوه استخراج الأموال مما يحل ويسع، فهذه الآلات ليس لواحدٍ منها حيزٌ بذاته ولا انفرادٌ باسمه يخصه، وإنما هو جزءٌ من الكتابة وداخلٌ في أركانها"^(٤). ويرجح إفادة العوتبي من هذا المصدر في:

(١) البيت من الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه، ينظر: لبيد بن ربيعة العامري: الديوان: تحقيق: حمدو طماس، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١٤.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٩.

(٣) ابن الأنباري، محمد بن القاسم: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٨١.

(٤) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبدالوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، د.ب، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

• إسقاط الألف في (بسم الله) في اللفظ لا الخط، قال العوتبي: "قال الأخفش: إنَّما أسقطوا الألف من (اسم الله)؛ لأنها ألف وصل، وقد أخطأ، فإن ألف الوصل في (الله) لا تسقط في الخط وإنما تسقط في اللفظ"^(١)، وقد ذكره النَّحاس فقال: "وأجمعوا على حذفها في الخط من (بسم الله الرحمن الرحيم)، واختلفوا في العلة، فقالوا فيه سِتَّة أقوال: قال الكسائي والفرَّاء: حذفت لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: حذفت لأنها ليست في اللفظ"^(٢). ونلاحظ في هذه المسألة تشابهاً بين ما يذكره العوتبي وبين ما ذكره النَّحاس في عمدة الكتاب، والجدير بالذكر أنَّ هذه المسألة قد سبق ذكرها عند الأخفش في معاني القرآن، وقد وردت عند العوتبي وعند النَّحاس أيضاً، ونراهما يصرحان باسم الأخفش في كتابيهما، مما يشير إلى تأثر كل منهما بالأخفش، أو تأثر العوتبي بالنَّحاس الذي تأثر برأي الأخفش، فكلا القولين له محل من الجواز.

بعد هذا العرض الموجز لأهم المصادر التي يرجح استفادة العوتبي منها، يمكن للباحث أن يخلص إلى بعض النتائج مُجمَلة في النقاط الآتية:

أولاً: التنوع في المصادر:

١- تنوعت مصادر العوتبي النحوية من مختلف علوم اللغة ومعاني القرآن وتفسيره: فنراه متأثراً بكتب علوم القرآن، كمعاني القرآن للفرَّاء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنَّى، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للنَّحاس.

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦١.

(٢) النَّحاس، عمدة الكتاب، ص ٦٧.

٢- عدم اقتصار العوتبي على علوم القرآن فقط؛ بل الإفادة من كتب القراءات، كالسبعة في القراءات

لابن مجاهد، والحجة في القراءات لابن خالويه، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني.

٣- تأثر العوتبي في المسائل النحوية بكتب التفسير، كتفسير الطبري، وتفسير الثعلبي، ومن كتب الحديث كغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.

٤- تعدد مصادره من كتب النحو، وانقسمت هذه المصادر إلى قسمين، قسم يتمثل في كتب النحو العامة، والآخر في كتب الأعراب، فمن كتب النحو العامة نراه متأثراً بالجمل للخليل بن أحمد، والكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني، ومن كتب الأعراب نجده يستفيد من إعراب القرآن للنحاس، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه.

٥- إفادته من بعض المعاجم اللغوية في تتبع المسائل النحوية، كمعجم العين للخليل بن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري.

٦- التأثر بمصادر الشعر والأدب، كالفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ومجالس العلماء للزجاجي.

٧- يمكن تقسيم مصادره من حيث مدى التأثر والإفادة إلى ثلاث منازل:

أ- **المنزلة الأولى:** مصادر أفاد منها وصرح بأسماء مؤلفيها، وتشابهت نصوصه معها، وتعد في المرتبة الأولى من الترجيح مثل:

- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي.

- معاني القرآن للقرّاء.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى.

- معاني القرآن للأخفش.

ب-المنزلة الثانية: مصادر لم يصرح بأسماء مؤلفيها، ولكن تشابهت نصوصه معها، وتعددت

مواضع الإفادة منها في أكثر من موضع، وهي في المرتبة الثانية من الترجيح، مثل:

- معاني القرآن للزجاج.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام.

- الكتاب لسيبويه.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.

- إعراب ثلاثين سورة لأبي بكر بن الأنباري.

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري.

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني.

ج-المنزلة الثالثة: مصادر لم يصرح بأسماء مؤلفيها، واقتصرت الإفادة منها في موضع واحد، وهي

أقل المنازل ترجيحًا، مثل:

- الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي.

- المقتضب لأبي العباس المبرد.

- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس.

- الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري.

- تفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي.

- الأصول في النحو لابن السراج.

- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي.

- التهذيب في اللغة لأبي منصور الأزهري.
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر ابن الأنباري.
- عمدة الكتّاب لأبي جعفر النّحاس.

ثانيا: منهجيته في النقل:

لا تختلف منهجية العوتبي عمّن سبقه من علماء العربية في اللجوء إلى النقل النصي (الحرفي)، أو إيجاز النقل وإعادة الصياغة، ويمكن أن نستنتج ذلك من جهتين:

١- مصادر اتسمت بالنقل النصي: وهي التي نقل منها نصوصاً صريحة، وعزا ذلك النقل إلى أصحابها، ومن أمثلة ذلك: ما نقله عن الفراء نصاً واقتطع منه: قوله: "قال الفراء: تثبت النون لأنّه فعل للنّسوان والنّسوة بالنون في كل الأحوال؛ لأنّك لو أسقطت النون في الجزم والنصب لم يستبين لها تأنيث"^(١). وجاء النص لدى الفراء: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ (البقرة ٢٣٧)، بالنون لأنّه فعل النّسوة، وفعل النّسوة بالنون في كل حال، يقال: هنّ يضربن، ولم يضربن، ولن يضربن؛ لأنّك لو أسقطت النون منهنّ للنّصب أو الجزم لم يستبين لهنّ تأنيث"^(٢). ومن أمثلة ما نقله نصاً دون زيادة أو نقصان: ما أفاده من كتاب الزاهر لابن الأنباري، في أوجه إعراب (لا إله غيرك)، قال العوتبي فيه أربعة أقاويل في النّحو هي: "ينصب الأول على التنزيه، وغيرك مرفوع على خبر التنزيه، والثاني: (ولا إله غيرك)؛ يرتفع بغير وغير به، والثالث: (ولا إله غيرك)؛ ينصب الأول على التنزيه، وينصب غيرك لوقوعها موقع الأداة، والوجه الرابع: (ولا إله غيرك)؛ ينصب

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٤٣٠.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٥٥.

غَيْرِكَ ورفع (إله)^(١)، وذكر ابن الأنباري في الزاهر أنَّ فيه أربعة أوجه في النَّحو: قال: "أحدهن: (ولا إله غيرُكَ)؛ ينصب الأول على التنزيه، وغيرُكَ مرفوع على خبر التنزيه، والثاني: (ولا إله غيرُكَ)؛ يرتفع بغير وغير به، والثالث: (ولا إله غيرُكَ)؛ تنصب غيرُكَ لوقوعها في موقع (إلا)، والوجه الرابع: (ولا إله غيرُكَ)؛ بنصب غيرُكَ ورفع (إله)^(٢).

٢- مصادر اتسمت بالإيجاز في النقل وإعادة الصياغة: وهي التي نقل منها دون أن يُصرَّح بها، ولم يَعزُ ذلك النقل إلى أصحابها، ومن أمثلة ما نقله ولم يُصرَّح به؛ ما نقله عن الخليل في تذكرير خاضعين وتأنيث أعناق في قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤)، قال العوتبي: "ألا ترى أنه قال خاضعين، ولو كانت الأعناق أنفسها لقال: خاضعة أو خاضعات، ومن قال: بل هي الأعناق والمعنى للرجال رَدَّ (نون) خاضعين على أسمائهم المضمرّة فيهم، وهذا قول الخليل"^(٣). وقد ذكر الخليل في العين ما نصه: "وقول الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾؛ أي جماعاتهم، ولو كانت الأعناق خاصةً لكانت خاضعةً وخاضعاتٍ. ومن قال: هي الأعناق، والمعني على الرجال، رَدَّ نُون خاضعين على أسمائهم الْمُضْمَرَّة"^(٤)، ومن ذلك أيضا ما نقله عن ابن خالويه ولم يصرح بذلك، ما ذكره في إعراب الفعل (أعوذُ) في: (أعوذُ بالله)، قال العوتبي: "فعلٌ مضارعٌ وعلامة مضارعته الهمزة في أوله"^(٥). وذكر

(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣١٥.

(٢) ابن الأنباري، الزاهر، ج ١، ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) العوتبي الضياء، ج ٦، ص ١٥٨.

(٤) الخليل، العين، ج ١، ص ١٦٨.

(٥) العوتبي الضياء، ج ٦، ص ٣٤١.

ابن خالويه في إعراب قوله: "أعوذ" فعل مضارع، علامة مضارعتة الهمزة في أوله، وعلامة رفعه ضم آخره^(١).

^(١) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٣.

الفصل الثاني

(أصوله النحوية)

المبحث الأول: السماع:

السماعُ فرعٌ من فروع أدلة النحو، عرّفه السيوطي بأنّه: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر^(١). وعلى ذلك فالسماع يشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب ونثرها، منذ العصر الجاهلي إلى فساد الألسنة ودخول اللحن إلى لغة العرب، فكلّ ما سمع عن العرب جاز الاستشهاد به، سواء كان ذلك من مسلم أو غيره. وسيعرض الباحث في هذا الفصل الشاهد اللغوي لدى العوتبي في صورته المختلفة؛ الشاهد القرآني، وشاهد الحديث النبوي الشريف، والشاهد الشعري، والشاهد النثري، مبيّنًا طريقة العوتبي في عرض شواهد المختلفة، وطريقته في عزو الشواهد إلى أصحابها، ومن احتجّ بهم من الشعراء، ومظاهر التعليل عنده.

الشاهد اللغوي: (صوره وطريقته):

أولاً: الشواهد القرآنية:

قبل البدء في تتبع شواهد العوتبي بالدراسة والتحليل، نعرّج أولاً على مفهوم الشاهد ودلالاته اللغوية

والاصطلاحية:

أ- الشاهد لغة: من خلال النظر في بعض المعاجم اللغوية نجد أنّ الشاهد غالباً ما يرد بمعنى اللسان، والمبين، والحاضر والمخبر، فقد ذكر صاحب اللسان: " والشَّاهِدُ: اللِّسَانُ مِنْ قَوْلِهِمْ: لِفُلَانٍ شَاهِدٌ حَسَنٌ

(١) ينظر: السيوطي الاقتراح في أصول النحو، ص ٣٩.

أي: عِبَارَةٌ جَمِيلَةٌ^(١). وأورد صاحب مقاييس اللغة مادة (شهد) فقال: "شَهَدَ (الشَّيْنُ وَالْهَاءُ وَالذَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى حُضُورِ وَعِلْمٍ وَإِعْلَامٍ، لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ عَنِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، مِنْ ذَلِكَ الشَّهَادَةُ، يَجْمَعُ الْأُصُولُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ الْحُضُورِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِعْلَامِ، يُقَالُ: شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً^(٢)".

ب- الشاهد في الاصطلاح:

جاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية بأنه: "قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"^(٣). ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الشاهد هو قول منقول كالقرآن الكريم، أو كلام العرب، يورد للاستدلال به على معنى ما، أو تأصيل لدلالة معينة، أو تقعيد نحوي، أو صرفي، والشاهد بهذا المفهوم له مكانة مهمة في الدرس النحوي واللغوي، وقد اهتم به النحاة من المتقدمين والمتأخرين في التدليل، والتأصيل، والتقعيد، والرأي، والتوجيه، والترجيح، والتعليل في أدلتهم النحوية، والصرفية، واللغوية.

لقد برزت لدى العوتبي مجموعة من الشواهد النحوية نتناولها بشيء من التفصيل، ونرتبها بحسب أهميتها في قوة الاستدلال نبدأها بالشواهد القرآنية، حيث لم يخرج العوتبي عن نهج السابقين من علماء النحو، فنجد يسلك مذاهب المتقدمين كأمثال سيبويه، والفرّاء، والأخفش، والمبرد وغيرهم، في جعل الشاهد القرآني المرتكز الأول في أدلته النحوية، ويقدمه على جميع أدلة النقل الأخرى، ففي كتاب الضيياء عدد كبير من الشواهد القرآنية يربو على خمسمائة شاهد قرآني، فلا يكاد يناقش مسألة

(١) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، ج٣، ص٢٤٣.

(٢) ينظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،

١٩٧٩، ج٣/ ص٢٢١.

(٣) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص ١١٩.

لغوية أو فقهية إلا ويسوق عليها دليلاً من القرآن الكريم؛ وذلك لما للشاهد القرآني من مكانة في الاستشهاد، وقوة في الاستدلال، وحجية مقدمة على غيره من الأدلة النقلية. ونعرض فيما يأتي بعض مظاهر الاستشهاد بالقرآن الكريم التي اعتمدها العوتبي في كتابه الضياء.

١- الشاهد القرآني المنفرد:

ويقصد به الشاهد الذي جاء بذاته ولم يعضد بشاهد آخر من القرآن الكريم أو غيره، ومن أمثلة ذلك لدى العوتبي:

- ما أورده في الاستشهاد على (ماذا وما) والخلاف فيهما قال:

"ماذا استفهام بمنزلة (ما)؛ فيه اختلاف قال قوم: هما بمنزلة حرف واحد، وقال ابن الأنباري: (ما) صلة، و(ذا) بمعنى الذي"^(١)، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (البقرة ٢٦). فاستشهد بهذه الآية على الخلاف في حرفي الاستفهام (ماذا وما)، أهما بمعنى واحد؟ أم هما مختلفان؟ وينقل قول ابن الأنباري في أنَّ (ما) صلة، (وذا) تعني (الذي)، ثم استشهد على ذلك بالآية الكريمة.

- ومن الشواهد أيضاً في الاستفهام ب: (لَمْ) و (فِيمَ) و (عَمَّ)، قال العوتبي: "استفهام عن علة

الشيء ويكون بغير ألف"^(٢). وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَقُومُ لِمَ تُؤْذُونِي﴾ (الصف

٥)، وقوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرُنَا﴾ (النازعات ٤٣)، وقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبا

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٣.

(٢) العوتبي، المصدر نفسه.

(٣) العوتبي، المصدر نفسه.

١. فهو يسوق هذه الآيات استشهداً على الاستفهام ب: (لم)، و(فيم)، و(عم) عن سبب الشيء

وعلته، فدل بذلك على أنَّ القرآن الكريم استخدم هذه الأساليب من الاستفهام عن علة الشيء.

• ومن أمثله أيضاً ما استشهد به في إتيان (إن) بمعنى (قد)، قال: "قال الفراء: عن الكسائي

سمعت العرب تقول: (إن قام زيد) فظننته شرطاً فسألتهم؟ فقالوا: يريد (قد قام زيد)"^(١)، ثم استشهد

على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾^(٢)، أي: قد نفعت الذكرى، فهو يرى

في (إن) أنها قد تأتي لمعنى الشرط، وقد تأتي بمعنى (قد)، وعلى ذلك وجه معنى قوله تعالى:

(إن نفعت الذكرى) أي: (قد نفعت الذكرى).

• ومنه أمثله أيضاً ما ذكره في جواز اجتماع الاستثناء، قال: "قد يجتمع استثناءان وثلاثة وأكثر؛

إلا أنَّ الاستثناء الثاني يرجع إلى الأول لا إلى المستثنى منه، والثالث يرجع إلى الثاني، والرابع

إلى ما يليه"^(٣)، ثم استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۖ إِلَّا

ءَال لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۖ إِلَّا أَمْرًا تَهُ وَ قَدَرْنَا إِنَّا هَا لَمِنَ الْغَايِينَ﴾ (الحجر: ٥٨-٥٩)، فرجع

الاستثناء الثاني إلى ما قبله، فاستدل بهذه الآية على اجتماع استثناءين، فهو يدل على أنَّ

(أمراته) في الآية الكريمة مستثناءة من المستثنى منه الثاني (المنجيين)، وليست مستثناءة من القوم

المجرمين^(٣).

^(١) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٢٤٧.

^(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ١٥، ص ٢٨٥.

^(٣) ينظر: العوتبي، المصدر نفسه.

- ومن أمثلته ما ذكره في جواز الاستثناء من غير جنس المستثنى منه، فقد استدل على ذلك بقوله

تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ

﴿٣١﴾ (الحجر: ٣٠-٣١). فإبليس على ظاهر الآية هو مستثنى من مجموعة الملائكة فهو منهم، ولكن

العوتيي يستشهد هنا على جواز الاستثناء من غير جنس المستثنى منه، فيخرج إبليس من جنس

الملائكة.

٢- عضد القرآن بالقرآن:

تنوعت طريقة العوتيي في استشهاده بالقرآن، فتارة يورد الشاهد القرآني منفردًا وتارة يعضده

بشاهد قرآني آخر، وهي طريقة سار عليها المتقدمون من علماء العربية؛ اعتمادًا على مبدأ (الكثرة)

في صياغة القواعد، ومن أمثلة الشواهد القرآنية المعضودة بشواهد قرآنية أخرى:

- في حديثه عن نصب الياء في (تأتي) قال: "لا تنه عن خلق وتأتي مثله"^(١)؛ لأنه نهى، والواو إذا

كانت للنهي فهي تنصب وكذلك الفاء، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ

أَلْعَلُونَ﴾^(٢) (محمد: ٣٥)، فهو هنا يستشهد بهذه الآية على نصب ما بعد الواو، ثم عضد هذه الآية

بشاهد آخر هو: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٣)، (طه: ٦١)، فمن الملاحظ

^(١) شطر من بيت لأبي الأسود الدؤلي تمامه: (لا تنه عن خلق وتأتي مثله *** عارٌ عليك إذا فعلت عظيم). ينظر: أبو الأسود، ظالم بن عمر

الدؤلي: ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل يسين، ط٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٣٠.

^(٢) - العوتيي، الضياء، ج ١، ص ٢٧٣.

^(٣) - المصدر نفسه

أنَّ العوتبي لا يكتفي بالشَّاهد الواحد المنفرد ليدعم التوجيه أو الترجيح الذي يراه، بل يعضد الشاهد بشاهد آخر استئناسا وتقوية للدليل.

- ومن أمثله أيضا ما استشهد به في مجيء (أو) بمعنى (بل)، قال: "معنى (أو) إذا كان للزيادة على الشيء أو النقصان كان معناها (بل)، قال تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(١) (البقرة: ٧٤)، ثم عضد هذه الآية بشاهد قرآني آخر، هو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصفات: ١٤٧). فاستشهد بالآية الأولى على مجيء (أو) بمعنى (بل)، أي: (هي كالحجارة، بل أشد قسوة)، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد قرآني آخر، والمعنى في الآية الثانية: (إلى مئة ألف بل يزيدون).

- ومن أمثله أيضا ما ذكره في مجيء: (إن) بمعنى (إذا) قال: "و(إن) تقع في كلام العرب يقيمونها مقام (إذا) إذا كانت مخففة"^(٢)، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٧٨). ثم عضد هذا الشاهد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٩)، فهو يسوق الشاهد الأول ثم يعضده بالشاهد الثاني توكيدا على مجيء (إن) بمعنى (إذا)، فالمعنى على توجيهه هذا في الآيتين: (إذا كنتم مؤمنين).

(١) العوتبي، الضياء، ج٢، ص٩١.

(٢) المصدر السابق، ج١٦، ص١٩٣.

٣- عضد القرآن بالحديث:

تتوعد طرقة العوتبي في عرض شواهد من عضد للقرآن بالقرآن، وعضد القرآن بالحديث النبوي الشريف، ومن أمثلة ذلك:

• ما أورده في نيابة بعض أدوات الخفض عن بعضها: في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا

أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء ٢)، قال: "معناه (مع أموالكم)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْلَبْكُمْ

فِي جُذُوع﴾ (الشعراء ٤٢)، معناه: (على جذوع النخل)"^(١)، ثم استشهد على ذلك بحديث النبي صلى

الله عليه وسلم: {أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ}^(٢)، ثم قال: "وأجمع الناس أن ليس من طريق التملك، كان

معناه: {أَنْتَ وَمَالُكَ مِنْ أَبِيكَ}"^(٣)، ونجده هنا يعضد الشاهد القرآني بالحديث الشريف، استثناسًا

به على التوجيه الذي وجهه في تناوب أدوات الخفض مكان بعضها، ففي الآية الكريمة الأولى

وجّه معنى (إلى) بمعنى (مع) أي: مع أموالكم، وفي الآية الثانية بمعنى: (على جذوع النخل)،

بنيابة (إلى) عن (مع)، ونيابة (في) عن (على). ثم عضد هذين الشاهدين بحديث الرسول صلى

الله عليه وسلم: {أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ}، بنيابة (اللام) عن (من).

(١) العوتبي، الضياء، ج٤، ص٣٩٩.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف، ينظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العباسي: المصنف، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز

أبو حبيب الشثري، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٥، ج١٢، ص٤٤٠

(٣) العوتبي، الضياء، ج٤، ص٣٩٩.

٤- عضد القرآن بالشعر:

عضد العوتبي شواهد القرآن الكريم بالشعر العربي في مواطن كثيرة؛ فظهرت القواعد النحوية معززة بالقرآن مدعمة بالشعر، ومن أمثلة ذلك:

- ما جاء به في استشهاده على حذف خبر كيف، قال: "والعرب تحذف خبر كيف لمعرفة معرّفهم بذلك" ^(١) واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَكُتُ﴾ ^(٢)، (محمد ٢٧). والمعنى في الآية الكريمة: (فكيف يصنعون، أو كيف يفعلون)، ثم عضد الآية بشاهد من شعر جميل قال:

فَكَيْفَ وَلَا يُوفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي *** وَلَا مَالُهُمْ ذُو نُذْهَةٍ فَيَدُونِي ^(٣).

أي كيف يقتلونني، فحذف خبره ^(٤).

- ومن أمثلة ذلك ما أورده في استشهاده على إضمار (الهاء) في الصلة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ (الأنعام ١١٩)، فقد ذكر أن إضمار (الهاء) في الصلة في قوله تعالى: (ومن بلغ) معناه: (من بلغه القرآن)؛ فأضمرت الهاء، وقال: إنَّ العرب يضمرون الهاء مع الصلة في: (الذي، ومن، وما). ثم استشهد على هذا القول بقوله تعالى: ﴿أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ (النساء ٨٨)،

(١) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ٤١٢.

(٢) العوتبي، المصدر نفسه.

(٣) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه، ينظر: ديوان جميل شعر الحب العذري، جمع وتحقيق وشرح: حسين نصار، دار مصر للطباعة،

القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٠٩.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٢.

قال: "أي تهodon من أضله الله"^(١)، ثم أتبع هذا الشاهد بشواهد شعرية من شعر جرير، وشعر

قيس بن ذريح، قال جرير:

أَبَحَّتْ جِمَى تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ *** وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٢)

أراد (وما الذي حميته) فحذف الهاء. وقال قيس بن ذريح:

وَفِي غُرُورَةِ الْمَهْدِيِّ إِنْ مِتُّ أَسُوءُ *** وَعَمْرُو بْنُ عَجَلَانَ الَّذِي قَتَلْتَ هِنْدُ^(٣)

ثم قال: "يريد الذي قتلته فحذف الهاء"^(٤)، ونلاحظ هنا أنَّ العوتبي لا يكتفي بالشاهد القرآني، بل يعضد الشاهد القرآني بالشاهد الشعري، تقوية واستئناسا في الاستدلال.

• ومن أمثله كذلك أيضا ما استشهد به في نداء (الرب)، بإسقاط الألف واللام، والنداء بـ(يا)،

وبغير (يا) النداء، قال: "ويقال في الدعاء يا رب، بإسقاط الألف واللام، وقد يقال في النداء

(رَبِّ)؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ (إبراهيم ٢٦)، وقد جاء القرآن

أيضا بالياء في النداء: ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان ٣٠)، معناه

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٤٢.

(٢) البيت من الوافر لجرير في ديوانه، ينظر: جرير: جرير بن عطية التميمي: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨٩.

(٣) البيت من الطويل لقيس بن ذريح، ينظر: ابن ذريح، قيس بن ذريح الكناني: ديوان قيس بن ذريح، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٣.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٤٣.

الإضافة إلى ياء المخبر عن نفسه ربّ ورباني^(١). فهو يدلل بهاتين الآيتين على جواز نداء الرب بـ(يا) وبغير (يا) النداء، فكلا الوجهين وارد في القرآن، ثم عضد هذين الشاهدين بشاهد شعري لرؤية بن العجاج؛ للتمثيل على مجيء نداء الرب بـ(يا) قال: " قال أبو عبيدة: وبنو تميم يقولون (يا رب) وأنشد:

يا رَبِّ إِن أخطأتُ أو نسيْتُ *** فأنت لا تنسى ولا تموت^(٢).

• ومن أمثلته ما استدل به في مجيء (أو) بمعنى (بل): إذا كان بمعنى القلة والقرب، قال العوتبي: "ومن القلة والقرب قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾"^(٣) (النحل ٧٧)، والمعنى هنا: أنَّ أمر الساعة كلمح البصر، (بل هو أقرب)، ثم عضد هذا الشاهد القرآني بشاهد شعري هو:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى *** وبهجتها أو أنت في العين أَمْلَحُ^(٤)

فاستشهد بهذا البيت على مجيء (أو) بمعنى (بل)، والمعنى: (بل أنت في العين أَمْلَحُ)؛ دلالة على مجيء ذلك في كلام العرب.

(١) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٩.

(٢) البيت من الرجز، ينسب لرؤية بن العجاج في ديوانه، ينظر: مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: وليم بن ألورد البروسي، ط ١، طبع بآلات دروغولين، مدينة ليبسغ، برلين، ١٩٠٣، ص ٢٥.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

(٤) البيت من الطويل لذی الرمة في ديوانه، ورد بلفظ (وصورتها) انظر: ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة بشرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، ط ١، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٨٥٧.

• ومثل ذلك ما ذكره في مجيء (أَنْ) في موضع (أَلَا) و (لئلا) و (كيلا) في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ

اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء ١٧٦)، ثم قال: "يعني: (أَلَا) تضلوا، وقال المفضل في هذه الآية،

أي: (لئلا تضلوا)"^(١)، ثم استشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿رَوَّسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل ١٠)،

معناه: (أَلَا) تميد بكم، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد شعري من شعر القطامي:

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ فِيهَا *** فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا^(٢)

معناه: (أَلَا) تباع، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد آخر من شعر عمرو بن كلثوم:

نَزَلْنِم مَنَزَلَ الْأَصْيَافِ مِنَّا *** فَعَجَلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتَمُونَا^(٣)

معناه: (أَلَا) تشتمونا، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد آخر من شعر الراعي النميري:

أَيَّامَ قَوْمِي، وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي *** لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(٤)

معناه: (أَلَا) تميل.

• ومثله أيضا ما استدل به في مجيء (كل) في موضع (بعض) في قوله تعالى: ﴿فَتَحْنًا عَلَيْهِمْ

أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ٤)، و﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأحقاف ٢٥)، و﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (النمل ٢٣)،

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

(٢) البيت من الوافر للقطامي في ديوانه، ينظر: القطامي، عمر بن شبيب: ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط ١، دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠، ص ٤٠.

(٣) البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم في ديوانه، ينظر: ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص ٧٣.

(٤) البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه، ينظر: ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهت فايبيرت، دار فرانكس شتاينر بفسبادن، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣٤.

قال العوتبي: "أجمعت الأمة أنَّ هذه الآيات خصوص، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ

شَيْءٍ﴾ (الأنعام ١٠٢)، عموم، ولعمري إنَّ العرب قد تضع (كل) في موضع (بعض) إذا كانت في

الموضع الدال على تخصيصها"^(١)، ويرى العوتبي أنَّ (كل) إذا جاءت لتخصيص شيء معين،

ولم تأت للتعميم فتحمل على معنى (بعض)، ثم استدل على ذلك بشعر لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)

ثم قال: "لم يرد أن الخلق باطل، ولا كل شيء باطل، وإنما أراد بعض الأشياء"^(٣).

• ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ذكره في الاكتفاء بـ(كيف) عن ذكر الفعل معها لكثرة ورودها في قوله

صلى الله عليه وسلم: {قَالَ: كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا عَنْكَ}^(٤)، قال: "قول

النبي صلى الله عليه وسلم: (فكيف وقد قالت) فيه ضمير، والعرب تكتفي (بكيف) عن ذكر

الفعل معها لكثرة ورودها"^(٥)، والمعنى فيه قوله أي: كيف تكذبونها وقد قالت، ثم استشهد على

ذلك بقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (محمد ٢٧)، أي: كيف يصنعون، أو كيف

يفعلون، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد شعري من قول الحطيئة:

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٢) البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه، ينظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، وزارة

الإرشاد والأبناء، الكويت، ١٩٦٢، ص ٢٥٦.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٤) رواه البخاري بلفظه، ينظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط السلطانية، المطبعة

الأميرية الكبرى، بولاق، مصر، ١٣١١هـ، ج ٧، ص ١٠.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ١٨٢.

فَكَيْفَ وَلَمْ أَعْلَمُهُمْ خَذَلُوكُمْ *** عَلَى مُعْظَمٍ وَلَا أَدِيمُكُمْ قَدْوَا^(١)

أي: كيف يكون ما تقولون حقا وتلومونني على مدحي إياهم، والأمر على ما أصف، وعلى ذلك فالعوتبي يرى تقدير فعل محذوف بعد كيف.

ثانيا: شواهد الحديث النبوي الشريف:

لا خلاف بين العلماء في عدّ الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله عزّ وجلّ، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم ٢-٤)، فهو أصل من أصول الاستشهاد لديهم، وكان خلافهم في مدى صحة الاستشهاد به في التقعيد النحوي، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب بين مانع ومجوز ومتحفظ:

مذهب المانعين: وهم الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي جملة وتفصيلاً، فلا يرون جواز الاستشهاد به، منهم أبو الحسن بن الضائع الإشبيلي، وتلميذه أبو حيّان الأندلسي، فقد شنع هؤلاء على من استشهد بالحديث النبوي، وحجّتهم في ذلك أنّ المتقدمين لم يأخذوا بالحديث في تقعيد قواعدهم النحوية، وفي ذلك يقول السيوطي: "إنّما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"^(٢)، فحجّتهم تتلخص في عدم رواية الحديث باللفظ وإنما الرواية بالمعنى، وأنّ رواته جلّهم من الأعاجم، وقد يكون دخلته كثير من الألفاظ غير الفصيحة.

^(١) البيت من الطويل للحطّيب، ينظر: ديوان الحطّيب برواية وشرح ابن السكيت تحقيق: نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ -

١٩٨٧م، ٦٦.

^(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٧٧.

مذهب المجوزين: وهم الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث، ويتزعم هذا المذهب: ابن مالك الأندلسي، والدمايني، وحجتهم في ذلك: "أن الأصل في رواية الحديث الشريف على أصل ما سمع، وأن أهل العلم قد شددوا على ضبط ألفاظه، والتحري في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن أن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كاف في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية"^(١)، فهم يرون أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وأن الحديث أصح رواية ونقلًا من كثير من أشعار العرب.

مذهب المتحفظين: وهؤلاء هم الذين لا يردون الاستشهاد بالحديث مطلقًا، ولا يأخذون به مطلقًا، ويعد الإمام أبو الحسن الشاطبي زعيم هذا المذهب، وقد قسموا الحديث إلى قسمين: قسم ما صحَّت روايته بالمعنى دون اللفظ، وقسم ما صحَّت روايته لفظًا ومعنى، وهذا هو الذي يقع به الاستشهاد لديهم، يقول الإمام الشاطبي: "إن الحديث في النقل ينقسم قسمين: أحدهما: ما عرف أن المُعْتَنَى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عرف أن المُعْتَنَى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٢). فالعوتبي ينتهج منهج السابقين في الأخذ بأدلة النقل المختلفة، فعُدَّ الحديث مصدرًا من مصادر الاستدلال، وإن كانت شواهد من

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٧٧. والشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، ط ١، مطابع دار الشعب، عمان، الأردن، ١٩٨٠، ص ٥٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبدالمجيد قطامش، معهد إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٤٠٣. والبغادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج ١، ص ١٢-١٣.

الحديث النبوي أقل بكثير من الشواهد القرآنية، إلا أنها برزت في مواضع مختلفة من كتاب الضياء
نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- شاهد الحديث المنفرد:

تعددت طرق العوتبي في عرض شواهد، فتارة يسوق الشاهد منفردا بذاته غير معضود بغيره وتارة
يعضد الشاهد بشاهد آخر من جنسه وتارة يعضده بشاهد من غير جنسه، ومن شواهد الحديث النبوي
الشريف التي ساقها العوتبي منفردة بذاتها غير معضودة بغيرها:

• ما أورده في نيابة أدوات الخفض عن بعضها: في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَيْنَكُم فِي جُدُوعِ

التَّخْلِ﴾ (الشعراء ٤٢)، قال: "معناه: (على جدوع النخل)"^(١)، ثم استشهد على ذلك بحديث النبي

صلى الله عليه وسلم: {أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ}^(٢)، وأجمع الناس أن ليس من طريق التملك، وكان
معناه: {أَنْتَ وَمَالُكَ مِنْ أَبِيكَ}^(٣).

• ومن ذلك ما استشهد به في مجيء الواو للجمع لا للترتيب، ومفارقتها لحكم (ثم). قال: "ولو قال
قائل: رأيتُ زيدًا وعمراً، لم يكن ذلك عند المخاطب يوجب أنه رأى زيدًا قبل عمرو؛ وقد روي

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٤، ص ٣٩٩.

(٢) رواه ابن أبي شبة في المصنف، ج ١٢، ص ٤٤٠.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٤، ص ٣٩٩.

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ} ^(١)، قال: فدلَّ على مفارقة حكم الواو لحكم ثُمَّ ^(٢).

٢- عضد الحديث بالحديث:

قد لا يكفي العوتبي بالاستشهاد بالحديث الشريف منفرداً؛ بل لمزيد توكيد واستئناس قد يعضد الحديث بحديث آخر نحو:

- ما ذكره في نيابة أدوات الخفض عن بعضها في قول النبي صلى الله عليه وسلم: {أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبْنِكَ}، وأن معناه: (أنت ومالك من أبيك)، عضد هذا الشاهد بحديث آخر فقال: "ويدل على صحة تأويلنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: لما أراد أن يخرج إلى بعض أسفاره أمر أن تُرحَّل له العضباء، فقيل له: أأنَّ العباس قد رحَّلها لركابه، قال: {أَنَا وَالْعُضْبَاءُ لِلْعَبَّاسِ}" ^(٣).

ثالثاً: الشواهد الشعرية والنثرية:

١- الشواهد الشعرية:

ما زال الشعر العربي أكثر تداولاً ونقلاً وحفظاً وروايةً بين العرب، وكان الاستشهاد به من أبرز الممارسات اللغوية التي اشتغل بها النُّحاة منذ بداية تأسيس علم النُّحو، فُقِّمَت عصور الشعر إلى فترات زمنية، وقُسمَ الشعراء إلى طبقات من حيث الفصاحة والحجية، وحددوا لها أطراً زمانية ومكانية

^(١) رواه الإمام أحمد، ينظر: ابن حنبل: مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت،

٢٠٠١، ج٣٨، ص٣٩٦.

^(٢) العوتبي، الضياء، ج٥، ص٢٨٨.

^(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج٤، ص٤٠٠. وورد الحديث في جامع ابن بركة البهلولي، ينظر: ابن بركة، كتاب الجامع، حققه وعلق عليه: عيسى

يحيى الباروني، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ١٩٩٨م، ج٢، ص٣٦٦.

وقبلية، كانت بمثابة القوانين المحتكم إليها في حجية فصاحة اللغة وسلامة اللسان العربي. ولعل التركيز على الشعر في الاستشهاد به راجع إلى أسباب منهجيته في الرواية، فكما هو معلوم أنَّ ما وصل إلينا من أشعار العرب مرده إلى سهولة الرواية والنقل، فحفظ الأشعار وروايتها أسهل من حفظ النثر وروايته، وتمثل المعاني واللغة والألفاظ شعراً أدق من النثر؛ ولذلك عند الاحتجاج بالشعر لابد أن يكون الشاهد منضبطاً مع قواعد اللغة وأصولها ومقاييسها في عصر الفصاحة والسليقة.

نهج العوتبي مسلك السابقين في الاهتمام بالشاهد الشعري والتمثل به في توجيهاته وترجيحاته النحوية، وسوف يعرض الباحث نماذج من مواقف العوتبي من الشاهد الشعري، مبيّناً طريقة استشهاد به في كتاب الضياء، مقسماً هذه الشواهد في مجموعات بحسب تناول العوتبي لها في سياق الاستشهاد، ثم سيعرض بعض النماذج لمواقف العوتبي من الشاهد الشعري المنسوب والشاهد مجهول النسبة.

أ- الشاهد الشعري المنفرد:

يقابلنا هذا النوع من الشواهد الشعرية في مواضع متعددة من كتاب الضياء، يسوقه العوتبي للاستدلال على قاعدة معينة، ويعرضه لتأكيد مسألة نحوية، وهذه المواضع كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل:

- ما أورده في حديثه عن فتح لام الاستغاثة، فقد استشهد بشعر ساعدة بن جُوَيّْة، قال: "ولام

الاستغاثة مفتوحة"^(١)، قال الشاعر:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٣٩٥.

يا لَقَوْمِي لا مُنْجَى مِنَ الْهَرَمِ * * * أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(١)

• استشهد بشعر الأعشى في دخول (ألف) الاستفهام على (هل)، قال: "وقد تدخل (الألف) على

(هل) في الاستفهام"^(٢)، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

أَهْلٌ يُكَذِّبُ مَنْ أَدْلَى بِحُجَّتِهِ * * * وَهَلْ يُكَذِّبُ أَمْنَالِي إِذَا نَطَّقُوا^(٣)

فجاء بالجمع في البيت وقد ذكرت علل هذا في كتاب الإبانة^(٤). وهنا إشارة من العوتبي على استشهاده بهذا البيت في كتابه الإبانة أيضًا، وهذا البيت من الشواهد التي استدل بها على دخول أدوات الاستفهام على بعضها، حيث قال: "والعرب تستفهم بحرف وبحرفين"^(٥)، ثم استشهد على ذلك ببيت الأعشى السابق، وسيتم تفصيل هذه المسألة في مبحث التوجيهات والآراء النحوية من الفصل الثالث.

• ومن مواضع الشواهد المنفردة ما ذكره في حذف لام الأمر وإثباتها، قال: "وهذه اللام يختار

النحويون حذفها عند الأمر للحاضر، وإثباتها للغائب، وربما اضطرَّ الشاعر فحذف من

الغائب"^(٦)، وقد استشهد على ذلك بقول متمم بن نويرة:

(١) البيت من البسيط لمساعدة بن جُوَيْة الهذلي، ورد بلفظ: (يا ليت شعري ولا منجى من الهرم)، ينظر: البحري، أبو عبادة الوليد بن عبيد: حماسة البحري، تحقيق: محمد إبراهيم حُور وأحمد محمد عبيد، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٤٠٧. والبغدادي: خزنة الأدب، ج٨، ص١٦١.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١، ص٤١١.

(٣) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه، جاء بلفظ (أهل يَدُلُّ من أدلى بعَرَّتِهِ)، ينظر: الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل: ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٠، ج٢، ص٢٩٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج١، ص٤١١. والإبانة، ج٤، ص٥٦٦-٥٦٧.

(٥) العوتبي، الإبانة، ج١، ص٥٦٦.

(٦) العوتبي، الضياء، ج١، ص٤٤٦.

على مثل أصحاب البعوضة فأخْمَشِي *** لك الويل حُر الوجه أو يَبْك مَنْ بَكَى^(١)

" يريد وَلْيَبْك فَحذف اللام"^(٢)؛ أي: فحذف اللام من الفعل، وأبقى عمله قائماً فيه، فيكون إعرابه: فعل

مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وعلامة الجزم حذف حرف العلة.

• ومن أمثلة ذلك أيضاً ما استشهد به في توجيه معنى قول لبيد:

إلى الحولِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما *** وَمَنْ يَبْك حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَدَرَ^(٣)

فقد استشهد على تقديم المغرى به على عامله، في قوله: (اسم السلام عليكما) قال العوتبي:

"وقال آخرون: إن اسم الله تعالى هو الله ولا غير الله، وعند هؤلاء أن هذه صفة له ولذاته؛ فإمّا

إعرابه فيكون رفعا، ومعناه الإغراء بعليكما، فلما قدم المغرى به - والمغرى به لا يتقدم - على

عامله أضمر هذا"^(٤).

• ومنه أيضا ما استشهد به في وضع الاسم موضع المصدر، ووضع المصدر موضع الاسم،

قال: "فإن قال فإن التسمية مصدر، قيل: فقد توضع الأسماء لمصدر موضع الأسماء، كما

توضع الأسماء موضع المصدر"^(٥)، واستشهد على ذلك بشعر ينسب للحارث بن خالد المخزومي،

قال: "قال الشاعر:

(١) البيت من الطويل لمتهم بن نويرة، ينظر: مالك و متمم أبناء نويرة: ديوان مالك و متمم أبناء نويرة، تحقيق: ابتسام مرهون الصفار، جامعة بغداد،

مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨، ص ٨٤.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٣) البيت من الطويل لبيد بن ربيعة، انظر: دوان لبيد بن ربيعة، ص ٢١٤.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٥.

(٥) العوتبي، المصدر نفسه.

أَظْلَمُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا *** أَهْدَى السَّلَامِ إِلَيْكُمْ ظُلْمٌ^(١)

يريد إصابتكم^(٢)؛ أي: وضع الاسم (مصابكم) موضع المصدر (إصابتكم)، فالمعنى وكأنه أراد: (أظلم إن إصابتكم رجلاً).

• ومن أمثله أيضاً ما ذكره في استشهاده على تعدد النعت، أو إتباع النعت بمثله قال: "قال المفضل: البارئ الخالق، فأتبع النعت بمثله لاختلاف الصفتين، كما يقال: عاقل لبيب"^(٣)، واستشهد على ذلك بشعر كعب بن سعد الغنوي، قال: "قال كعب بن سعد الغنوي:

أَخِي مَا أَخِي لَا فَاحِشٌ عِنْدَ بَيْتِهِ *** وَلَا وَرِعٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ هَيُوبٌ^(٤)

والورع هو الهيوب فكررهما لاختلاف اللفظين"^(٥)، فقد اتبع إعراب: (هيوب) على إعراب: (ورع)، كما قالوا: (عاقل لبيب).

• ومن أمثلة ذلك في توجه معنى (إلا)، في قوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ

إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (النساء: ١٦٥)، قال العوتبي: "قال أبو عبيدة: موضع (إلا) هاهنا ليس

(١) البيت من الكامل ينسب لأبي ذهبل وهب بن زمعة بن أسيد الجمحي (ت: ٦٣هـ). ينظر: ديوان أبي ذهبل، تحقيق: عبدالعظيم عبدالمحسن، ط١، مطبعة القضاء، النجف، العراق، ١٩٧٢، ص٦٦. وكذلك ينسب إلى الحارث بن خالد بن العاص بن هاشم (ت: ٨٥هـ). ينظر: شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ١٩٧٢، ص٢٨.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١، ص٥٦٦.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص٦٠٦.

(٤) البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي في ديوانه، انظر: الأصمعي، أبو سعيد عبدالملك بن قريب (ت: ٢١٦هـ): الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣، ص٩٥.

(٥) العوتبي، الضياء، ج١، ص٦٠٦.

موضع استثناء، وإنما هو موضع (واو) الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة (ولا)

الذين ظلموا^(١). واستشهد على هذا بقول الأعشى:

إِلَّا كَنَاشِرَةَ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا^(٢)

قال: "معناه وكناشرة"^(٣). فالعوتبي يرى أن (إلا) هنا على هذا التوجيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى

(واو) الموالاة، فهو يتبنى الرأي نفسه الذي أورده أبو عبيدة معمر بن المثنى.

• ومن أمثله ما استدل به في مجيء (إلا) بمعنى (ولا) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ

أَجْرًا إِلَّا أَلْمُودَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الشورى ٢٣)، قال العوتبي: "معناه لا أسألكم إلى ما أدعوكم إليه أجراً

(ولا) المودة في القربى، ومعنى (إلا): (ولا)^(٤)، ثم استشهد على ذلك بقول عمرو بن معدي

كرب:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ *** لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٥)

ومعناه: (ولا) الفرقدان بباقيين، (ولا) بد أن يفترقا.

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٥.

(٢) البيت من الكامل للأعشى، ورد بلفظة (إلا كَنَاشِرَةَ)، انظر: ديوان الأعشى الكبير، ج ١، ص ٨٥.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٥.

(٤) العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨.

(٥) البيت من الوافر ينسب إلى عمرو بن معد كرب الزبيدي في ديوانه، ينظر: شعر عمرو بن معدي كرب، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط ٢،

مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥، ص ١٧٨.

- ومن أمثله كذلك ما استدل به على نصب سبحانك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ

لَنَا﴾ (البقرة ٢٢)، قال العوتبي: "سبحان منصوب على المصدر، كأنك قلت: سَبَّحْتُ الله تسبيحًا،

كما تقول العرب: كفرت عن يميني تكفيرًا"^(١). ثم استشهد على هذا القول بشعر زيد بن عمرو

بن نفيل:

سُبْحَانَ ذِي الْعَرْشِ سُبْحَانًا يُعَادِلُهُ *** رَبُّ الْبَرِّيَّةِ فَرْدٌ وَاحِدٌ صَمَدٌ

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَغُودُ بِهِ *** وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ^(٢)

والمعنى أن (سبحان ذي العرش) منصوب على المصدر، وكأنه قال: سبحت سبحانًا لذي العرش،

وكذلك ما بعده: سبحت سبحانًا ثم سبحت سبحانًا.

- ومن أمثله ما جاء به توجيه معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: {كتب عليكم الحج}، قال

العوتبي: "روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: {كتب عليكم الحج}؛ أي: عليكم بالحج، وهذه

كلمة نادرة جاءت على غير القياس، وكتب عليكم الحج فيها لغتان: بالرفع والنصب، فالرفع على

معنى: وجب عليكم وأمكنكم، والنصب على الإغراء"^(٣). واستشهد على ذلك بقول: معقر بن أوس

بن حمار:

وَذُبْيَانِيَّةٍ وَصَّتْ بَنِيهَا *** بِأَنْ كَذَبَ الْقَرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ^(٤)

(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣١٢.

(٢) الأبيات ذكرها ابن الأنباري، انظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٥١. ونسبها الزبير بن بكار لورقة بن نوفل، انظر:

الزبير بن بكار الأسدي: جمهرة نسب قریش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨١هـ، ج ١، ص ٤١٣.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١١، ص ١٤.

(٤) البيت من الوافر ينسب لمعقر بن حمار: انظر: أبو عبيد، القاسم بم سلام، غريب الحديث، ج ٤، ص ١٤٩.

أي: عليكم بالقراطف فاغنموها، فاستشهد بشعر معقر بن أوس على ما ذكره من توجيه معنى الحديث {كتب عليكم الحج}، وإتيانه بالرفع على معنى وجب عليكم، وبالنصب على معنى الإغراء.

- ومن ذلك أيضا ما استشهد به في نصب (العمرُك) في الأيمان إذا سقطت منها (اللام) قال: "فإذا أسقطت العرب (اللام) من الأيمان نصبوها فقالوا: عَمْرُك لا أقوم، وإنما نصبوه على مذهب المصدر"^(١)، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

عَمْرُكِ اللَّهُ سَاعَةً حَدِيثُنَا * * * وَدَعِينَا مِنْ ذِكْرِ مَا يُؤْذِنُنَا^(٢)

نلاحظ مما تقدم أن العوتبي يسلك مسلك المتقدمين في الاعتناء بالشاهد الشعري في استشهاده، وينتقي شواهده بعناية؛ لتتوافق مع ما يذهب إليه من توجيه، كذلك نلاحظ عنايته بشواهد الشعراء الجاهليين والمخضرمين أكثر من المتأخرين عليهم، وهذا يدل على حرص العوتبي على انتقاء شواهد.

ب- عضد الشعر بالقرآن:

تعددت مسالك العوتبي في عرض شواهد الشعرية في كتاب الضياء، فتارة يسوقها منفردة وتارة يعضد الشعر بالقرآن؛ وذلك حرصا منه على تقوية حجته في الاستشهاد والتوجيه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٤٩٦.

(٢) البيت من الخفيف لم نجد من نسبه فيما توفر لنا من مصادر، ذكره ابن الأنباري، ينظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٣٩١.

- توجيه مجيء (كان) للماضي والحاضر والمستقبل، مع بقاء عملها في رفع الاسم ونصب الخبر، وإلغاء عملها، وقد استشهد على ذلك بقول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ *** وَجَيْرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامَ^(١)

قال العوتبي: "فألغى (كان) كما ترى ولو استعملها لنصب كراما"^(٢) استشهد بقول الفرزدق على مجيء كان في الماضي والحاضر والمستقبل، وعلى جواز إلغاء عملها، ثم عضد هذا الشاهد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ١٦٥)، ثم قال: "هو في قول بعضهم على معنى الوجوب، وقول بعضهم على إلغاء (كان) لأنها صلة"^(٣). نلاحظ مما سبق تنوع طرق العوتبي في الاستشهاد بالشعر، فتارة يورد الشاهد منفردا وتارة يعضده بالقرآن الكريم.

ج- عضد الشعر بالشعر:

ومن مسالك العوتبي في عرض شواهد عضد الشعر بالشعر، فلا يكتفي بالشاهد الشعري المنفرد، بل نجده يسوق الشاهد ثم يعضده بشاهد شعري آخر، ومن أمثلته في عضد الشعر بالشعر:

- ما ذكره في توجيه معنى (اللام) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ

وَالْإِنسِ﴾ (الأعراف: ١٧٩)، قال العوتبي: "كيف جاز أن يقول لعبادي، ثم قال: خلقت كثيرا منهم

(١) البيت من الوافر للفرزدق، ينظر: ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ج ٢، ص ٢٩٠. ينظر أيضا: الخليل: الجمل

في النحو، ص ١٥٠.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٢٩.

(٣) العوتبي، المصدر نفسه.

لجهنم" ^(١)، وعَلَّ ذلك بأنَّ (اللام) هنا لام العاقبة؛ والتي دلَّ على ما تؤول إليه الأمور، ثم استدل على ذلك بقول سِمَاك بن عمرو العاملي:

فَأُمِّ سِمَاكِ فَلَا تَجْزَعِي *** فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَةَ ^(٢)

استدل بشعر سماء الباهلي على أنَّ هذه (اللام) هي لام العاقبة؛ أي أنَّ ما تلده الوالدة عاقبته للموت، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد شعري آخر نسبه إلى الكميث وهو لسابق البربري:

فَلِلْمَوْتِ تَغْدُو الْوَالِدَاتُ سَخَالَهَا *** كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنِي الْمَسَاكِينَ ^(٣)

ثم علل ذلك بقوله: "والوالدة لا تغدو أولادها للموت، ولا تبني المساكن للخراب؛ ولكن لما كانت العاقبة للموت والخراب جاز ذلك" ^(٤). فعضد الشاهد الشعري بشاهد شعري آخر.

- ومن أمثلته أيضًا ما أورده من توجيه في إعراب (الرحمن الرحيم) وما يجوز فيها من وجوه، قال: "وصفات الله يجوز أن تتبع الأسماء في إعرابها، ويجوز أن تنصبها على المدح بإضمار (أعني)،

^(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٠٨.

^(٢) البيت من المتقارب، ينسب لسماك بن عمرو العاملي، قاله ضمن أبيات في قصة قتله على يد أحد ملوك غسان، ينظر: المفضل بن سلمة، الفاخر، ص ٤٥.

^(٣) البيت من الطويل ينسب إلى أبي عبد الله سابق بن عبد الله البربري (ت: ١٣٢ هـ). ينظر: ابن أبي الدنيا، أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي (ت: ٢٨١ هـ): قصر الأمل، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط ٢، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٧، ص ١٩٢. والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله: الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠، ج ١٥، ص ٤٤.

^(٤) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨.

وترفعها بإضمامار (هو)، والنَّصَب بإضمامار (أعني) على المدح، وهو جائز ولا يقرأ به^(١). ثم استشهد

على ذلك بقول ابن خياط العكلي:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ *** إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا *** وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا^(٢)

والشاهد فيه: أنه ينشد (الظاعنون) و(القائلون) نصباً ورفعاً، أو يرفع الأول وينصب الآخر على الظم، ثم

عضد هذا الشاهد بشاهد آخر من شعر عروة بن الورد:

سَقُونِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْنُفُونِي *** عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٣)

أي: ينشد: (عداة وعداة) رفعاً ونصباً.

• ومن أمثلة ذلك أيضاً ما استشهد به في قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء ٤)

تذكير (خاضعين) وتأنيث (أعناق)، قال العوتبي: "ألا ترى أنه قال خاضعين، ولو كانت الأعناق

أنفُسها لقال: خاضعة أو خاضعات، فجعل الفعل أولاً للأعناق ثم جعل خاضعين للرجال"^(٤)، ثم

استشهد على ذلك بشاهد شعري هو:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٣.

(٢) البيت من البسيط، لمالك بن خياط بن مالك العكلي، ينظر: الخليل، الجمل في النحو، ص ٩١. وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٦٤. والمرزباني،

أبو عبيد الله محمد بن عمران: معجم الشعراء، تحقيق: فاروق أسليم، ط ١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٠٦.

(٣) البيت من الوافر لعروة بن الورد في ديوانه بلفظ: (سقوني النسء)، والنسء والنسيء (اللبن)، وفي الجمل جاء بلفظ (سقوني الخمر)، ينظر:

ديوان عروة بن الورد، تحقيق: سعدي ضناوي، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣٢. والخليل، الجمل في النحو، ص ٩٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ١٨٥.

عَلَى قَبْضَةٍ مَرْجُوءَةٍ ظَهَرَ كَفِّهِ *** فَلَا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا هُوَ طَاعِمٌ^(١)

قال: "فأنث فعل الظهر"^(٢)، ثم عضد هذا الشاهد بشاهد آخر من شعر الفرزدق هو:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا *** إِذَا صَدَى الْحَدِيدِ عَلَى الْكُمَاةِ^(٣)

فلم يجعل الخبر للأرباق، ولكن جعله للذين في آخرها من كنايتهم، ولو كان للأرباق لقال متقلدات، ولكن مجازة: تراهم متقلدين أرباقهم^(٤).

- ومن أمثلة ذلك ما ذكره في (الميم) التي في (الهمم): قال: "حذفت الهمزة واتصل (الميمان) في آخر الاسم عوضاً عن (ياء) في أوله، واستبعدوا قول الكوفيين، وقالوا: ما الدليل على حذف الهمزة؟ ولم حذفت (يا)؟ ثم قالوا إذا اضطر الشاعر جاز له أن يجمع بين العوض والمعوّض منه، كما جاز له أن يصرف ما لا ينصرف، فلا حجة للكوفيين في قول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثْتُ أَلَمًا *** أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(٥)

(١) البيت من الطويل، ولم يجد الباحث من نسب البيت فيما توفر لـه من مصادر، وقد ذكره الفراء، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٨٧، والطبري، تفسير الطبري، ج ١٩، ص ٣٣٤. والثعلبي، تفسير الثعلبي، ج ٧، ص ١٥٧، وابن جني: الخصائص، ج ٢، ص ٤٢٠.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ١٥٩.

(٣) البيت من الوافر للفرزدق ذكره أبو عبيدة، ينظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى: شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، ط ٢، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨، ص ٨٩٣.

(٤) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ٢، ص ٨٤.

(٥) البيت من الرجز، ينسب إلى أبي خراش الهذلي، ينظر: السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين: شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥، ج ٣، ص ١٣٤٦. وأبو الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن: الحماسة البصرية، تحقيق: عادل إسماعيل جمال، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩، ج ٢، ص ١٦٨٧. وقد نسبته صاحب خزانة الأدب لأمية بن

ثم قال: "ومع ما ذكرنا لا ينقض بابا مطردا ببيت شاذ لم يعرف قائله، ولعله لا يحتج بمثله"^(١).

ثم أردف الشاهد السابق بشاهد آخر وقال: هذا كإنشادهم:

فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا^(٢)

ونلاحظ مما تقدم أنَّ العوتبي لا يكتفي بالشاهد الشعري المنفرد؛ بل يعضد الشاهد الشعري بأكثر من شاهد.

د - عزو الشاهد الشعري إلى قائله:

أشتهر في كتب التراث العربي نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها، فيما وردت بعض الشواهد الشعرية مجهولة القائل، وقد ظهرت أغلب الشواهد لدى العوتبي في كتابه الضياء منسوبة إلى قائلها؛ وبقي نزر منها لم ينسبه العوتبي إلى قائله، ونجمل تلك الشواهد فيما يأتي:

١ - الشاهد الشعري المنسوب:

ومن الشواهد التي نسبها العوتبي إلى قائلها على سبيل التمثيل لا الحصر:

الصلت، إذ قال: " وَهَذَا الْبَيْتُ أَيْضًا مِنَ الْأَبْيَاتِ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ وَلَا بَقِيَّتُهُ، وَزَعَمَ الْعَيْنِيُّ أَنَّهُ لِأَبِي خِرَاشٍ الْهُذَلِيِّ. قَالَ: وَهَذَا خَطَأٌ فَإِنَّ هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ قَبْلَهُ بَيْتٌ مُفْرَدٌ لَا قَرِينَ لَهُ وَلَيْسَ هُوَ لِأَبِي خِرَاشٍ وَإِنَّمَا هُوَ لِأُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ قَالَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَقَدْ أَخَذَهُ أَبُو خِرَاشٍ وَضَمَّهُ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ وَكَانَ يَقُولُهُمَا وَهُوَ يَشْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرُوءَةِ" ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٢، ص ٢٩٦.

^(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٤٧٥.

^(٢) البيت من الرجز، وهو من الشواهد النحوية، ولم أجد من نسبه فيما توفر لنا من مصادر، ذكره المبرد في المقتضب، ينظر: المبرد، المقتضب،

ج ٤، ص ٢٤٣. والبغدادي، خزانة الأدب، ج ٢، ص ٢٩٤.

• ما عضد به استشهاده على حذف (خبر كيف)، في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ

الْمَلَائِكَةُ﴾، (محمد ٢٧). عضد هذا الشاهد بشعر جميل قال: "وهو كثير في القرآن، قال جميل: ^(١)

فَكَيْفَ وَلَا تَوْفِي دِمَاؤُهُمْ دَمِي *** وَلَا مَالَهُمْ ذُو نُذْهَةٍ فَيَدُونِي ^(٢).

فنسب البيت إلى جميل بثينة، والبيت في ديوان الشاعر.

• ومن ذلك استشهاده بشعر جرير على إضمار الهاء في الصلة، في قوله تعالى: ﴿أَثْرِيدُونْ أَنْ

تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ^(٣)﴾ (النساء ٨٨)، قال: "أي تهدون من أضله الله" ^(٤). ثم أتبع هذا الشاهد بقول

جرير قال: " قال جرير:

أَبَحْتُ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ *** وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٤)» ^(٥)

• ومن ذلك أيضا استشهاده بشعر قيس بن ذريح، فقد عضد الشاهد السابق بشاهد آخر قال: "وقال

قيس بن ذريح:

وَفِي غُرُوةِ الْمَهْدِيِّ إِنْ مِتُّ أُسُوءُ *** وَعَمَرُوا بِنِ عَجَلَانَ الَّذِي قَتَلْتَ هُنْدُ ^(٦)» ^(٧)

^(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٢.

^(٢) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه. ينظر: ديوان جميل بثينة، ص ٤٢.

^(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٤٢.

^(٤) البيت من الوافر لجرير في ديوانه. ينظر: ديوان جرير، ص ٨٩.

^(٥) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٤٢.

^(٦) البيت من الطويل لقيس بن ذريح في ديوانه. ينظر: ديوان قيس بن ذريح، ص ٧٣.

^(٧) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٤٢.

فنراه تارة ينسب البيت ويستشهد به منفردا، وتارة يعضد به شاهدا آخرا؛ ليدلل على ما ذهب إليه.

- ومن الشواهد التي نسبها لقائلها ما استشهد به من شعر للراعي النميري في مجيء (أن) في

موضع (ألا)، قال: "وقال النميري:

أَيَّامَ قَوْمِي، وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي *** لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(١)

معناه: (ألا) تميل، يقول: أَيَّامَ قَوْمِي وتمسكهم بالجماعة كالذي لزم الرحالة (ألا) تميل مع النُّعَاس^(٢).

- ونراه أيضا يستدل بشعر لبيد بن ربيعة، فقد استشهد به في مجيء (كل) في موضع (بعض)،

قال: "ولعمري إِنَّ العرب قد تضع (كل) في موضع (بعض) إذا كانت في الموضع الدال على تخصيصها قال لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٣)

- ومن الشواهد التي نسبها أيضا ما استشهد به من شعر الحطيئة في الاكتفاء (بكيف) عن ذكر

الفعل معها لكثرة ورودها، في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (محمّد ٢٧)، قال:

"أي: كيف يفعلون عند ذلك؟ وقال الحطيئة شعرا:

فَكَيْفَ وَلَمْ أَغْلَمْهُمْ خَذْلُوكُمْ *** عَلَى مُعْظَمٍ وَلَا أَدِيمَكُمْ قَدْوَا^(٤)

(١) البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه، ينظر: ديوان الراعي النميري، ص ٧٣..

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢

(٣) البيت من الطويل لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه. ينظر: ديوان لبيد، ص ٢٥٦. والعوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٤) البيت من الطويل للحطيئة في ديوانه بلفظ: (وَأَنَّ أَدِيمَكُمْ). ينظر: ديوان الحطيئة، ص ٢٠.

أي: فكيف يعادونهم^(١)

- ومن شواهد المنسوبة ما استشهد به من شعر متمم بن نويرة في حذف (لام الأمر) وإثباتها،

قال: "وربما اضطر الشاعر فحذف من الغائب، قال متمم بن نويرة:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْمِشِي *** لَكَ الْوَيْلُ حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى^(٢)

ويريد هنا: (وليبك) من بكى، فحذف اللام^(٣).

- ونجده أيضا يستشهد بكعب بن سعد الغنوي، استشهد بشعره في إتباع النعت بالنعت قال: "قال

كعب بن سعد الغنوي:

أَخِي مَا أَخِي لَا فَاحِشٌ عِنْدَ بَيْتِهِ *** وَلَا وَرِعٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ هَيُوبُ^(٤)

والورع هو الهيوب فكررهما لاختلاف اللفظين^(٥).

- ومن أمثله أيضا ما نسبته للأعشى في مجيء (إلا) بمعنى (واو الموالاة)، واستشهد على هذا

بقول الأعشى: قال: "وقال الأعشى:

إِلَّا كَنَاشِرَةَ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أَعْيَبَ وَيَشْهَدَا^(٦)

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ١٨٢.

(٢) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة في ديوانه، ينظر: ديوان متمم بن نويرة، ص ٨٤.

(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤٤٦.

(٤) البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي، ينظر: الأصمعيات، ص ٩٥.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٦٠٦.

(٦) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه، ينظر: ديوان الأعشى، ج ١، ص ٨٥.

معناه وكناشرة^(١). وموضع (إلا) هاهنا ليس موضع استثناء، وإنما هو موضع (واو) الموالاة.

- ومنه أيضا ما نسبته إلى عمرو بن معدي كرب، استشهدا على مجيء (إلا) بمعنى (ولا)، قال:

"قال عمرو بن معدي كرب:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ *** لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٢)

ومعناه: (ولا) الفرقدان بباقيين، (ولا) بد أن يفترقا^(٣)."

- وممن نسب إليه شعره أيضا زيد بن عمرو بن نفيل، استشهد بشعره في نصب سبجائك على

المصدر، "قال: زيد بن عمرو بن نفيل:

سُبْحَانَ ذِي الْعَرْشِ سُبْحَاناً يُعَادِلُهُ *** رَبُّ الْبَرِّيَّةِ فَرْدٌ وَاحِدٌ صَمَدٌ

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يُعَوِّدُ بِهِ *** وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ"^(٤)

- ومن الشواهد التي نسبها أيضا ما نسبته للفرزدق في إلغاء عمل (كان)، استشهد لذلك بقول

الفرزدق، قال: "قال الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ *** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ^(٥)

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٥

(٢) البيت من الوافر ينسب إلى عمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه، ينظر ديوان عمرو بن معدي كرب، ص ١٧٨.

(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨.

(٤) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣١٢.

(٥) البيت من الوافر للفرزدق في ديوانه، ينظر: ديوان الفرزدق، ج ٢، ص ٢٩٠.

ونلاحظ مما سبق أنَّ العوتبي ينسب الشواهد إلى أصحابها بالتصريح بذكر أسمائهم، ونجده ينسب إلى الطبقات الأولى من الشعراء الجاهليين والإسلاميين ممن يعتد بشعرهم، ويحتج بهم في التقعيد والاستشهاد النَّحوي، كأمثال: لبيد بن ربيعة، والأعشى، والراعي النميري، ومتمم بن نويرة، وكعب بن سعيد الغنوي، وعمر بن معدي كرب، وزيد بن عمرو بن نفيل، والحطيئة، وقيس بن ذريح، وجميل بثينة وغيرهم.

٢- الشاهد الشعري غير المنسوب:

شاعت في التراث النَّحوي القديم عدد من شواهد الشعر التي لم يعرف قائلها، ولعلَّ في مقدمتها شواهد سيبويه الخمسين، التي تناقلها النُّحاة من بعده دون أن ينسبوها إلى قائل معين، ويظهر أنَّ العوتبي سلك أيضا المسلك نفسه، إذ نجد عنده عددًا من الشواهد غير المنسوبة لأحد، ونستطيع أن نقسمها إلى قسمين هما:

أ- الشواهد التي لم ينسبها ونسبها غيره: ومنها على سبيل التمثيل:

- ما استشده به من شعر لرؤبة بن العجاج في نداء الرب بإسقاط الألف واللام، والنداء (بيا)، وبغير

(يا) النداء، في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِيْ أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف ١٤٣)، وفي قوله: ﴿يَرْبِّ إِنَّ

قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان ٣٠)، قال العوتبي: "معناه الإضافة إلى ياء المخبر

عن نفسه، قال أبو عبيدة: وبنو تميم يقولون (يا رب) ^(١) وأنشد:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٩.

يَا رَبِّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ *** فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ^(١)

استشهد بشعر رؤبة بن العجاج ولم ينسبه، والبيت في ديوان الشاعر.

- ومن الشواهد التي لم ينسبها أيضا ما استشهد به في مجيء (في) بمعنى (على) في قوله تعالى:

﴿وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعٍ﴾، قال: "بمعنى على جذوع النخل، قال الشاعر:

هُمْ صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جُدُعِ نَخْلَةٍ *** فَلَا عَطِشَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا^(٢) (٣)

والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في ديوانه.

- ومن ذلك استشهاده بشعر ذي الرمة في مجيء (أو) بمعنى (بل)، ولم ينسبه، قال: "وأشدد الفراء

في (أو) بمعنى (بل)"^(٤).

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى *** وَبَهَجَتْهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٥)

والبيت في ديوان ذي الرمة، ونسبه له عدد من النحاة^(٦).

- ومن الشواهد التي لم ينسبها لقائلها ما استشهد به في مجيء (أن) في موضع (ألا) في قوله

تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء ١٧٦)، ثم استشهد على ذلك ببيت شعر هو:

(١) البيت من الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج في ديوانه. انظر: ديوان رؤبة بن العجاج، ص ٢٥.

(٢) البيت من الطويل ينسب لسويد بن أبي كاهل اليشكري في ديوانه. انظر ديوان سويد اليشكري، جمع وتحقيق: شاكر العاشور، ط١، دار

الطباعة الحديثة، البصرة، العراق، ١٩٧٢، ص ٤٥.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٧٣.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

(٥) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه، ورد بلفظ (وصورتها)، انظر: ديوان ذي الرمة، ص ١٨٥٧.

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٩، والمحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات، ج ١، ص ٩٩.

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ فِيهَا *** فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا^(١)

والبيت ينسب إلى عمير بن شبيب القطامي وهو في ديوانه^(٢). ثم عضد هذا البيت ببيت آخر لم ينسبه

هو:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَصْيَافِ مِنَّا *** فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتِمُونَا^(٣)

والبيت لعمر بن كلثوم وهو في ديوانه^(٤)، وهو من الشواهد السائرة بين النحاة.

• وممن استشهد بشعرهم ولم ينسبه: ساعدة بن جُوَيَّة، استشهد ببيت له في فتح (لام) الاستغاثة،

قال: "ولام الاستغاثة مفتوحة، قال الشاعر

يَا لَقَوْمِي لَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ *** أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٥)"^(٦)

• كذلك استشهد بشعر الأعشى في دخول (همزة) الاستفهام على (هل): قال: "قال الشاعر:

أَهْلٌ يُكَذِّبُ مَنْ أَدْلَى بِحُجَّتِهِ *** وَهَلْ يُكَذِّبُ أَمْثَالِي إِذَا نَطَقُوا

فجاء بالجمع في البيت بين الهمزة وهل في الاستفهام وقال: "وقد ذكرت علل هذا في كتاب الإبانة"^(٧)،

وقد نسب البيت للأعشى في كتاب الإبانة ولم ينسبه له في الضياء.

^(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

^(٢) البيت من الوافر ينسب للقطامي في ديوانه. انظر: ديوان القطامي، ص ٤٠.

^(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

^(٤) البيت من الوافر لعمر بن كلثوم في ديوانه. انظر: ديوان عمرو بن كلثوم، ص ٧٢.

^(٥) البيت من البسيط، ينظر: البحري، حماسة البحري، ص ٤٠٧.

^(٦) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٣٩٥.

^(٧) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١. والعوتبي، الإبانة، ج ٤، ص ٥٦٦-٥٦٧.

- ومن الشواهد التي لم ينسبها أيضًا ما استشهد به على تقديم المغرّى به على عامله، في توجيه معنى قول الراجز:

يا أَيُّهَا المَائِحُ دُلّوِي دُونَكَا *** إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا^(١)^(٢)

حيث نسبته عدد من المصادر الشاهد لجارية من الأنصار، أو لجارية من بني مازن^(٣).

نلاحظ مما تقدم عدم التزام العوتبي بمنهج معين في نسبة الشاهد إلى قائله، فنجد تارة ينسب البيت إلى قائله وتارة أخرى لا يصرح بنسبته، بل أحياناً نجده ينسب الشاهد إلى شاعر معين في موضع ما، ولا ينسبه إليه في موضع آخر، على نحو ما رأينا مع الأعشى، فقد نسب إليه الشاهد على مجيء (إلا) بمعنى (واو الموالاة) في قوله:

إِلَّا كَنَاشِرَةَ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أَعْيَبَ وَيَشْهَدَا

ولم ينسب إليه الشاهد في دخول (ألف) الاستفهام في قوله:

أَهْلُ يَكْذِبُ مِنْ أَدْلَى بَحْجَتِهِ *** وَهَلْ يُكْذِبُ أُمَثَالِي إِذَا نَطَقُوا

(١) البيت من الرجز، ينسب لجارية من الأنصار، انظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧، ج٢، ص٦٢٥. ونسبه البغدادي لجارية من بني مازن، انظر: البغدادي، خزنة الأدب، ج٦، ص٢٠٥. وذكر الفراء في معاني القرآن وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث، انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢٦٠، وأبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ج١، ص٤٣.

(٢) ينظر أيضاً: العوتبي، الضياء، ج١، ص٥٦٥.

(٣) ينظر: الطبري، تاريخ الرسل، ج٢، ص٦٢٥. والبغدادي، خزنة الأدب، ج٦، ص٢٠٥. والفراء، معاني القرآن، ج١، ص٢٦٠. وأبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، ج١، ص٤٣.

والبيت في ديوانه، وربما تركه اختصاراً، أو لشهرة البيت وتداوله بين الناس.

ب- الشواهد التي لم ينسبها ولم تنسب عند غيره:

هي الشواهد التي لم ينسبها العوتبي ولم ينسبها غيره، ونعني بهذا القول الشاهد المجهول نسبته الذي لا يُعرفُ قائله، وللنُحاة موقف مختلفة منه، فبعضهم يحتج به اعتماداً على ثقة الراوي^(١)، فبعضهم لا يعتد به في تعديد مسائل النحو والصرف، وحجتهم في ذلك ما ذكره السيوطي نقلاً عن الأنباري، قال: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وصرح بذلك الأنباري في (الإنصاف)؛ وعلّة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته"^(٢). وقال الأنباري في الإنصاف: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله"^(٣).

- ومن الشواهد غير المنسوبة، ما استشهد به في نصب (لعمرُك) في الأيمان إذا سقطت منها (اللام) قال: "فإذا أسقطت العرب اللام من الأيمان نصبوها فقالوا: عَمْرُك لا أقوم، وإنّما نصبوه على مذهب المصدر"^(٤)، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

عَمْرُكَ اللهُ سَاعَةً حَدَّثِينَا *** وَدَعِينَا مِنْ ذِكْرِ مَا يُؤْذِينَا

فلم ينسب هذا البيت لشاعر بعينه، ولم نجد من نسبه فيما توفر لنا من مصادر.

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ١٧، وص ٣٦٩، وص ٣٧٢.

(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ١٢٣.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٣٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٤٩٦.

• ومن الأبيات التي استشهد بها ولم ينسبها ما استدل به على تذكر خاضعين وتأنيث أعناق في

قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء: ٤)، قال العوتبي: "ألا ترى أنه قال

خاضعين، ولو كانت الأعناق أنفسها لقال: خاضعة أو خاضعات، فجعل الفعل أولاً للأعناق ثم

جعل خاضعين للرجال" (١)، ثم استشهد على ذلك بقول الشاعر:

عَلَى قَبْضَةٍ مَرْجُوءٍ ظَهَرَ كَفِّهِ *** فَلَا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا هُوَ طَاعِمٌ (٢)

فلم ينسب البيت لقائل بعينه، ولم ينسبه غيره باستثناء ابن الكلبي في كتاب الأصنام فقد نسبه لسراقة

بن مالك. (٣)

• ومن الشواهد التي ساقها ولم نجد من نسبها، ما استدل به في معنى اللهم: (اللَّهُمَّ) التي معناها

(يا الله)، قال العوتبي: "حذفت (الهمزة) واتصل (الميمان) في آخر الاسم عوضاً عن ياء في

أوله" (٤)، ثم استشهد ببيت لم ينسبه هو:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَا *** إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا (٥)

(١) العوتبي، المصدر السابق، ج ٦، ص ١٨٥.

(٢) ينظر: العوتبي، المصدر نفسه.

(٣) ورد البيت برواية: (يَمَا ائْتَهَكُومَا مِنْ قَبْضَةِ الذَّلِّ فِيَكُمَا ... فَلَا الْمَرْءُ مُسْتَحْيٍ وَلَا الْمَرْءُ طَاعِمٌ)، ينسب لسراقة بن مالك بن جشعم المنلجي.

ينظر: ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن أبي النضر بن السائب: كتاب الأصنام، تحقيق: أحمد زكي باشا، ط ٤، دار الكتب المصرية،

القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٤٧٥.

(٥) البيت من الرجز ذكره المبرد، وابن السراج، ينظر: المقتضب، ج ٤، ص ٢٤٣. وابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٣٧٣.

٢ - الشواهد النثرية:

تنوعت شواهد العوتبي بين الشواهد القرآنية وشواهد الحديث النبوي والشواهد الشعرية والشواهد النثرية، إلا أنَّ الشاهد النثري لم يكن له ذلك الحضور الذي كان للشاهد الشعري في كتاب الضياء؛ فجاء قليلا مقارنة بالشاهد القرآني والشاهد الشعري، ومن تلك الشواهد النثرية ما استشهد به في مجيء (ما) في غير التعجب؛ أي بمعنى (الذي) في قوله تعالى: سَمَحَ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ سَجَى (البقرة ١٧٥)، قال العوتبي: "قال أبو عبيدة: ما في هذا الموضع في معنى (الذي) ومجازها: ما الذي صبرهم على النار ودعاهم إليها، وليس بتعجب" ()، ثم نقل العوتبي رأيا للمفضل، فقال: "قال المفضل فيه وجهان، أحدهما: أن يكون (ما) بمعنى (الذي)، كأنه قال: أي شيء صبرهم على النار، والوجه الآخر، (ما أصبرهم) بمعنى (ما أجراًهم)" ()، ثم استشهد على رأي المفضل برواية ذكرها الكسائي فقال: "قال الكسائي: قال لي قاضي اليمن: اختصم إليَّ رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال صاحب الحق: (ما أصبرك على الله)؛ أي: ما أجراًك عليه" () . فنجد هنا يستشهد بقول رجل من اليمن في توجيه معنى (ما أصبرهم) على الوجه الآخر الذي قال به المفضل بمعنى (ما أجراًهم). وقد يعضد العوتبي الشاهد النثري بالشاهد الشعري، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في دخول همزة الاستفهام على (لا) في قوله تعالى: سَمَحَ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ سَجَى (الملك ١٣)، قال العوتبي: "أدخلت عليها ألف الاستفهام كما يقول: أليس يعلم؛ فليس للنفي، وكذلك (لا) للنفي وكذلك (ألم)" ()، ثم استشهد على قوله هذا بقول بعض الأعراب فقال: "ويقول الأعرابي: هل رأيت فلان؟ فيقول: (ألا لا)، فتكون (ألا) زائدة مفتاح كلام" ()، ثم عضد قول الأعرابي بشاهد شعري من قول امرئ القيس:

أَلَا أَنْعِمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي *** وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي ()

نلاحظ مما سبق قلة الشواهد النثرية لدى العوتبي في كتاب الضياء؛ وذلك راجع إلى طبيعة

الشاهد النثري، فهو ليس كالشعر في الانتشار والحفظ على الألسن.

خامسا: الاحتجاج (صوره وطريقته):

حدد النُّحاة المتقدمون عصور الاحتجاج بحدود زمانية ومكانية ولغوية؛ وذلك لإيجاد ضوابط قياسية

تكون بمثابة المحددات التي تحدد المَدَّ الزمنية للعرب الذين يحتج بقولهم في اللغة والنحو، وقسم النُّحاة

زمن الاحتجاج على قسمين:

الأول: منذ بدايات العصر الجاهلي إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وهذا القسم يحتج بكلامهم شعراً

ونثراً قاطبة حاضريهم وبأديهم.

الثاني: منذ منتصف القرن الثاني الهجري وحتى نهاية القرن الرابع الهجري، ويقتصر الاحتجاج فيه على

شعراء أهل الوبر، فلا يحتج بشعر أهل المدر، وصاحب خزانة الأدب أورد صورة في تقسيم المدد الزمانية

فيمن يحتج بقولهم وفيمن لا يحتج بهم، قال: "الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف،

قال الأندلسي^(١)، "علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو، والمعاني والبيان والبديع؛ والثلاثة الأول لا

(١) أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي يكنى بأبي جعفر الأندلسي، وهو رفيق محمد بن جابر الأعمى شارح الألفية، وهما المشهوران بالأعمى

والبصير. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٠٣.

يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم^(١).

أورد صاحب الخزانة تقسيمًا زمنيًا للشعراء الذين يحتج بشعرهم فقسمهم إلى أربع طبقات على النحو الآتي:

(الطبقة الأولى): وهم الشعراء الجاهليون، قبل الإسلام، كامرئ القيس، والنابعة، والأعشى.

(الطبقة الثانية): المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

(الطبقة الثالثة): المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

(الطبقة الرابعة): المؤلدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالتبقتان (الأوليان) يستشهد بشعرائهما إجماعًا، وأما (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما (الرابعة) فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم^(٢).

وبهذا التقسيم تتأطر المدد الزمنية فيمن يحتج بشعرهم في (اللغة والصرف والنحو)، وفيمن لا يحتج بهم في ذلك. وفيما يأتي نعرض منهج العوتبي في الاحتجاج بالشعراء، وأهم من احتج بهم من طبقات الشعراء، ممن يحتج بهم، وممن لا يحتج بهم، ومدى نسبة ذلك في مسائله وتوجيهاته وترجيحاته النحوية.

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٥.

(٢) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٥-٦.

فمن خلال تتبع الشواهد الشعرية التي استشهد بها العوتبي في كتاب الضياء ونسبتها إلى قائلها، يمكن للباحث أن يُصنّف الشعراء الذين احتجّ بهم أو نقل الاحتجاج بهم من غيره إلى ثلاث طبقات استنادًا إلى تقسيم طبقات الاحتجاج عند النُّحاة، ومن هؤلاء على سبيل التَّمثِيل لا الحصر:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون:

ومن أبرز من مثَّل هذه الطبقة عند العوتبي امرؤ القيس، فقد استشهد بشعره في دخول همزة الاستفهام على (لا)، وتكون (ألا) زائدة مفتاح كلام، وفي ذلك يقول امرؤ القيس:

أَلَا انْعِم صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ النَّبَالِي *** وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(١)

واستشهد أيضا بشعر عمرو بن كلثوم في مجي (أن) في موضع (أن لا)، قال عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَصْيَافِ مِنَّا *** فَجَعَلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا^(٢)

ومن شعراء هذه الطبقة أيضا استشهد بشعر عروة بن الورد بقوله:

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُونِي *** عَذَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ^(٣)

ومن شعراء هذه الطبقة نجده يحتج بشعر ميمون بن قيس الأعشى، استشهد بشعره في دخول أدوات الاستفهام على بعضها في قوله:

أَهْلٌ يُكَذِّبُ مَنْ أَدْلَى بِحُجَّتِهِ *** وَهَلْ يُكَذِّبُ أُمَثَالِي إِذَا نَطَقُوا^(٤)

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٣٩٤.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٣.

(٤) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٤١١.

ومن شعراء هذه الطبقة أيضا احتج بشعر مالك بن خياط العكلي^(١)، ومُعَقَّر بن أوس البارقي^(٢).

الطبقة الثانية: المخضرمون:

وهم من عاش عمراً في الجاهلية وأدرك الإسلام، وأبرز من مثل هذه الطبقة عند العوتبي ممن استدل بهم نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر:

ومن شعراء هذه الطبقة نجده يحتج بساعدة بن جُوَيَّة، استشهد بشعره في فتح لام الاستغاثة، قال:

يَا لِقَوْمِي لَا مُنْجَى مِنَ الْهَرَمِ *** أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٣)

كذلك يحتج بلبيد بن ربيعة العامري، فاستشهد بشعره في مجيء (كل) في معنى (بعض) قال:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *** وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٤)

وممن احتج بهم أيضاً من شعراء هذه الطبقة عمرو بن معدي كرب، استشهد بشعره في مجيء (إلا) بمعنى (ولا)، قال:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ *** لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ^(٥)

كذلك احتج بشعر متمم بن نويرة، استشهد بشعره في حذف (لام) الأمر وإثباتها قال:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَغُوضَةِ فَاخْمُشِي *** لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى

(١) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٣.

(٢) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١١، ص ١٤.

(٣) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٥.

(٤) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٥) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨.

والمعنى: (أو ليبيك من بكى)، فحذف (اللام). وممن احتجَّ بهم أيضًا من هذه الطبقة سويد بن أبي كاهل
الشكري^(١)، والحطيئة^(٢)، وكعب بن سعد الغنوي^(٣)، وأبو خراش الهذلي وغيرهم^(٤).

الطبقة الثالثة: الشعراء الإسلاميون:

لم يقتصر العوتبي في استشهاده واحتجابه على شعراء الطبقة الأولى والثانية فقط، بل نجده يحتج
أيضًا بشعراء الطبقة الثالثة من الإسلاميين، وهم كُنُزٌ لديه، وسنمثل على بعضهم، فمن شعراء هذه الطبقة
نراه يحتج روبة بن العجاج في نداء الرب بإسقاط (يا) النداء وإثباتها، قال:

يَا رَبُّ إِنِّ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ *** فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ^(٥)

كذلك احتج بشعر جميل بن معمر العدوي المعروف بجميل بثينة (ت: ٨٢هـ)، عضد بشعره شاهدا في
حذف (خبر كيف)، في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَكَةُ﴾، فعضد هذا الشاهد
القرآني بشعر جميل قال: "وهو كثير في القرآن قال جميل:

فَكَيْفَ وَلَا يُوفِي دِمَاؤَهُمْ دَمِي *** وَلَا مَالَهُمْ دُوْ نُذْهَةِ فَيُدُونِي^(٦)

(١) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٣.

(٢) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١٣، ص ١٨٢.

(٣) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٠٦.

(٤) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٦، ص ٤٧٥.

(٥) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٧٩.

(٦) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٢.

وممن احتج بهم من شعراء هذه الطبقة أيضًا عبيد بن حصين بن معاوية المعروف بالراعي النميري (ت:

٩٠هـ)، استشهد بشعره في مجيء (أن) في موضع (ألا)، قال: وقال النميري:

أَيَّامُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي *** لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا^(١)

والمعنى: (ألا) تميل ميلا.

كذلك نراه يحتج بشعر أبي فراس همام بن غالب الفرزدق (ت: ١١٠هـ)، في مجيء (كان) للماضي

والحاضر والمستقبل، مع ثبات عملها في رفع الاسم ونصب الخبر، وإلغاء عملها، وقد استشهد على ذلك

بقول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ *** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ^(٢)

أيضا نجده يحتج بذو الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت: ١١٧هـ)، في مجيء (أو) بمعنى (بل)، قال

ذو الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى *** وَبَهَجَتْهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٣)

(١) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

(٢) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٢٩.

(٣) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٩١-٩٢.

وهناك عدد كبير ممن احتج بهم من شعراء الطبقة الثالثة منهم: قيس بن ذريح الكناني^(١) (ت: ٦٨هـ)، وأبو دَهبل وهب بن زمعة الجُمحي^(٢) (ت: ٦٣هـ)، والحارث بن خالد بن العاص المخزومي^(٣) (ت: ٨٥هـ)، وسابق بن عبدالله البربري^(٤) (ت: نحو ١٠٠هـ)، وعمير بن شبيب المعروف بالقطامي^(٥) (ت: ١٠١هـ) وغيرهم.

ونلاحظ مما تقدم مدى اهتمام العوتبي وحرصه على اختيار من يستشهد بهم من الشعراء، فلم يقتصر على شعراء طبقة معينة، بل نجده يسلك مسلك المتقدمين من النُّحاة في الاستشهاد بشعراء الطبقات الأولى من الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وابتعد عن الاستشهاد بالشعراء المولدين والمحدثين في مسائل النُّحو.

(١) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٤٢.

(٢) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦٦.

(٣) ينظر: العوتبي، المصدر نفسه.

(٤) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨.

(٥) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤١-١٤٢.

المبحث الثاني: القياس: (العلل النحوية):

القياس أحد أدلة النحو المعمول بها في الاستدلال النحوي، وقد عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "القياس: في اللغة عبارة عن التقدير، يقال: قِسْتُ النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره"^(١)، وعرّفه جلال الدين السيوطي نقلاً عن الأنباري قال: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وقيل في حدّه: إنّه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"^(٢). وللقياس أهمية كبيرة في علم النحو، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة^(٣). ويُقسّم القياس عند النحاة إلى أربعة أركان هي:

- المقيس عليه: وهو الأصل الذي يحمل عليه الفرع.
 - والمقيس: وهو الفرع المحمول على الأصل.
 - الحكم: وهو النتيجة المستنبطة من حمل الفرع على الأصل.
 - العلة: وهي السبب الجامع المشترك بين الفرع والأصل.
- ومثال ذلك: أن تركيب قياساً في الدلالة على رفع (ما لم يُسمَّ فاعله)؛ فنقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الأصل، فالأصل هو (الفاعل)، والفرع هو (ما لم يُسمَّ فاعله)،

(١) الجرجاني، التعريفات، ص ١٨١.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ١٧٥-١٧٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص ١٧٩.

والحكم هو (الرفع)، والعلة الجامعة هي (الإسناد)، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بعلّة جامعة هي الإسناد.^(١)

وفي هذا المبحث سوف نقتصر الحديث على العلة النحوية؛ لأنها الركن البارز من أركان القياس في كتاب الضياء لدى العوتبي، وقبل البدء في ذلك لابد أن نعرض مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح، لتبيين العلاقة بين الدلالة اللغوية والمفهوم الاصطلاحي.

أولاً: مفهوم العلة النحوية:

أ - العلة في اللغة:

تأتي العلة في اللغة بمعان مختلفة، ووردت في المعاجم في مادة (عَلَّ) منها:

- بِمَعْنَى التَّشَاغُلِ: قال الخليل: "والعلة: المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ، والعلة: حدثٌ يَشْغُلُ صاحبه عن وجهه"^(٢)، وقال صاحب اللسان: "تَعَلَّلَ بِالْأَمْرِ وَاعْتَلَّ: تَشَاغَلَ"^(٣).

- وتأتي بمعنى العائق، قال صاحب مقاييس اللغة: "وَالْأَصْلُ الْآخِرُ: الْعَائِقُ يَعُوقُ، قَالَ الْخَلِيلُ: الْعِلَّةُ حَدَثٌ يَشْغُلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ، وَيُقَالُ اعْتَلَّهُ عَنْ كَذَا، أَي: اعْتَاَقَهُ"^(٤).

نلاحظ أنَّ العلة تأتي في اللغة بمعان مختلفة، فقد جاءت عند الخليل بن أحمد بمعنى المرض،

وبمعنى التشاغل عن الشيء، ووافق صاحب اللسان صاحب العين في تفسيره للعلة، فجاءت عنده

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ١٨١.

(٢) ينظر: الخليل، العين، ج ١، ص ٨٨.

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٤٦٩.

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج ٤، ص ١٣.

أيضا بمعنى التعلل بالشيء والتشاغل، وجاءت في مقاييس اللغة بمعنى العائق، والمانع، وقد تقارب مفهوم العلة عند اللغويين، وهو ليس ببعيد عما يذهب إليه الاصطلاحيون كما سنرى في تعريفها الاصطلاحي.

ب- العلة النحوية في الاصطلاح:

حظيت العلة النحوية بنصيب وافر من عناية النحويين، ودار ذكرها بكثرة في مؤلفاتهم، وساقوا لها التعريفات من متقدمين ومتأخرين، وذكر ابن جنّي في الخصائص: "أَنَّ عِلَلَ النَّحْوِيِّينَ أَقْرَبُ إِلَى عِلَلِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْهَا إِلَى عِلَلِ الْمُتَقَهِّينَ"^(١)، وقال أبو البركات الأنباري: في لَمَعِ الْأَدِلَّةِ: "اعْلَمْ أَنَّ قِيَاسَ الْعِلَّةِ، أَنْ يُحْمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ، بِالْعِلَّةِ الَّتِي عُلقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ"^(٢)، وقال علي أبو المكارم: في كتابه أصول التفكير النحوي: "هي السبب الذي تحقّق في المقيس عليه فَأَوْجَبَ لَهُ حُكْمًا، وَتَحَقَّقَ فِي الْمَقْيَسِ أَيْضًا فَأُلْحِقَ بِهِ وَأَخَذَ حُكْمَهُ"^(٣).

فابن جني يرى أَنَّ عِلَلَ النَّحْوِيِّينَ أَقْرَبُ إِلَى عِلَلِ أَصْحَابِ الْكَلَامِ مِنْ عِلَلِ الْفُقَهَاءِ؛ فَهُوَ يَرَى أَنَّهَا عِلَلٌ جَدَلِيَّةٌ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهَا عِلَلٌ عِلْمِيَّةٌ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ يَرَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ أَنْ يُحْمَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّعْلِيلِ الَّذِي بَنِيَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي الْمَكَارِمِ فَيُفَسِّرُهَا فِي السَّبَبِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ، وَهَذَا السَّبَبُ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ لَهُ حُكْمًا، وَأَيْضًا تَكُونُ فِي الْمَقْيَسِ الَّذِي يُلْحَقُ بِالْمَقْيَسِ عَلَيْهِ

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٤٩.

(٢) الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، ١٩٧١، بيروت، ١٩٧١،

ص ١٠٥

(٣) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، ط ١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

ويأخذ منه الحكم، وعلى ذلك يمكن القول بأنَّ العِلَّةَ هي تلك الأسباب التي تساق في تفسير الظواهر اللغوية، والغوص في أعماقها؛ لينكشف سبب مجيئها على تلك الكيفية.

ثانياً: أقسام العلل عند النحاة:

يُعَدُّ التعليل في علم النُّحو من القضايا الجوهرية التي شغلت النُّحاة منذ نشأة هذا العلم؛ إذ لم يقتصر اهتمامهم على وضع القواعد وضبط الظواهر اللغوية، بل تجاوز ذلك إلى البحث عن أسبابها وعللها، استناداً إلى مبدأ أنَّ لكلِّ حُكمٍ لغويٍّ سبباً يسوغه، وقد أولى أئمَّةُ النُّحو هذه المسألة عنايةً بالغة، فصنَّفوا فيها المصنِّفات المستقلة، وأدرجها البعض في كتبهم الأصولية والشروحات الكبرى، ومن أبرز تلك المؤلفات: علل النُّحو للمازني، وعلل التنثية لابن جنِّي، والأصول في النُّحو لابن السَّراج، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وعلل النحو لبن الوراق إلى جانب ما بسطه سيبويه في كتابه من إشارات تعليلية في باب التعليل، ولا يزال هذا الجانب من علم النُّحو شاهداً على دِقَّة النُّحاة في التأسيس النظري والبحث اللغوي العربي، وقد تنوعت العلل النُّحوية، وقسَّمتها النُّحاة إلى علل تعليمية، وقياسية، وأخرى جدلية، تبحث عن الحكمة في بناء القاعدة وأصلها، وممن تناول تقسيمات العلل الرَّجَّاجي فقد قسَّمها إلى:

١- العِلَّةُ التعليمية: (عِلَّةُ أولى):

وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ويمكن أن يقال عنها علامة تلاحظها الدراسة

الوصفية لظواهر اللغة كتعليل: رفع الفاعل لأنه فاعل، ونصب المفعول لأنه مفعول به، وتكوين الاسم لأنه اسم^(١).

٢- العلة القياسية: (علة ثانية):

إذا تجاوز النحوي العلة الأولى في البحث عن الأسباب صار إلى العلة الثانية، كأن يسأل: ولماذا رفع الفاعل ونصب المفعول؟ وذلك للتفريق بينهما وبيان وجه المعنى في مثل: ضرب سعيداً سميراً، وضرب سميراً سعيداً، وكذلك في تعليل تكوين الاسم لأنه خفيف وامتناع تكوين الفعل لأنه ثقل^(٢).

٣- العلة الجدلية النظرية: (علة ثالثة):

وذلك عندما لا يقف النحوي عند العلة الثانية، بل يتعدها إلى ما هو أكثر تعمقا في التعليل فيسأل: إذا كان الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوباً للتفريق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس، فينصب الفاعل ويرفع المفعول؟ ثم يهتدي إلى علة ذلك فيقول: إنَّ الفتح خفيف، والضم ثقل، والمفعول به أكثر عددًا من الفاعل في كلامهم؛ ومن أجل ذلك نصبوا الكثير ورفعوا القليل؛ ليقَلَّ في كلامهم ما يستقلون، ويكثر ما يستخفون^(٣).

(١) ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٤-٦٥.

(٢) ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤-٦٥.

(٣) ينظر: الزجاجي، المصدر السابق، ص ٦٥.

ثانياً: مواقف النُّحاة من ظاهرة التعليل النُّحوي:

لم يقف النُّحاة متقدمين ومتأخرين موقفاً واحداً في نظرتهم للعلل النُّحوية، أو لظاهرة التعليل عموماً، بل انقسموا، وظهر أثر ذلك الانقسام في موقفين هما:

أ- موقف المحافظين:

وهو موقف المتقدمين، ويرى أصحابه أنَّ ثمة حكمة وراء الظواهر اللغوية والإعرابية، مما دفعهم للبحث وراء تلك الظواهر وإيجاد تفسيرات لها، وهم أغلب المتقدمين، ويقرر ابن جني في الخصائص أنَّ العرب كانت تعي وتدرك تلك العلل المنسوبة إليها، ويرى أنَّ لجميع الظواهر اللغوية عللاً وإنَّ جهلت؛ لأنَّ عدم إدراك هذه العلل لا يعني حتماً عدم وجودها^(١)، وعلى الرغم من أنَّ النُّحاة اهتموا بظاهرة التعليل النُّحوي، ودرسوا العلل ومفاهيمها، وأفردوا لها أبواباً في مؤلفاتهم، وقسموها إلى أقسام، وفرعوها إلى فروع عدة، إلا أنَّ هناك فريقاً من المتأخرين هاجم ظاهرة التعليل، ووقف موقفاً منها.

ب- موقف المعارضين:

إنَّ دعاة هذا الفريق لا يقيمون للعلة وزناً، ويرون أنَّ التوسع فيها غير مجدٍ، ويدَّعون إلى ضرورة الاقتصار على إحصاء الظواهر اللغوية وتصنيفها وتبويبها، وأول ممن هاجم ظاهرة التعليل وثار على العلل ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦ هـ): ومما قاله: " إنَّ العِللِ النُّحوية كلها فاسدة لا يَرْجِعُ منها شيء إلى الحقيقة البتة"^(٢)، وممن هاجم العلل كذلك ابن سنان الخفاجي (ت: ٤٦٦ هـ)، حيث يرى أنَّ النُّحويين

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٤٩.

(٢) ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

١٩٨٣، ج ٤، ص ٣٠٢.

يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه، وأمّا طريقة التعليل إذا سلط على ما يعلل به النّحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت شيء البتة^(١)، ويعد ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢ هـ)، حامل لواء ذلك الهجوم ومهندس في كتابه: (الرد على النّحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثالث، ونادى بأن يحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه^(٢).

ثالثاً: مظاهر التعليل النّحوي عند العوتبي:

ظهرت العلة النّحوية واضحة في كتاب الضياء، وظهر العوتبي يعنى بتعليل وتفسير الأحكام؛ لذا سيعرض الباحث هنا صوراً من جوانب التعليل النّحوي لدى العوتبي، مبيناً أهم العلل النّحوية التي تطرق إليها، وطريقته في التعليل بها، ومواضع التعليل لديه.

١ - علة المشابهة:

وهي التي يرد فيها التعليل معزواً إلى المشابهة بين المعلل له والمعلل به، كقولهم في: "إعراب المصارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف"^(٣)، وقد ساق العوتبي هذا النوع من العلة عند حديثه عن عدم صرف (براح) في قولهم: (ذلكت الشمس برّاح)، قال: "إذا جعلت برّاحاً اسماً للشمس لم يصرفها في حال الجرّ والنصب والرفع، مكسورة غير منونة، مثل قطام وحذام

(١) ينظر: ابن سنان الخفاجي، محمد بن عبدالله بن محمد: سر الفصاحة، تحقيق: علي فودة، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٢، ص ٣١.

(٢) ينظر: ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي: الرد على النحاة، تحقيق، محمد إبراهيم البناء، ط١، دار الاعتصام،

القاهر، ١٩٧٩، ص ١٥١.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٢٣٠.

ورقاش^(١)، قال: (مثل)، والمثل مشابهة؛ أي: تشبيهاً لها بقطام وحزام ورقاش، ويمكن أن نعدّها أيضاً من قبيل (القياس على النظير) وهو قياس النظير بالنظير، ف(براح) حين كانت اسم علم لمؤنث على وزن (فَعَالٍ) حُمِلَتْ على نظيرها (قَطَامٍ).

٢- عِلَّةُ التَفْرِيقِ:

وهي التي يكون التعليل فيها لأجل التفريق بين أمرين، مثل: فتح نون الجمع وكسر نون المؤنثي في: (مُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ)^(٢)، وقد تحدّث العوتبي عن هذا النوع من العلة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْكِتَابِ﴾^(٣)، قال: "قال الفراء: تثبت النون لأنّه فعل للنسوان، والنسوان بالنون في كل الأحوال؛ لأنّك لو أسقطت النون في الجزم والنصب لم يستتب لها تأنيث، وإنّما قالت العرب لن يعفوا للقوم، ولن يعفوا للرجلين؛ لأنهم زادوا للاثنتين ألفاً ونوناً"^(٤)، فالعلة هاهنا علة تفريق بين (يعفون) و (يعفوا).

٣- عِلَّةُ الْعِوَضِ:

علة التعويض هي التي يفسر فيها التعليل بتعويض شيء مكان شيء محذوف، مثل: تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء^(٥)، ومن علة التعويض عند العوتبي ما ذكره من تعليل كسر الباء في (بسم الله)، علل ذلك بقوله: "بأنّ الباء لا تعمل إلا جزاً، وكسرت اتباعاً لعملها، وأنّ (بسم الله) مجرورة

(١) العوتبي، الضياء، ج٦، ص٩.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص٢٣١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج١٣، ص٤٣٠.

(٤) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص٢٣١.

بالباء الزائدة، والدليل على أَنَّ الباء زائدة فَإِنَّكَ تقول في التصغير: (سُمِّيَ)، فتذهب الباء، والباء في التعويض عن الألف، وهذا دليل ذلك^(١)، فالباء على هذا التعليل عوض عن الهمزة في (اسم)، ومنه أيضا ما ذكره في (اللَّهُمَّ)، قال: "معناه: (يا الله أُمَّنًا بخير)، أي: أقصدنا منك بخير، فحذفت الهمزة، واتصل الميمان في آخر الاسم عوضًا عن باقي أوله"^(٢)، فعلل سبب زيادة الميم في (اللَّهُمَّ) عوضا من (ياء) النداء المحذوفة.

٤ - عِلَّةُ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى:

هي التي يعلل بها مجيء لفظ معين على هذا الحال حملاً على معناه، كالتعليل في قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ (البقرة ٢٧٥)، ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ^(٣)، ومن أمثلة ذلك عند العوتبي ما علل به في إعمال المعنى وترك اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف ١٨٠)، قال: "قال الضُّبِّي: الأسماء الحسنَى؛ أي: الأسماء الحسنة، والحسنة والحسنى واحد، وإنما وجدنا الأسماء جمع؛ لأنه ذهب إلى الجملة والجماعة وهي واحدة، فأعمل المعنى وترك اللفظ"^(٤)؛ أي أنه قال: الأسماء الحسنة، والأسماء جمع، والحسنة مفرد، فترك اللفظ وذهب إلى المعنى وهو الجماعة وهي مفرد. ومن الحمل على المعنى أيضاً ما ذكره في تذكير المعنى بخلاف اللفظ: في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ

(١) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦٢.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦٩.

(٣) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ج ١، ص ٢٣١.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٥٨.

بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ

يُبَدِّلُونَهُ ﴿١٨١﴾ (البقرة، ١٨٠-١٨١)، قال العوتبي: "يعني الوصية، فإنَّما قال: (بَدَّلَهُ) والوصية أنثى؛ لأنَّها قول،

فذهب إلى المعنى وترك اللفظ" ^(١)؛ أي أنَّه قال (بَدَّلَهُ) ولم يقل: (بَدَّلَهَا)، والمعنى: أنَّه بدَّل (قول

الموصي الذي أوصى به)، فجاء باللفظ مذكراً حملاً على المعنى وهو (القول).

٥- عِلَّةُ الْمَعَادِلَةِ:

وهي من العلل المطردة التي يوضع فيها شيء مقابل شيء؛ كأن يحمل الجرُّ على النَّصب في

موضع ما، ثم يحملون النَّصب على الجرِّ في موضع آخر؛ ليعدِّلوا بين الأمرين، مثل: جرهم ما لا

ينصرف (بالفتحة) حملاً على النَّصب، ثم عدلوا بينهما فحملوا النَّصب على الجر في جمع المؤنث

السَّالم ^(٢). وقد ورد هذا التعليل عند العوتبي في فتح النَّون في قولهم: (مَنْ الشَّيْطَانِ) وكسر النَّون في:

(عَنِ الشَّيْطَانِ)، قال: "فإنَّ قال قائل: لم فَتَحْتَ النَّونَ في قولك: (مَنْ الشَّيْطَانِ)، وكَسَرْتَ النَّونَ في قولك:

(عَنِ الشَّيْطَانِ)؟ فقل: إِنَّ النَّونَ حُرِّكَتْ فِيهِمَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، غير أنَّهم اختاروا الفتح في (مَنْ) لانكسار

الميم، واختاروا الكسر في (عَنِ) لانفتاح العين" ^(٣). وكأنهم عدلوا بينهما.

^(١) المصدر السابق، ج ١٩، ص ١٤٥.

^(٢) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٢٣٢.

^(٣) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣٤٧.

٦- علة الاختصار:

وهي التي يعللون بها سبب مجيء وجه معين على هذا النحو لأجل الاختصار، مثل الاختصار في الترخيم و (لم يك)^(١)، ومن أمثلة هذه علة عند العوتبي ما علل به في حذف الهمزة من (بسم الله) في فواتح السور وإثباتها في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ (الواقعة: ٧)، قال العوتبي: "وإنما حذفت في (بسم الله) في أول السور والكتب؛ لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناها، فاستحقَّ طرحها؛ لأنَّ من شأن العرب الإيجاز إذا عُرِفَ معناه، وأثبتت في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾؛ لأنه لا يلزم هذا الاسم ولا يكثر معه"^(٢)، فهو يعلل سبب حذف الهمزة) من (بسم الله) في بداية السور، وعدم حذفها في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾، للإيجاز والاختصار، ويرى الباحث في هذا الموضع علتان؛ علة أمن اللبس، وعلة الاختصار وعلة الاختصار هنا يقصد بها علة الاختصار في الرسم الكتابي وليس الصوتي. ومن مواضع علة الاختصار أيضًا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ (البقرة: ٢٢)، قال العوتبي: "معناه (ألا تبروا)، وقال غيره: ليس الأمر كما قال أبو عبيدة: لأنَّ النهي إذا كان في لفظ لحالين لم يعرف أحدهما والآخر، والمعنى إنَّما هو لدفع أن تبروا، فحذف المضاف وجيء المضاف إليه مقامه

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٢٣٤.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦١.

اختصاراً^(١)، وقال أبو العباس: تقديره: لدفع أن تبروا، أو لترك أن تبروا، فحذف المضاف؛ أي: لدفع البر، أو لترك البر، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه اختصاراً^(٢).

٧- علة كثرة الاستعمال:

وهي التي يعللون بها في مجيء موضع ما على ذلك الوجه بسبب معرفتهم به ولكثرة استعماله لديهم، كقولهم: (بلعم) يريدون: بني العم؛ وإنما دعاهم إلى ذلك الاختصار كثرة الاستعمال^(٣). ومن أمثلة ذلك التعليل عند العوتبي ما ذكره في حذف خبر كيف، قال: "والعرب تحذف خبر كيف لمعرفتهم بذلك"^(٤)، قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٥)، (محمد ٢٧). والمعنى (كيف يصنعون)، فحذف خبر كيف لمعرفته به، ولكثرة استعمال ذلك في كلامهم. ومنه أيضاً ما ذكره في قوله صلى الله عليه وسلم: قَالَ: {كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، دَعَهَا عَنْكَ}^(٦)، قال العوتبي: "قول النبي صلى الله عليه وسلم: (فكيف وقد قالت)، فيه ضمير والعرب تكتفي بـ(كيف)

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٢، ص ٦٩٥.

(٢) ينظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد: التفسير البسيط، ط ١، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ، ج ٤، ص ١٨٨.

(٣) ينظر: الأنباري، أبو البركات: أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف، ط ١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٩٣.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٤١٢.

(٦) رواه البخاري بلفظه، انظر: صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٠.

عن ذكر الفعل معها لكثرة ورودها"^(١). ومن ذلك أيضًا ما علل به في حذف الألف من لفظ الجلالة (الله)، قال: "حذفت الألف لكثرة الاستعمال"^(٢).

٨- علة الاضطراب: أو الضرورة الشعرية:

وهي التي يعللون بها مجيء لفظ أو معنى ما، أو إعراب ما على هذا الوجه، وبهذه الكيفية، وقد يكون ذلك مخالفًا لسماع أو لقياس، أو لتقعيد، فيعللون ذلك بالضرورة الشعرية وهي الخروج على القواعد النحوية، والصرفية؛ لإقامة الوزن وتسوية القافية^(٣). ومن أمثلة ذلك عند العوتبي ما ذكره في علة حذف لام الأمر للغائب في قول الشاعر:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمُشِي *** لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

"يريد ولْيَبْكُ فحذف اللام"^(٤)؛ أي: فحذف اللام من الفعل (يبك)، وأبقى عمله قائما فيه؛ والأصل فيه و(البك)، فحذف (اللام) وأعملها في الفعل بالجزم، وهذا كثير في أشعارهم^(٥).

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦١.

(٣) ينظر: الحندود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، الطبعة السنة ٣٣، عدد، ١١١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١، ص ٤١٢.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤٤٦-٤٤٧.

(٥) ينظر: الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤١٩.

١٠- عِلَّةُ دلالة الحال:

وهي التي يكون فيها الحال منبئاً عن حالة المعلن له ودالاً عليه، كقول المستهل (الهلال)؛ أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه^(١) ومن ذلك قوله: "الأصل في (بسم الله) هو إضمار فعل قبله، فإن قال قائل: فما معنى قولهم (بسم الله) الأول بالله، وابتدئ بالله، ولم يحتج إلى اسم؟، قيل: إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يُبتدأ باسم، والحال للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: (بدأت باسم)؛ إلا أنه لم يحتج إلى ذكر بدأت؛ لأن الحال ينبئ كأنك مبتدئ"^(٢). معناه أن الحال دل على أنه مبتدئ باسم الله، ولم يحتج إلى ذكر الفعل.

١١- عِلَّةُ الأصل:

وهي التي يعلل بها على مجيء الشيء على ما كان عليه في الأصل، كتعليقهم (استحوذ) والقياس فيها (استحاذ) فجاءت على الأصل^(٣). ومن أمثلة ذلك عند العوتبي تعليقه عدم إسقاط (الألف واللام) عند النداء في (يا الله)، علل ذلك فقال: "الألف واللام في (الله) كأنهما من نسج الكلمة، ألا ترى أنك إذا أرددته إلى أصله قلت: (يا إلهي) كما أسقطت من الرب"^(٤).

(١) ينظر، السيوطي الاقتراح، ص ٢٣٦.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٣.

(٣) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٢٣٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٨٠.

١٢ - عِلَّةُ الْجَوَارِ:

وهي التي يعللون بها مجيء الشيء على حكم ما جاوره، مثل: الجر بالمجاورة في قولهم: (جَحُرُ صَبِّ خَرِبٍ) وضم لام (الله) في (الْحَمْدُ لِلَّهِ) لمجاورتها الدال^(١). ومن أمثلة عِلَّةِ الجوار عند العوتبي ما نقله من تعليل في جرِّ (وأرجلكم) في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، قال: "قال الجبائي المقرئ^(٢): الجرُّ في: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(٣) لقرب الجوار، والمعنى الغسل كما قالوا: (جَحُرُ صَبِّ خَرِبٍ)، والخراب من صفة الجحر لا من صفة الضَّب، فجرَّه لقرب الجوار"^(٤).

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص ٢٣٢.

(٢) هناك أكثر من شخص يحمل نسبة (الجبائي)، ولا نعرف من المعنيّ فيهم، منهم: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، شيخ المعتزلة، ولد سنة خمس وثلاثين ومائتين، ومات في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة. ينظر: السمعاني، الأنساب، ج ٣، ص ١٧٦. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٨٣. ومنهم: دعوان بن علي بن حماد بن صدقة، البغدادي الضرير المقرئ، ولد سنة ثلاث وستين وأربعمائة، بقرية جبّة من سواد بغداد، توفي في ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة. ينظر: الذهبي: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: طيار التي قولاج، ط ١، مركز الدراسات الإسلامية للنشر، إسطنبول، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٩٧١. وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ١، ص ٤٢٦. فلو قلنا بأنَّ المقصود بالمقرئ هنا (دعوان بن علي)، فهو قد توفي في القرن السادس الهجري سنة (٥٤٢هـ)، وهذا قد يستقيم مع حياة العوتبي الذي عاش في القرن السادس الهجري على ما ذهب إليه محققا الكتاب، باحتمال بامتداد العمر بالعوتبي إلى نهاية القرن السادس الهجري.

(٣) قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض: هي قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم. ينظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١، ج ١، ص ٤٠٦. وابن الجزري، النشر

في القراءات العشر، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٥، ص ٢٨٠.

وفي ختام هذا الفصل يمكن للباحث أن يخلص إلى أهم الجوانب التي برزت عند العوتبي في الأصول النحوية، نجملها في الآتي:

١- اعتناؤه بالشاهد النحوي عامة:

يتبين لنا من خلال تتبع شواهد العوتبي مدى اعتناؤه بالشاهد النحوي في كتابه الضياء، فقد أخذ الشاهد حيزاً لا بأس به، وكان اعتناؤه به واضحاً في ترجيحاته وتوجيهاته للآراء التي يوردها، والمذاهب التي يتبناها، ويأتي اهتمامه بالشاهد في شتى صورته المختلفة، فنراه يستشهد بالشواهد القرآنية، وبشواهد الحديث النبوي الشريف، وبالشواهد الشعرية والنثرية، وكان الشاهد القرآني أكثر وفرة من جملة ما استشهد به، وهذا يدل على مدى حرصه على تقديم القرآن الكريم في المنزلة الأولى من الاستشهاد، وعلى إدراكه مدى حجية الكتاب العزيز وموثوقيته القطعية المقدمة على أدلة النقل جميعاً، كما اتضحت لنا طريقة العوتبي في تناوله للشاهد القرآني، فنراه يأتي بالشاهد منفرداً، وتارة يعضد الشاهد القرآني بشاهد قرآني آخر، وتارة يعضد الشاهد القرآني بالحديث الشريف، وتارة يعضده بالشاهد الشعري، وكل ذلك يأتي به إما تأكيداً لما يذهب إليه، أو استثناساً بشاهد آخر، أو توضيحاً وتفصيلاً لما يورده من آراء.

٢- اعتناؤه بالشاهد الشعري:

اعتنى العوتبي بالشاهد الشعري عناية خاصة، وتتجلى تلك العناية فيما اعتدّ به وساقه من شواهد شعرية في الاستدلال على ما ذهب إليه من توجيهات أو ترجيحات نحوية، أو ما تبناه من آراء، وقد بلغ عدد شواهد في كتاب الضياء (ألفاً وخمسة وثمانين) شاهداً شعرياً، وقد عدّه في المرتبة الثانية من شواهد اللغوية، وأحياناً يقدمه على الشاهد القرآني، واستشهد به في كثير من المواقف، وتنوعت طريقته في التعامل مع الشاهد الشعري، فتارة يقدمه منفرداً، أو يعضده بالقرآن، وتارة يعضد الشعر بالشعر. كذلك

نجده تارة ينسب الشاهد الشعري إلى قائله، فيقول مثلاً: قال (امرؤ القيس)، وقال (الأعشى)، وقال (حسن)، وتارة لا ينسب شواهد، رغم أن بعضها معلوم قائله، فيقول مثلاً: (قال الشاعر)، أو (قال آخر)، أو (قال غيره). كذلك نجد في بعض المواقف يستشهد بالشاهد مجهول النسبة، وإن قل ذلك عنده، وهو في كل ذلك يسوق شواهد تأكيداً على ترجيح يرجحه، أو عضداً واستثناساً به على دليل ينقله، أو تأييداً لرأى يتبناه.

٣- منهجه في الاحتجاج بالشعراء وغيرهم:

نَهَجَ العوتبي منهجَ سابقه من كبار النُّحاة؛ كسيبويه، والفراء، والأخفش، والمبرد، في الاحتجاج بشعراء العرب وفصحائهم، ويمكن أن نستخلص ذلك في النقاط الآتية:

أ- اهتمام العوتبي الكبير بالرجوع إلى كلام العرب شعره ونثره في أزمنته المتقدمة.

ب- حرص العوتبي على الاستشهاد بالمتقدمين من الشعراء.

ج- استشهد بشعراء الطبقة الأولى من الجاهلين، وقت حظي الشعراء الجاهليون بالنصيب الأوفر من شواهد العوتبي، جاء في مقدمتهم ميمون بن قيس الأعشى استشهد بشعره في (خمسة وأربعين) موضعاً، ثم النابغة الذبياني في (ثمانية وثلاثين) موضعاً، ثم امرؤ القيس في (أربعة وثلاثين) موضعاً، ثم زهير بن أبي سلمى في (اثنين وعشرين) موضعاً، ثم طرفة بن العبد في (ثمانية عشر) موضعاً، ثم عنتر بن شداد في (خمسة عشر) موضعاً.

د- استشهد بالشعراء المخضرمين، كأمثال: عمرو بن معدي كرب، ومتمم بن نويرة، وساعدة بن جؤيئة، والحطيئة، وحسان بن ثابت، وعبدالله بن رواحة، والخنساء، وغيرهم.

هـ- استشهد بالشعراء الإسلاميين: ك رؤبة بن العجاج، والفرزدق، ومجنون ليلى، وذو الرمة، وجميل بثينة، وعمير بن شبيب القطامي، والراعي النميري، وغيرهم.

و- استشهد بالشعراء المولدين من المتأخرين، ولكن ذلك في مسائل اللغة والمعجم، وليس في مسائل التقعيد النحوي، كبشار بن برد، وأبي العتاهية، وأبي نواس، والمتنبى، ودعبل الخزاعي، ويحيى البرمكي، وغيرهم.

د- استشهد بالصحابة وعلماء اللغة والنحو والفقه في كثير من مسائل اللغة والتصريف والنحو، فمن الصحابة أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، والزبير بن عبدالمطلب، والفضل بن عباس، ومازن بن غضوبة الطائي، ومن علماء اللغة والنحو أبو الأسود الدؤلي، وأبو عبيدة النحوي، ويونس بن حبيب النحوي، وعمرو بن العلاء، ويحيى بن يعمر، والمفضل الضبي، والأصمعي. ومن الفقهاء، مجاهد، وأبو حنيفة النعمان، والشافعي، وغيرهم.

ونلاحظ مما سبق حرص العوتبي على انتقاء شواهد من الطبقات الثلاث الأولى المعتد بشعرها في المسائل النحوية والصرفية، وعلى نهجه منهج المتقدمين في الحرص على الاستدلال بالفصحاء الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم.

٤- موقفه من التعليل النحوي:

نلاحظ أنّ التعليل النحوي نال حظاً من الاهتمام عند العوتبي، فنجده يعلل لمسائله وآرائه واستشهاداته وتوجيهاته وترجيحاته، فتارة يعلل لذلك بنفسه، وتارة يسوق تعليقات من سبقه، فنجده يعلل أحيانا بتعليلات الفراء، كالعلة التي ساقها في التعليل بالرفع على الحكاية، وكذلك في علة التفريق التي ساقها بين الفعل (يعفون) للتأنيث، والفعل (يعفوا) للتذكير. أيضا نراه يعلل بتعليل الضبي، في علة الحمل على

المعنى في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الأعراف ١٨٠). نلاحظ كذلك تنوع التعليل النحوية عنده،

فقد تطرق إلى العلل الأوائل (التعليمية) والثواني (القياسية)، والثالث (الجدلية)؛ إلا أنَّ العلل الثواني نالت

حيزاً أكبر من تعليلاته، كقوله: "الأصل في (بسم الله) هو إضمار فعل قبله، فإن قال قائل: فما معنى

قولهم (بسم الله) الأول بالله، وابتدئ بالله، ولم يحتج إلى اسم؟، قيل: إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم

أنَّ يبتدأ باسم، والحال للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: (بدأت باسم)؛ إلا أنَّه لم يحتج إلى ذكر بدأت؛

لأنَّ الحال ينبئ كأنَّك مبتدئ.

الفصل الثالث

(توجيهاته النحوية)

برزت لدى العوتبي مجموعة من المسائل النحوية، تمثلت في عدد من التوجيهات النحوية، جاءت متناثرة في مواضع متعددة من كتابه الضياء، و لم يتبع العوتبي منهجية معينة في عرض تلك المسائل، ولم يبوبها على أبواب النحو المعروفة؛ وإنما كانت تأتي تبعاً ضمن معالجته للمسائل الفقهية والعقدية التي يناقشها، فالعوتبي فقيه لغوي أو لغوي فقيه، نجده يعرض المسألة الفقهية أو العقدية، ثم يعالجها من جوانبها المختلفة؛ بغية الوصول إلى الحكم الفقهي، متخذاً من النحو والإعراب معيناً له في الوصول إلى الرأي الذي يطمئن إليه، مستعيناً في ذلك بالتوجيهات والترجيحات والآراء النحوية للنحاة المتقدمين، ومعالجاتهم لكثير من آيات القرآن الكريم والحديث النبوي والشواهد الشعرية؛ للوصول إلى الأحكام الفقهية، متخذاً من كل ذلك مستنداً له للوصول إلى الرأي الذي يطمئن إليه في تلك المسائل. وبعد حصر مجموع تلك المسائل و تبويبها قُسمت إلى ثلاثة مباحث مستقلة: المبحث الأول في الجملة الاسمية، والمبحث الثاني في الجملة الفعلية، والمبحث الثالث في الأدوات، يعرض الباحث في المبحث الأول الجملة الاسمية وتوابعها ومتعلقاتها، وتتبع طريقة العوتبي في تناول مكونات الجملة الاسمية وتوابعها، وكيفية معالجته لها، وأهم الآراء التي يذكرها أو يتبناها، والتوجيهات التي أوردها، والترجيحات التي يرجحها، ويعرض في المبحث الثاني الجملة الفعلية ومكملاتها، وخصص المبحث الثالث لعرض الأدوات، وطريقة العوتبي في تناولها، وأهم التوجيهات التي يوجهها.

المبحث الأول: الجملة الاسمية وتوابعها:

تُعرَّف الجملة العربية عند النُّحاة بأنها: "ما تركب من كلمتين فصاعداً بشرط الإسناد أفاد أم لم يفد"^(١)، وعرفها جمال الدين الفاكهي في شرح الحدود بقوله: "حدُّها: القول المركب من الفعل مع فاعله، أو المبتدأ مع خبره، أو ما نزل منزلة أحدهما؛ كضرب محمود، وما قائم الزيدان"^(٢). وقد قسمها النُّحاة إلى جملة اسمية: وهي المبدوءة باسم، وتتكون من مبتدأ وخبر، وجملة فعلية: وهي التي تتكون من الفعل والفاعل^(٣). وقد ظهرت لدى العوتبي مجموعة من الجمل الاسمية نعرضها بشيء من التحليل لنتبين موقفه فيها، والآراء التي يسوقها أو يتبناها، والترجيحات والتوجيهات التي يوجهها فيها.

١ - المبتدأ والخبر:

قبل البدء في عرض الجمل الاسمية عند العوتبي نعرِّف أولاً مفهوم المبتدأ والخبر، فالمبتدأ كما عرفه سيبويه: "هو كلُّ اسم ابتُدئَ لِيُبَيَّنَ عليه كلامٌ، والمبتدأ والمُبْنَى عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمُبْنَى عليه، فالمبتدأ الأول، والمُبْنَى ما بعده عليه، فهو مسندٌ ومسندٌ إليه"^(٤). وقال ابن السَّراج هو: "ما جَرَدَتْهُ من عوامل الأسماءِ ومِنَ الأفعالِ والحروفِ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً؛ فالمبتدأ

(١) الشهاب الأُبْدِي، أحمد بن محمد البجائي الأندلسي: الحدود في النحو، تحقيق: نجاة حسن عبدالله نولي، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١، ص ٤٧٤.

(٢) الفاكهي النحوي، عبدالله بن أحمد المكي: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٦٤.

(٣) ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود، ص ٦٥.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٢٦.

رُفِعَ بالابتداء، والخبر رُفِعَ بهما^(١)، وكذلك عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: "هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصِّفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيدٌ قائمٌ، وقائم الزيدان، وما قائم الزيدان"^(٢). أما الخبر فهو ما يحصل به الفائدة مع المبتدأ^(٣). وقد عرفه الشريف الجرجاني أيضا بقوله: "الخبر لفظٌ مجردٌ عن العوامل اللفظية، مسندٌ إلى ما تقدمه لفظًا؛ نحو: زيد قائم، أو تقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه"^(٤). فمن خلال ما تقدم من تعريفات يمكن القول بأنَّ الجملة الاسمية هي التي تتكون من كلمتين فأكثر، مبدوءة باسم أفادت فائدة أم لم تفد، وتنقسم إلى ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر. ومن مواضع الجمل الاسمية التي تعرض لها العوتبي بالتوجيه ما يأتي:

- (أَيُّ) الاستفهامية: وجّه العوتبي القول في (أَيُّ) قائلا: "وَأَيُّ إذا أضفتها إلى معرفة وقع الجواب بأحد الاسمين، كقولك: أَيُّ الرجلين قاما؟ فنقول: زيد وعمرو، فإذا أضفتها إلى نكرة وقع الجواب بصفة الاسم، كقولك: أَيُّ رجلٍ قام؟ فنقول: حسن، قبيح، طويل، قصير"^(٥). فقوله: (إذا أضفتها إلى معرفة وقع الجواب بأحد الاسمين)، معناه أن يُجاب عنها بتعيين أحد الاسمين، فيكون الجواب واحدًا من الاثنين، وقوله: (إذا أضفتها إلى نكرة وقع الجواب بصفة الاسم)؛ أي: إذا أضيفت (أَيُّ) إلى اسم نكرة وقع الجواب عنها بتحديد صفة ذلك الاسم؛ كحسن وقبيح، أو قصير وطويل. وفي هذا التوجيه

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٥٨.

(٢) الجرجاني، علي بن محمد بن علي: التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، ط ١، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٦٥.

(٣) ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود، ص ١٩٧-١٩٨.

(٤) الجرجاني، التعريفات، ص ٨٤.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٢.

يوافق العوتبي النُّحاة الأوائل؛ كسيبويه والمبرد وغيرهما، فقد ذكر سيبويه في باب (أَيّ) قوله: "اعلم أنّ (أَيّاً) مضافاً وغير مضاف بمنزلة مَنْ، ألا ترى أنك تقول: أَيّ أفضل؟ وأَيّ القوم أفضل؟ فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى مَنْ، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد"^(١)، ووافق المبرد فيما ذكره في باب إضافة (أَيّ): في قوله: "اعلم أنّ (أَيّاً) تقع على شيءٍ هي بعضه لا تكون إلّا على ذلك في الاستفهام، وذلك قولك: أَيّ إخوتك زيد؟ فقد علمت أنّ زيدا أحدهما ولم تدر أيُّهما هو، وتقول أَيّ زيد أحسن؟ فيكون الجواب: رأسه، أم رجله، أم يده، وما أشبه ذلك"^(٢). فنجد العوتبي يوافق سيبويه والمبرد فيما ذهبا إليه في توجيه جواب (أَيّ)، ثم ذكر مواضع (أَيّ) فقال: "ولـ(أَيّ) أربعة مواضع: معنى الاستفهام، ومعنى الجزاء، ومعنى الخبر، ومعنى النعت"^(٣). وأشار في كتاب الضياء أنّه ذكر تفصيل ذلك في كتاب الإبانة، وبالرجوع إلى ذلك التفصيل للتوضيح، نجده يذكر أمثلة على كل معنى من تلك المعاني فقال: "واعلم أنّ (لأَيّ) أربعة معانٍ: معنى الاستفهام، ومعنى الجزاء، ومعنى الخبر، ومعنى التعجب"^(٤)، نلاحظ هنا أنّ العوتبي ذكر في كتابه الضياء أربعة مواضع (لأَيّ) وهي: (الاستفهام والجزاء والخبر والنعت)، وذكر في كتابه الإبانة أربعة مواضع؛ إلّا أنّه زاد التعجب، ولم يذكر النعت في الإبانة؛ وعلى ذلك فإن مواضع (أَيّ) عند العوتبي خمسة هي: (الاستفهام والجزاء والخبر والنعت والتعجب)، ويقصد بذلك: (أَيّ) الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، والواصفة، والتعجبية)، وهذه الأنواع لا تخرج عمّا ذكره النُّحاة كالخليل، وسيبويه، والزجاج،

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٨.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٢٩٤.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٢-٤١٣.

(٤) العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩.

فقد أثبتها سيبويه فيما رواه عن الخليل في أكثر من موضع من الكتاب، منها: "اعلم أنَّ (أيًا) مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ، ألا ترى أنَّك تقول: (أيُّ) أفضل، و(أيُّ) القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى مَنْ" (١)، وقال في موضع آخر: "وسألتُه عن قوله: وهو الراعي:

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ *** وَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتَرٍ أَيُّمَا فَتَى (٢)

فقال: (أيُّما) تكون صفة للنكرة، وحالًا للمعرفة، وتكون استفهامًا مبنيًا عليها ومبنية على غيرها" (٣).

وقال الزجاجي: "(أيُّ) لها أربعة أوجه: تكون استفهامًا فيُستفهمُ بها عن شَيْءٍ من شَيْءٍ هو بعضه، كقولك (أيُّ) القوم أخوك؟، وتكون جزاءً؛ كقولك: أيُّهم يكرمني أكرمهم، وتكون خبرًا؛ كتأويل الذي كقولهم: أيُّهم في الدار أخوك، وتكون مدحًا وتعجبًا؛ كقولك: مررت برجل أيُّ رجل!" (٤).

ويرى الباحث أنَّ العوتبي لم يخرج عن الأنواع التي نصَّ عليها النُّحاة ممن سبقوه، ثم مثَّل على كل نوع من الأنواع التي ذكرها، قال: "وتقول في الاستفهام: (أيُّ الرجلين قام أزيد أم عمرو)؟ وفي الجزاء: (أيُّ الرجلين يأتك أكرمهم)، وفي التعجب: (أيُّ رجل أخوك!) وفي الخبر: (لأضربنَّ إيَّاهم يقوم)، فيكون بمنزلة قولك: لأضربنَّ الذي يقوم في اللفظ، وتَأَوَّل (أيُّ) تأويل الجزاء" (٥). ثم تحدث عن إضافة (أيُّ) إلى المعرفة، وإضافتها إلى النكرة، ومثَّل على ذلك فقال: "وإذا أضفت (أيًا) إلى المعرفة كانت بعضها، وإذا أضفتها إلى النكرة كانت كلُّها، تقول: (أيُّ) الرجلين قام، فيكون (أيُّ) أحدهما، ولا يجوز (أيُّ) الرجلين

(١) ينظر: سيبويه الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٨-٤٠٨.

(٢) البيت من الطويل للراعي النميري، ينظر: ديوان الراعي النميري، ص ٣.

(٣) سيبويه، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٠-١٨١.

(٤) ينظر: الزجاجي: حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤، ص ٦٢.

(٥) العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٤٨.

قاما؛ لأنها إذا أُضيفت إلى المعرفة لم تك كلاًها، وتقول: (أيُّ) الثلاثة قام فتجعل (أيًّا) واحداً من الثلاثة، ويجوز أن تقول: (أيُّ) الثلاثة قاما فتجعل (أيًّا) اثنين من الثلاثة، ولا يجوز أن تكون (أيُّ) الثلاثة قاموا لما ذكرنا^(١). ومعنى قوله: أن (أيًّا) تكون جزءاً من شيء، ولا يمكن أن تكون الشيء كله، فتكون واحداً من الاثنين، أو الاثنين من الثلاثة، ولا يمكن أن تكون الثلاثة كلاًها، ثم قال: "أيُّ لا يعملُ فيها الاستفهام"^(٢). ومعنى قوله: (لا يعملُ فيها الاستفهام) أي: لا يعملُ فيها ما قبلها؛ لأنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، فهو على هذا التوجيه يوافق رأي المبرد إذ يقول: "أنَّ الاستفهام لا يعملُ فيه ما قبله"^(٣). وقد مثل العوتبي على ذلك بشواهد من القرآن الكريم قال: "قال الله تعالى: ﴿لَتَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف^(٧))، ولم يقل (أيُّهم) بفتح الياء، ومثله ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف^(١٢))، كلُّ هذا استفهام لا يعملُ الفعلُ فيه"^(٤)، ونجده هنا يتبنَّى رأي الفراء في رفع (أيِّ) في قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾، قال الفراء: "﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾، رَفَعْتَ (أيًّا) بأحصى؛ لأنَّ العِلْمَ لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى (أيِّ)"^(٥). ومن الشواهد التي ذكرها أيضاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم^(٦٩))، قال: "رُفِعَ بالابتداء وهو استفهامٌ، ويجوزُ (أيُّهم) بالنَّصْبِ؛ وذلك أنَّه إذا حُسِّنَ

(١) العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤٩.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٧.

(٤) ينظر: العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٤٨.

(٥) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ١٣٥.

فيه الذي جاز فيه النَّصْبُ كأنه يقول: لَنَنْزِعَنَّ الَّذِي أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، ومثله: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى

طَعَامًا﴾، (الكهف ١٩)، يجوز (أَيُّهَا) بالفتح؛ لأنَّه يحسُن أن تقول: (الذي أزكى طعامًا)"^(١).

فعلى هذا نجد العوتبي يوجِّهه رفع (أَيِّ) على الابتداء في الأمثلة السابقة، ويرى الباحث هنا موافقة العوتبي لقول الخليل، فقد حكى سيبويه عن الخليل قال: "وزعم الخليل أن (أَيُّهُمْ) إنما وقع في (اضرب أَيْهِمْ أفضل) على أنه حكاية"^(٢). كذلك يرى جواز النَّصْبِ في (أَيُّهُمْ) في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، وعلى هذا التوجيه فهو يوافق قول الكوفيين، قال سيبويه: "حدثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرَّوها حين قالوا: أمر على أَيْهِمْ أفضل"^(٣). وقال الفراء: "وقول الله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ من نَصَبَ (أَيًّا) أوقع عليها النزاع وليس باستفهام"^(٤).

ويرى الباحث مما سبق أن العوتبي في توجيهه للمسألة يقدم تارة رأي البصريين كالخليل وسيبويه، وتارة أخرى يقدم رأي الكوفيين كالفراء، فهو يعرض الرأي والرأي الآخر.

(١) ينظر: العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٩.

(٣) ينظر: سيبويه، المصدر نفسه.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

• توجيه جملة: (الطلاق عزيمة) في قول الشاعر:

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ *** ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقُ أَعَقُ وَأَظْلَمُ

قال العوتبي: "قوله: (فالطلاق عزيمة ثلاث)؛ طَلَّقْتُ واحدةً بقوله: (أنت طالق)، وصار قوله: (والطلاق عزيمة ثلاث) ابتداءً وخبرًا غير متعلق بالأول، وإن قال: والطلاق عزيمة ثلاثًا؛ لأنه ثلاث، كأنه قال: قلت: طلاقًا ثلاثًا في هذه الحال، تفسير الموقع"^(١). وعلى هذا التوجيه يرى العوتبي رفع (ثلاث) بعد الجملة (مبتدأ وخبر)، فيكون الطلاق طلاقة واحدة، وإذا نصب (ثلاثًا) يكون طلاق الموقع؛ أي: الطلاق بثلاث طلاقات. ونجد العوتبي في هذا التوجيه يوافق ما ذكره الزجاجي نقلًا عن الكسائي وهو قوله: "أما من أنشد البيت بالرفع فقال (عزيمة ثلاث)، فإنما طَلَّقَهَا واحدةً، وأنبأها أَنَّ الطلاق لا يكون إلا بثلاث، ولا شيء عليه، وأما من أنشد (عزيمة ثلاثًا) فقد طَلَّقَهَا وأَبَانَهَا؛ لأنه كأنه قال: أنت طالق ثلاثًا"^(٢). إلا أنَّ من المتأخرين من يرى وقوع الطلاق البائن ثلاثًا في كلا الروايتين (الرفع والنصب في ثلاث)، كابن هشام، فقد ذكر في مغني اللبيب ما نصه: "وأقول إنَّ الصَّواب أَنَّ كلاً من الرِّفْع والنَّصْب مُحْتَمَلٌ لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة؛ أمَّا الرِّفْع فَلِأَنَّ (أل) في الطلاق إمَّا لمجاز الجنس وإمَّا للعهد الذِّكْرِي، فعلى العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسية يقع واحدة"^(٣). ومعنى ذلك: أَنَّ (أل) في الطلاق لمجاز الجنس، كما تقول: زيد الرجل أي: هو الرجل المُعْتَدُّ به، ومعنى قوله للعهد الذِّكْرِي أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمة

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٣٠٦.

(٢) ينظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٦٠.

(٣) ينظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥،

ثلاثٌ ولا تكون للجنس الحقيقي؛ لأنَّه ليس كلُّ طلاق عزيمة، ولا كلُّ طلاق ثلاثاً، فعلى اعتبار أنَّ (أل) لمجاز الجنس فالطلاق واحدة، وعلى اعتبار أنَّ (أل) للعهدية يقع الطلاق ثلاثاً.

• مسألة جواز ذكر الاسم ويكون تمام خبره في اسم آخر: فقد ذكر ذلك في توجيه الخبر في قوله

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة

٢٣٤)، قال: "يتربصنَ وابتدأ الخبر عن الرجال؛ لأنَّ المعنى للنساء في الفعل، وذلك جائز في الاسم

يذكر ويكون تمام خبره في اسم، أو أنَّ يُترك الأولُ ويُعتمدُ على الثاني الذي يُرادُ بالخبر" (١). وقد

استشهد على ذلك بقول الشاعر:

لَعَلِّي إِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً *** عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانٍ أَنْ يَتَنَدَّمَا (٢)

الشاهد في هذا البيت في توجيه قوله: (أَنْ يَتَنَدَمَا) أخبر به عن الضمير المجرور بالباء، مع أنَّه ليس

بمبتدأ في اللفظ ولا في التقدير، ولا معمولاً لناسخٍ من نواسخ الابتداء، فكان حكمه ألاَّ يُخبر عنه، لكنَّه

حَكَمَ له بِحُكْمِ المبتدأ، واكتفى بالإخبار عنه عن الإخبار عن اسم (لعل)، والذي يسوِّغُ هذا القول الحمل

على المعنى، فلا فرق في المعنى بين قوله وبين أنَّ يقال: لعلَّ ابن أبي الذَّبَّانِ إِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً

(١) العوتبي، الضياء، ج١٦، ص٢٠٩.

(٢) البيت من الطويل ذكره الفراء بلا نسبة، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٥٠. ونسبه ابن سيدة في المخصص إلى ثابت بن كعب

العنكي، ينظر: ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

١٩٩٦، ج٤، ص١١٢.

عليه أن يتقدم، خبرًا عن اسم (لعل)، والتقدير: لعلني إن مالت بي الريح ميلة على ابن أبي الذبّان أن يتقدم بميلي عليه، فيكون الرابط باسم لعل^(١). ثم عضد هذا الشاهد بشاهد آخر هو:

بَنِي أَسَدٍ إِنَّ ابْنَ قَيْسٍ وَقَتْلَهُ * * * بَغَيْرِ دَمِ دَارِ الْمَذَلَّةِ حُلَّتِ^(٢)

والشاهد فيه توجيهه بالإخبار عن (قتله) بأنه دار مذلة، وترك الإخبار عن (ابن قيس) والتعليل في ذلك؛ أنه إذا ذكر اسم، وذكر اسم مضاف إليه فيه معنى الإخبار ترك عن الأول وأُخبر عن الثاني^(٣).

وفي هذه المسألة عدة أقوال للنحاة منها:

القول الأول: يُعزى إلى سيبويه: أن (الذين) مبتدأ، وخبره محذوف قبل المبتدأ، وتقدير الكلام (فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون)، وجملة (يتربصن) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب^(٤).

القول الثاني للفرّاء: يرى أن (الذين) مبتدأ لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهنّ به؛ لأنّ الحديث موجّه إليهنّ في الاعتداد، فجاء الخبر عن المقصود في الحديث، قال الفرّاء: "كيف صار الخبر

(١) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٨٣.

(٢) البيت من الطويل لم نجد من نسبه فيما توفر لنا من مصادر، ذكره الفرّاء وابن فارس، ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٥٠. وابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس القزويني: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١، دار المعارف، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٢١.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٤، دار القلم، دمشق، ٢٠١٦م، ج ٢، ص ٤٧٨.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤٣. والعكبري، عبدالله بن الحسين بن عبدالله: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة علي البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦، ج ١، ص ١٨٦.

عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن الَّذِينَ؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماءً ثُمَّ ذكرت أسماءً مضافة إليها فيها معنى الخبر أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه؛ إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى^(١).

القول الثالث: للأخفش: أن الخبر هو (يتربصن)، ولكن حذف العائد من الكلام لدلالة المعنى عليه، والتقدير (يتربصن بعدهم أو بعد موتهم). قال الأخفش: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا^ط»، فخير «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ» (يتربصن) بعد موتهم، ولم يذكر بعد موتهم^(٢).

القول الرابع للمبرِّد: وهو أن (يتربصن) هي خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (أزواجهم يتربصن)^(٣). وبعد عرض الأقوال التي وردت في هذه المسألة يرى الباحث أن العوتبي يتبنَّى رأي الفراء القائل بجواز ذكر الاسم ويكون تمام خبره في اسم آخر، ومن وجهة نظر الباحث أن هذا الرأي من الآراء المعتمدة المدعومة بالشواهد الشعرية، قال الفراء: "وأنشدني بعضهم:

بَنِي أَسَدٍ إِنَّ ابْنَ قَيْسٍ وَقَتْلَهُ *** بَغَيْرِ دَمٍ دَارِ الْمَذَلَّةِ حُلَّتْ

فألقي (ابن قيس) وأخبر عن قتله، فكأنه قال: قَتَلَ ابن قيس ذُلًّا^(٤)، وهو الشاهد نفسه الذي استشهد به العوتبي.

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٥٠.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٨٩. والسمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ٤٧٧.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٥٠.

• توجيهه إعراب حديث: {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ}

قال العوتبي: "اختلف أهل التأويل والأخبار في قوله صلى الله عليه وسلم: {كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَعَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ} ^(١)، فمن جهة الإعراب فيه ثلاثة أوجه، فالرَّفْعُ وجهان والنَّصْبُ وجهٌ واحدٌ، فأحدُ وجهَي الرَّفْعِ: أَنْ يَكُونَ (المولود) مضمرًا في (يكون)، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنَّه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه...، والوجه الآخر: أَنْ تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هما) مبتدأ، وما بعده خبر له. والنَّصْبُ: أَنْ تجعل (هما) فضلًا ^(٢). ويظهر أَنَّ العوتبي بنى هذا التوجيه على قول سيبويه، فقد ذكر سيبويه في الكتاب ما نصه: "وأما قولهم: {كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه}، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان، والنَّصْبُ وجه واحد، فأحد وجهي الرفع: أَنْ يَكُونَ المولود مضمرًا في (يكون)، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنَّه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. والوجه الآخر: أَنْ تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون (هُما) مبتدأ وما بعده خبرًا له، والنَّصْبُ: على أَنْ تجعل (هُما) فضلًا ^(٣). ويبدو أَنَّ العوتبي في هذه المسألة اكتفى بتبني رأي سيبويه فيما ذكره من توجيهه في إعراب الحديث.

وقد ذكر بعض النُّحاة تعليقات على إعراب هذا الحديث كابن جني حيث يرى أَنَّ ضمير المولود في (كان) يكون اسمًا لها، وأبواه هو المبتدأ، و(هما) فصل لا محل له من الإعراب، و(اللذان) خبر (لكان)، والعائد على اسم (كان) هو الضمير في (أبواه)؛ لأنَّه أقرب إليه مما بعده، أو إذا أردت جعلت

^(١) رواه البخاري بلفظ: {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ...}، ينظر: صحيح البخاري، ج ٢، ص ٩٥.

^(٢) العوتبي، الضياء، ج ١٦، ص ٣٠٧.

^(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٩٣-٣٩٤.

اسم (كان) على ما كان عليه، وجعلت (أبواه) هو المبتدأ، والجملة بعدهما خبراً عنها، فعلى ذلك تكون الجملة مركبة من مبتدأ وخبر: فالمبتدأ (هما)، وخبرهما (اللذان)، و(هما وخبره) خبر عن (أبواه)، و(أبواه) وما بعدهما خبر (كان)^(١). كذلك ذكره ابن هشام ومجمل قوله: إذا قدرنا في (يكون) ضميراً، فأبواه مبتدأ، و(هما) إمّا مبتدأ ثان وخبره (اللذان) والجملة خبر أبواه، وإمّا فصل، وإمّا بدل من أبواه إذا جاز لنا إبدال الضمير من الظاهر، و(اللذان) خبر أبواه، وإن قدرنا (يكون) خالياً من الضمير، فأبواه اسم (يكون)، و(هما) مبتدأ أو ضمير فصل أو بدل، وعلى القول الأول فاللذان بالألّف، وعلى القولين الآخرين هو بالياء^(٢).

ومن خلال تلك الأقوال يرى الباحث بأنّه يجوز في القياس أن يقال: هما اللذان، وهما اللذين، وأنّ الرفع من وجهين: على أنّهما مبتدأ وخبر، والجملة في موضع نصب خبر يكون، أو على أنّ (أبويه) مبتدأ و (اللذان) خبره، وهما ضمير فصل، واسم يكون ضمير شأن، وجملة (أبواه هما اللذان) خبر يكون، أما النَّصْبُ فمن وجه واحد، وهو أن تجعل (هما) ضمير فصل، و(أبواه) اسم يكون، واللذان خبر يكون، هذا مجمل توجيه العوتبي فيما نقله عن سيبويه في هذا المسألة.

٢- توابع الجملة الاسمية:

والمقصود بالتوابع هي الأسماء التي تتبع غيرها في إعرابها، وقد عرفها الشريف الجرجاني بقوله: "التوابع: هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد،

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٦٤٦.

وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بالحروف^(١). وقد تطرق العوتبي في كتابه الضياء إلى بعض هذه التوابع نجملها في الآتي:

أ- النعت:

ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "تابع يدل على معنى في متبوعه لفظاً، وبهذا القيد يخرج مثل: ضربتُ زيداً، وإن توهم أنه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حال صدور الفعل عنه"^(٢). ومن توجيهات العوتبي في النعت:

- توجيه إعراب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (الفاتحة^(١))، وما يجوز فيه من أقوال:

قال العوتبي: "وصفات الله يجوز أن تتبع الأسماء في إعرابها، ويجوز أن تنصبها على المدح بإضمار (أعني)، وترفعها بإضمار (هو)، وعلى هذا يجوز أن يقول: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)، فيتبع إعراب الاسم المبتدأ قبله وهي القراءة، ويجوز رفعها ونصبها، فالرَّفْعُ بإضمار (هو)، والنَّصْبُ بإضمار (أعني)، وهو جائز كثير ولا يقرأ به"^(٣). واستشهد على ذلك بقول ابن خياط العكلي:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ سَيِّدِهِمْ *** إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنُونَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا *** وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا

(١) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٧١.

(٢) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٧١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٣.

ففي قوله: (وصفات الله يجوز أن تتبع الأسماء في إعرابها) وجّه جواز اتباع صفات الله الأسماء في الإعراب، وذلك على الوجه الأول الذي ذكره، وهي قراءة الجمهور (الرحمن الرحيم)، وعليه فالرحمن على هذا التوجيه نعت للفظ الجلالة (الله)، والرحيم نعت ثان، ثم وجّه جواز رفعها على أنها خبر لمبتدأ مضمّر تقديره (هو)، ونصبها على اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف تقديره (أعني). والشاهد في البيتين اللذين استشهد بهما هو جواز نصب (الظاعنين) على أنه تابع نُميرًا، أو على الذمّ؛ كأنه قال: أذكر الظاعنين، وجواز الرفع بتقدير (هم الظاعنون)، وكذلك في (القائلين) جواز النصب والرفع، كجواز الرفع في (الرحمن الرحيم) على الإخبار بإضمار مبتدأ، وجواز نصبه على المفعولية بإضمار فعل تقديره (أعني).

ويرى الباحث أنّ العوتبي في توجيهه لهذه المسألة يوافق ما ذكره المتقدمون؛ كالزجاج في جعل (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) صفات لله، وخفضها لأنها تناء على الله، فكان إعرابها إعراب اسمه،^(١) ووافق كذلك ما ذكره النحاس في قوله: "أَنَّ الرَّحْمَنُ نَعْتُ لِه تَعَالَى وَلَا يَنْتَى وَلَا يَجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، ويجوز النصب في (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) على المدح، والرفع على إضمار مبتدأ"^(٢).

• مسألة إتباع النعت بمثله في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى﴾ (الحشر ٢٤)، قال: ﴿الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾، فأتبع النعت بمثله لاختلاف اللفظين، كما يقال:

(عاقل لبيب)، واللب هو العقل، قال كعب بن سعيد الغنوي:

أَخِي مَا أَخِي لَا فَاحِشٌ عِنْدَ بَيْتِهِ *** وَلَا وَرِعٌ عِنْدَ اللَّقَاءِ هَيُوبٌ

^(١) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٥.

^(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٤٣-٤٤.

والورع هو الهيبوب، وكررهما لاختلاف اللفظين^(١). فوجّه إعراب الخالق على أنّه نعتٌ مرفوعٌ لله فهو مرفوعٌ مثله، وكذلك البارئ نعت ثان، واستشهد بقول كعب بن سعيد الغنوي (ورع هيبوب) على جواز اتباع النّعت بمثله؛ لاختلاف اللفظين، والورع هو الهيبوب.

• في قراءة: ﴿صِرَاطٌ عَلِيٌّ﴾ بالرفع^(٢) في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ (الحجر ٤١)،

قال: "وروي عن ابن سيرين، وقتادة، وقيس بن عباد، ﴿صِرَاطٌ عَلِيٌّ﴾، بإعراب (الياء)، يجعله نعتاً للصراط؛ أي: رفيعٌ شريفٌ"^(٣). فعلى هذه القراءة يوجه العوتبي إعراب (عليّ) بجعله نعتاً مرفوعاً للصراط، وعلى هذا التوجيه نجده يوافق الفراء، حيث قال الفراء: "وقرأ بعضهم: (هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ)، رَفَعُ يجعله نعتاً للصراط كقولك: صراطٌ مرتفعٌ مستقيمٌ"^(٤).

• في توجيه قول: الشماخ:

دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ *** مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

قال: "اللّعين نعتٌ للذنب في قول سلمة وقول ابن الأنباري، واللّعن من نعت الرجل"^(٥).

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٦٠٦.

(٢) هي قراءة أبي رجاء، وابن سيرين، وقيس بن عباد، وقتادة بن دعامة السدوسي، والضحاك، ويعقوب، وابن شرف، ومجاهد، وحמיד، وعمرو بن ميمون، وعمار بن أبي حفصة: (صراطٌ عليّ)، قال أبو الفتح: (عليّ) هنا كقولهم: كريم، وشريف. ينظر: ابن جني، المحتسب في تبیین شواذ القراءات، ج ٢، ص ٤٤. وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ٣٠١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١١٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٨٩.

(٥) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣٤٩.

فالعوتبي يرى أنَّ (اللعين) نعتٌ للرجل، فالرجل اسم مجرور و(اللعين) نعت له مجرور، وبهذا يخالف القول الذي أورده عن سلمة وعن ابن الأنباري في جعل (اللعين) نعتاً للذئب. وبالنظر إلى توجيه العوتبي وما ذكره بعض النحاة وبعض اللغويين من أقوال، نجد أنَّ المسألة فيها خلاف؛ فأبو عبيدة معمر بن المثنى يرى أنَّ (اللعين) نعتاً للذئب، قال: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)"، يريد: مقام الذئب اللعين كالرجل^(١)، فجعل اللعين نعتاً للذئب، وتبعه في ذلك ابن قتيبة حيث قال: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)"، أراد مقام الذئب اللعين، أي: الطريد كالرجل^(٢). وتبعهما كذلك ابن دريد، قال: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)"، وَوَجْهُ الْكَلَامِ: مَقَامُ الذَّئْبِ اللَّعِينِ كَالرَّجُلِ^(٣). كذلك قال بقولهم ابن خالويه حيث ذكر: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)"، اللعين نعت للذئب في قول سلمة^(٤). ونجد من المتأخرين من وافقهم كالسمين الحلبي، فقد جعل (اللعين) نعتاً للذئب، قال: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)"، أي: البعيد، وكانَّ وجهُ الكلام أن يقول: مقام الذئب اللعين كالرجل^(٥). أما المفضل بن سلمة فيرى (اللعين) نعتاً للرجل، قال: "اللَّعْنُ: الطَّرْدُ، ومعناه: كالرجل اللَّعِينُ؛ كالرجل المطرود، والمعنيان متقاربان"^(٦)، فهو يرى أنَّ (اللعن) هنا نعت الرجل، وتبعه في ذلك ابن الأنباري قال: "(مَقَامُ الذَّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ)" معناه: كالرجل المطرود^(٧)، فهو

(١) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٤٦.

(٢) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص ٢٧.

(٣) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ج ٢، ص ٩٤٩.

(٤) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٨.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون، ج ١، ص ٥٠١.

(٦) المفضل بن سلمة، الفاخر، ص ٨.

(٧) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٥٨.

يرى أنَّ (اللعين) تعني: المطرود، وهو نعت للرجل، ومن المتأخرين من تبعهم في ذلك، كابن يعيش في شرح المفصل، إذ أورد في إعراب البيت ما نصه: "(مَقَامُ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ) مقام: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف والذنب: مضاف إليه مجرور بالكسرة، كالرجل: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل (نفيت)، وهو مضاف، و(الرجل) مضاف إليه، والتقدير: نفيت مقام الذنب مشبهاً الرجل اللعين في ذلك"^(١). ونلاحظ مما تقدم أنَّ العوتبي ذكر أنَّ (اللعين) نعت للذنب في قول سلمة وابن الأنباري، ثم وجَّه (اللعين) على أنَّه نعت (للرجل)، فعلى توجيهه هذه فهو يخالف قول سلمة وقول ابن الأنباري، وبعد عرض الأقوال، نجد قوله يوافق رأي ابن الأنباري في جعل (اللعين) نعماً للرجل، فلم يذكر ابن الأنباري في روايته أنَّ (اللعين) نعت للذنب كما أوردها العوتبي، ويبدو أن العوتبي اعتمد على رواية ابن خالويه التي أوردها في (إعراب ثلاثين سورة)، والتي ذكر فيها قول سلمة، إلا أنَّ ابن خالويه لم يذكر قول ابن الأنباري الذي أورده العوتبي. ومن وجهة نظر الباحث يرى أنَّ القول الذي ذهب إليه المفضل بن سلمة وابن الأنباري والعوتبي وتبعهم في ذلك ابن يعيش، في جعل (اللعين) نعماً للرجل؛ هو القول الأقوى؛ لأن سياق البيت يقتضي معناه دلالياً، كذلك لموافقة قول كثير من اللغويين في تفسير معنى (اللعين) بالرجل الممسوخ، وهو ما يتخذ في المزارع كهيئة رجل يُنصبُ وسط المزارع تُسْتَطَرَد به الوحوش^(٢).

(١) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري: تحقيق: عبداللطيف بن محمد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة

للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٣، ج٢، ص١٧٦.

(٢) ينظر: الخليل، العين، ج٢، ص١٤٢. والجوهري، الصحاح، ج٦، ص٢١٩٦. والأزهري، تهذيب اللغة، ج٢، ص٢٤٠.

ب- العطف:

العطف كما عرّفه أبو الفداء صاحب حماة، والشريف الجرجاني بأنّه تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد^(١). ومن مسائل العطف التي عرضها العوتبي:

• مسألة عطف (وأرجلكم) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا

وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦)،

قال العوتبي: "قال الجبائي المقرئ: الجرُّ في: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ لقرب الجوار، والمعنى الغسل كما

قالوا: (جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبٍ)، والخراب من صفة الجحر لا من صفة الضَّب، فجرّه لقرب الجوار"^(٢). ثم

استشهد بقوله تعالى: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبراهيم: ١٨)، ثم قال: والعصف من صفة

الريح لا من صفة يوم، وإنّما جرّه لقرب الجوار. واستشهد كذلك بقول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثُبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِيهِ *** كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ^(٣)

قال: فخفض (مزملًا) على الجوار، ووجهه الرفع؛ لأنّه صفة (الكبير) لا من صفة (البجاد)^(٤). ثم استشهد

كذلك بقول الشافعي قال: "وقال الشافعي: وحدّ الرجلين بالكعبين، كما حدّ اليدين إلى المرفقين، وفائدة

(١) ينظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي: الكُنَاش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، ط١، المكتبة العصرية

للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ج١، ص٢٢٩. والشريف الجرجاني، التعريفات، ص١٥١.

(٢) العوتبي، الضياء، ج٥، ص٢٨٠.

(٣) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه، ينظر: ديوان امرئ القيس، ص٦٧.

(٤) العوتبي، الضياء، ج٥، ص٢٨١.

التحديد وجوب الغسل"^(١)، واستدل أيضا بقول ابن الأنباري: قال: "وقال ابن الأنباري: العرب تتبع اللفظة وإن كانت غير موافقة لها في المعنى، فخفضوا (الأرجل) على (الرؤوس) وهي خلافها في المعنى؛ لأنَّ الرؤوس تمسح والأرجل تغسل"^(٢)، واستدل كذلك بقول المفضل بن سلمة، قال: "وقال المفضل: قد قرئ في هذه الآية بالجرِّ والنَّصب، وعن عليٍّ أنَّه قال: {نزل الكتاب بالمسح والسَّنة بالغسل}^(٣)، وهذا تقوية للخفض"^(٤)، ثم قال: "والذي أختاره أنا الخفض لاطراد العربية مع قول علي"^(٥). ويرى الباحث أنَّ العوتبي في هذه المسألة ساق أكثر من رواية على قراءة الخفض بالجوار في (أرجلكم)، مع بقاء حكم الغسل في الأرجل، ثم رجَّح قراءة الخفض لاطرادها في العربية واتساقها مع قول سيدنا علي، وختم المسألة بقوله: (والله أعلم بصحة هذه الأقاويل)، وهذه العبارة ليست دليلاً على تراجع العوتبي عن ترجيحه، وإنَّما يوردها العلماء والفقهاء تورعاً من البتِّ في المسائل الخلافية.

• عطف (الحجِّ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (البقرة)

(١٨٩)، قال: ومعنى قوله تعالى: ﴿وَالْحَجِّ﴾؛ أي: مواقيت الحجِّ، والدليل على ذلك كسر الجيم لأنَّه معطوف على الناس بالواو^(٦). فقد وجَّه العوتبي إعراب (الحجِّ) بأنَّه معطوف على النَّاس بالواو، وهو

(١) العوتبي، المصدر السابق، ج ٥، ٢٨١.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٠٢. والطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي: شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد سيد

جاد الحق ومحمد زهري النجَّار، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤، ج ١، ص ٤٠.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٥) العوتبي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨٢.

(٦) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢١، ص ٧٦.

في هذا يوافق قول الأخفش الأوسط الذي قال: ﴿هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ﴾، فَجَرَّ (الْحَجَّ)؛

لأنَّه عطفه على (النَّاسِ) فانجرَّ باللام^(١). ووافق قول النُّحَّاس، قال: "لِلنَّاسِ خَفَضَ بِاللَّامِ، وَالْحَجَّ

عطف عليه، وهذه لغة أهل الحجاز"^(٢).

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٧٢.

(٢) النُّحَّاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٩٨.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية ومكملاتها:

الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، والفعل يتضمن حدثاً، فالحدثُ هو (الفعل) والمُحدثُ هو الفاعل، لذا فهي تتكون من ركنين أساسيين هما (الفعل والفاعل)، وقبل التطرق إلى الجملة الفعلية ومكملاتها نعرِّج أولاً على مفهوم ركنيها الأساسيين الفعل والفاعل، فالفعل كما عرفه أبو البركات الأنباري: "كُلُّ لَفْظَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى تَحْتَهَا مَقْتَرَنَ بَزْمَانٍ مُحْصَلٌ"^(١)، وعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "هو ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع ما دام قاطعاً"^(٢)، وعرفه الشهاب الأُبْدِيّ بقوله: "حَدُّ الْفِعْلِ: كُلُّ كَلِمَةٍ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا وَتَعَرَّضَتْ بِنَيْتِهَا لِلزَّمَانِ"^(٣). فالفعل ما دلَّ على معنى في نفسه، ولابد له من الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

أمَّا الفاعل: فقد عرفه أبو البركات الأنباري بقوله: "هو اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه"^(٤)، وعند الشريف الجرجاني هو: "ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به؛ أي على جهة قيام الفعل؛ ليخرج عنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله"^(٥)، وعند الشَّهاب الأُبْدِيّ هو: "ما أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ تَامٌّ فَارِغٌ غَيْرُ مَصْنُوعٍ لِلْمَفْعُولِ"^(٦).

(١) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٩.

(٢) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ١٦٨.

(٣) الشهاب الأُبْدِيّ، الحدود في النحو، ص ٤٤٠.

(٤) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ٧٨.

(٥) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ١٦٤.

(٦) الشهاب الأُبْدِيّ، الحدود في النحو، ص ٤٦٨.

وقد ظهرت لدى العوتبي مجموعة من الجمل الفعلية التي تناولها بالتحليل موجهاً فيها القول بحسب مقتضى السياق الذي وردت فيه، ومن تلك الجمل التي تناولها:

١- إضمار الفعل وحذفه في الجملة الفعلية:

إنَّ الإضمار والحذف من المسائل النحوية الشائكة بين النحاة، قال بها البصريون وردّها الكوفيون، وبعضهم يعتبر المصطلحين شيئاً واحداً، والبعض يفرق بينهما، فالإضمار كما يعرفه الشريف الجرجاني هو: "ترك الشيء مع بقاء أثره"^(١)، والحذف كما جاء عن بدر الدين الزركشي هو: "إسقاط جزء الكلام أو كُلهٍ لدليل"^(٢)، وقال الكفوي: "والإضمار: إسقاط الشيء لفظاً لا معنى...، والإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية، والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنية"^(٣)، وفي الفرق بينهما قال الزركشي: "الفرق بين الحذف وبين الإضمار: أنَّ شرط المضمَر بقاء أثر المقدّر في اللفظ"^(٤)، ويقول البابرتي: "والفرق بين الإضمار والحذف بقاء أثر المضمَر دون المحذوف"^(٥). وقد ظهرت لدى العوتبي بعض الجمل التي عالج فيها إضمار الفعل مثل:

(١) ينظر، الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٢٩.

(٢) الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٧، ج ٣، ص ١٠٢.

(٣) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت، ص ٣٨٤.

(٤) الزركشي، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٠٢.

(٥) البابرتي، محمد بن محمد بن محمود: العناية شرح الهداية، ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٠، ج ٥، ص ٧٠.

• نصب الفعل المضارع بعد الواو:

وجّه العوتبي الفعل (تأتي) في قول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

قال: "نَصَبَ الياء في (تأتي)؛ (لا تنه عن خلق وتأتي مثله)؛ لأنه نهى، والواو إذا كانت للنهي فهي تنصب"^(٢). فقد وجّه الفعل (تأتي) على أنه منصوب بـ(واو الصّرف) وهو مصطلح كوفي يقابله (واو المعية) عند البصريين، والشاهد في البيت في كلمة: (وتأتي) على أنّ الفعل منصوب وجوباً بعد الواو؛ لوقوعه في جواب النهي، ثم عضد البيت بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَهْنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ (محمدة٣)، وقد ذكر هذه المسألة في كتابه الإبانة بالتوجيه نفسه الذي وجّهه في الضياء، قال: "نَصَبَ (تأتي) على وجه النهي، ولم يجعله نسقاً"^(٣)، ومعناه أنّ الفعل (تأتي) كان من حقّه أن يُعرب بإعراب ما قبله، أي: بإعراب (تنه)، بأن يكون مجزوماً بـ(لا) الناهية، فلمّا دخلت عليه الواو صرفته إلى النصب، فأصبح فعلاً مضارعاً منصوباً بالواو، ونجده هنا يأخذ برأي الكوفيين بانتصاب الفعل المضارع بواو الصّرف، فقد قال الفراء: "إِنْ قُلْتَ: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرفُ كقول الشاعر:

(١) البيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، ونسبه العوتبي في الإبانة للمتوكل الكتاني، وينسب كذلك للأخطل. انظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي،

ص ٤٠٤. والخليل، الجمل في النحو، ص ٩٥. وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤١. والعوتبي، الإبانة، ج ٣، ص ٣٥٠.

(٢) العوتبي، الضياء، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) العوتبي، الإبانة، ج ٣، ص ٣٥٠.

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(١)

وهذه المسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، فالبصريُّون يرون أنَّ الفعل منصوب بأنَّ مضمرة بعد واو المعية، والكوفيُّون يرون انتصاب الفعل بواو الصِّرف^(٢).

• إضمار الفعل العامل:

ومن ذلك ما وجَّه به في إضمار الفعل العامل في قول لبيد بن ربيعة:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *** وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

قال العوتبي: "قال آخرون: إنَّ اسم الله تعالى هو الله ولا غير الله، وعند هؤلاء أنَّ هذه صفة له ولذاته؛ فأما إعرابه فيكون رفعًا، ومعناه الإغراء بعليكما، فلما قدَّم المُعْزَى به والمُعْزَى به لا يتقدم على عامله أضمرَ هذا، ويجوز النَّصْبُ على قوله إلزامًا اسمَ الله"^(٣).

فقد وجَّه العوتبي الرَّفْعَ في (اسم) في قول لبيد: (اسمُ السَّلَامِ عليكما)، ف(اسمُ) مبتدأ مرفوع بالضمة، هذا من جهة الإعراب، ومن جهة المعنى فمعناه (الإغراء) بإضمار فعل (أغريكما)، واسم مضاف والسَّلَام مضاف إليه مجرور بالكسرة، و(عليكما) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. فالمعنى عنده الإغراء بـ(عليكما)، ثم جَوَزَ النَّصْبُ في (اسم) بتقدير فعل (الزَّما)، والتقدير: (الزَّما اسمَ الله) فاسم هنا مفعول به للفعل (الزم)، وقد أورد المسألة في كتاب الإبانة، ووجَّه فيها توجيهًا آخر، حيث قال: "وإنَّما

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٤.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٤٢.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٥.

أراد: ثم السَّلام عليكما، وإنَّما أدخل (الاسم) زيادة في الكلام وتأكيداً^(١). ونلاحظ هنا أنَّ العوتبي يوجِّه القول في إعراب (اسم) إلى ثلاثة أقوال:

الأول: جواز الرِّفْع على الابتداء والمعنى الإغراء، مع من يقدم المغرَى به على عامله، وتقديره (أغريكما باسم السَّلام). والثاني: جواز النَّصْب على المفعولية، وتقدير: (الزما اسم الله). والثالث: على أنَّ (اسم) زيادة جاء للتوكيد.

فعلى الوجه الأول: نجده يقول بما قاله الطُّبري في تفسيره، وما ذكره الزَّجَّاجي في اشتقاق أسماء الله، فقد ذكرا أنَّ معنى (اسم الله عليكما)؛ أي: إلزما اسم الله وذكَّره، على وجه الإغراء، فرفع الاسم إذ أحرَّ الحرف الذي يأتي بمعنى الإغراء، وقد تفعل العرب ذلك إذا أحرَّت الإغراء وقدمت المغرَى به، وإن كانت قد تنصب به وهو مؤخر^(٢).

وعلى الوجه الثاني: نجده يقول بما قال به الطُّبري بجواز النَّصْب بتقدير (الزما اسم الله) إذا أحرَّ المغرَى به^(٣).

وعلى الوجه الثالث: القائل بأنَّ (اسم) لفظ زائد جيء به للتأكيد، نجده يقول بما قال به أبو عبيدة معمر بن المثنَّى، وما قال به الأخفش وابن جني في عدِّ (اسم) لفظة زائدة، وأنَّ معنى (بسم الله) هو (الله نفسه)، قال أبو عبيدة: "(بسم الله) إنَّما هو بالله؛ لأنَّ اسم الشيء هو الشيء بعينه، قال لبيد: إلى الحول ثم اسم

(١) العوتبي: الإبانة، ج ٢، ص ٤٥٤.

(٢) ينظر: الطُّبري، تفسير الطُّبري، ج ١، ص ١١٨-١٢٠. والزَّجَّاجي، اشتقاق أسماء الله، ص ٢١٧.

(٣) ينظر: الطُّبري، تفسير الطُّبري، ج ١، ص ١٢٠.

السَّلام عليكما"^(١)، وقال الأخفش: (اسم) صلة زائدة زيدت للتبرك، وأنَّ الأصل في التسمية أن تقول: (بالله)^(٢)، وتبعهما ابن جنِّي كذلك بقوله: " قال: (السَّلام عليكما)، وكذلك قال في قولنا (بسم الله): إنَّما هو (بالله) واعتقد زيادة اسم"^(٣)؛ إلا أنَّ العوتبي يرى الزيادة للتوكيد، والأخفش يراها للتبرك، ومن المتأخرين من تبعهم في عدِّ (اسم) لفظ مقحم زائد، كالزمخشري وأبي البقاء العكبري والجلال السيوطي^(٤).

ومن وجهة نظر الباحث يرى أنَّ العوتبي وجَّه المسألة بثلاثة أقول مختلفة:

التوجيه الأول: ما ذكره في كتاب الضياء، في رفع (اسم) على أنه مبتدأ، و(عليكما) خبره، والمعنى الإغراء، وهو ما قال به الطبري والزجاجي.

التوجيه الثاني: ما ذكره أيضا في الضياء، في جواز نصب (اسم) على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره (الزما اسم الله)، وهو ما ذكره الطبري في تفسيره.

التوجيه الثالث: ما ذكره في كتاب الإبانة، حيث عدَّ (اسم) لفظًا مقحمًا، وهو ما قال به أبو عبيدة معمر بن المثنى والأخفش وتبعهم فيه ابن جنِّي وغيره، ويعلل العوتبي زيادة (اسم) بأنَّها جاءت للتوكيد على القول القائل بأنَّ (اسم الله) هو الله بعينه، وأنَّ (اسم السَّلام) هو السَّلام بعينه.

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٦.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢.

(٣) ينظر: ابن جنِّي، الخصائص، ج ٣، ص ٣١.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٧٦. وأبو البقاء العكبري، البيان في عراب القرآن، ج ٢، ١١٦١. والسيوطي: شرح شواهد المغني،

تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د. ط، لجنة التراث العربي، د. ب، ١٩٦٦، ج ٢، ص ٩٠٢.

• نصب المصدر بفعل محذوف:

ومن توجيهات العوتبي في النَّصب على المصدر ما وجَّه به في نصب (سُبْحَانَكَ) في قوله تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ (البقرة ٣٢)، قال: "سُبْحَانُ مَنْصُوبٌ على المصدر، كأنَّكَ

قلت: سَبَّحْتُ اللهَ تسبيحًا، كما تقول العرب: كَفَّرْتُ عن يميني تكفيرًا^(١). ثم استشهد على ذلك بشعر نَسَبَهُ

إلى زيد بن عمرو بن نفيل:

سُبْحَانَ ذِي الْعَرْشِ سُبْحَانًا يُعَادِلُهُ *** رَبُّ الْبَرِّيَّةِ فَرْدٌ وَاحِدٌ صَمَدٌ

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَغُودُ بِهِ *** وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ

وجَّه العوتبي نَصَبَ (سُبْحَانَ) على المصدر؛ أي: سَبَّحْتُ اللهَ تسبيحًا، فنصب المصدر بفعل

محذوف تقديره (سَبَّحْتُ)، ويرى الباحث أَنَّ العوتبي يوافق ما ذهب إليه النُّحَاةُ المتقدمون، فقد ذكر

الخليل أَنَّ (سُبْحَانَ الله) تعني تنزيهاً لله عن كل ما لا ينبغي أن يُوصَفَ به، ونَصَبُ (سبحان) على تقدير

فِعْلٍ، بمعنى: (سَبَّحْتُ تَسْبِيحًا لله)^(٢)، كذلك قال سيبويه: (سُبْحَانَ الله)؛ أي: تسبيحًا لله، فنصب هذا على

(أَسْبَحَ الله تسبيحًا)^(٣). وتبعهم في ذلك الزجاج، إذ جعل (سبحان) منصوبًا على المصدر، والمعنى:

(أَسْبَحَ الله تسبيحًا)^(٤). ومن المتأخرين ممن تبعهم في ذلك أبو البقاء العكبري، إذ نصب (سبحان) على

(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣١٢.

(٢) ينظر: الخليل، العين، ج ١، ص ١٥١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٢٢.

(٤) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٣، ص ٢٢٥.

المصدر بفعل محذوف تقديره (سَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا)^(١). وهنا نجد العوتبي في توجيه نصب المصدر (سبحان) بفعل محذوف يذهب مذهب النُحاة المتقدمين، كالخليل، وسيبويه، والزجاج، وغيرهم.

• حذف الفعل لدلالة المعنى عليه:

ومن التوجيهات التي وجهها العوتبي في حذف الفعل ما ذكره في توجيه قولهم: (بِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ)، قال: "(بحمدك) أي: نبتدئ بحمدك، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه"^(٢)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٣)، فوجه القول بوجود فعل محذوف تقديره (نبتدئ)، ثم ساق الآية الكريمة استشهدًا على حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، وقد ذكر العوتبي هذا التوجيه في كتابه الإبانة قائلا: "(فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)؛ أي: وادعوا شركاءكم"^(٤)، فهو يقول بقول الفراء في إضمار فعل في الآية، ونصب الشركاء بفعل مضمر كأنك قلت: فأجمعوا أَمْرَكُمْ وادعوا شركاءكم^(٥). وهو يتابع في توجيهه هذا قول ابن الأنباري: أنَّ معنى قولهم: (بِحَمْدِكَ)؛ أي: بحمدك نبتدئ، وبحمدك نفتتح، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه^(٦).

(١) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٤٩.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٣١٣.

(٣) المصدر السابق، ج ٦، ص ٣١٣.

(٤) العوتبي، الإبانة، ج ١، ص ١٧٢.

(٥) ينظر: الفراء، معاني القرآن ج ١، ص ٤٧٣.

(٦) ينظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج ١، ص ٥٢.

• حمل (عليك) على معنى الشرط:

ومن توجيهاته في إضمار الفعل، ما وجّه به في حمل قول النبي صلى الله عليه وسلم: {عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ} ^(١)، رجّح فيه معنى الشرط، قال: "أنّ هذا الكلام مخرجه من الرسول صلى الله عليه وسلم؛ أي: (تربت يداك) (إن لم تفعل ما أمرتك)، وهذا حسن، وهو اختيار ثعلب والمبرد" ^(٢). فالعوتبي يرى في معنى الحديث تقدير فعل شرط مسبوق بأداته بمعنى (إن لم تفعل)، ف(إن) حرف شرط جازم، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، و(تفعل) فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، فهي جملة الشرط، وجملة (تربت يداك) من الفعل والفاعل جملة جواب الشرط، وقد رجّح هذا التقدير وقال: (وهذا حسن)؛ لأنّه اختيار ثعلب والمبرد، وهذا ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام في تفسير معنى الحديث، قال: "أراد: تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك" ^(٣)، وهو القول الذي يميل إليه الباحث؛ لمناسبة مقتضى حال السياق.

٢- مكملات الجملة الفعلية:

برزت لدى العوتبي بعض الجمل المتفرقة تحمل توجيهات في متعلقات الجملة الفعلية، ونقصد بهذه المتعلقات، أو المكملات، الفضلات التي لا تمثل أركاناً للجملة، كالمفعول به، والظروف، وغيرها، منها:

^(١) رواه البخاري بلفظ: "فَأُظْفِرَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ"، ينظر: البخاري، صحيح البخاري، ج ٧، ص ٧.

^(٢) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٢٢٣.

^(٣) الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام: الغربيين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط ١، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية

السعودية، ١٩٩٩، ج ١، ص ٢١٥.

• تحريك ياء المفعول به وتسكينها:

وجّه العوتبي جواز تحريك ياء المفعول به وتسكينها في كلمة (وجهي): في قول الشاعر:

وَوَجَّهْتُ وَجْهِي نَحْوَ مَكَّةَ قَاصِدًا *** وَشَايَعْتُ بَيْنَ الْأَكْرَمِينَ الْمُبَارِكَا^(١)

فقال: "يجوز أن تُسَكِّنَ الياء من وجهي، ويجوز فتحها"^(٢)، فَيَرى جواز تحريك الياء في (وجهي)، وعلى ذلك يكون إعراب (وجهي) مفعولاً به منصوباً وعلامة نصبه الفتحة المقدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة للياء، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. والظاهر أن العوتبي جَوَّز ذلك على ما ورد في قراءة الآية: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (الأنعام ٧٩)، وردت القراءة فيها بالفتح والسكون، فتحها نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وقرأ الباقر بالسكون^(٣)، وعلى ما استقر لدى النحاة من وجوب فتح (ياء) المتكلم وجوازه، ف(ياء) المتكلم تفتح وجوباً في أربعة مواضع^(٤) هي:

(١) البيت من الطويل للعباس بن مرداس السلمي، ورد بلفظ: (تَابَعْتُ بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ الْمُبَارِكَا)، وينظر: الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين: الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وبدر السعافين وبكر عباس، ط٣، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨، ج١٤، ص١٩٣. وفي البداية والنهاية بلفظ: (أَبَايَ نَبِيِّ الْأَكْرَمِينَ الْمُبَارِكَا)، ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي: البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٠هـ، ج٣، ص٥٨٣.

(٢) العوتبي، الضياء، ج٦، ٣١٨.

(٣) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج١، ١٧٥. وابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٤٧. والنشار، سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تحقيق: أحمد عيسى المعصراني، ط٢، دار النوادر للطباعة والنشر، الكويت، ٢٠١١، ج١، ص٣٧٩.

(٤) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨، ج٣، ص١٧٥.

أ- مع الألف المقصورة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾ (الأنعام ١٦٢).

ب- مع الاسم المنقوص، مثل: (أنت مُهْدِيٌّ).

ج- مع المثني، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ (نوح ٢٨).

د- بعد جمع المذكر السالم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ (إبراهيم ٢٢).

وما عدا هذه المواضع الأربعة فيجوز فيها الفتح أو التَّسْكِين تخفيفاً، وفي ذلك يقول ابن النَّاظِم في شرح الألفية: "وأما المقصور والمنقوص والمثني والمجموع على حده، فإذا أضيف شيءٌ منها إلى (ياء) المتكلم وجب فتح (الياء)، ويجوز في (ياء) المتكلم مضافة إلى غير الأربعة المستثنيات وجهان: الفتح والإسكان، والفتح هو الأصل، والإسكان تخفيف"^(١). ويرى الباحث أنَّ العوتبي وجَّه جواز النَّصْب أو التَّسْكِين في (وجهي) استثناساً بوجهين، الأول: تماشياً مع وجوه القراءة في الآية الكريمة ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾، والثاني: مع ما أجازته النُّحاة في تسكين ياء المتكلم في غير الوجوه الأربعة المذكورة.

• نصب الأوقات (الظرف) لأنها محل الأفعال:

نكر العوتبي سبب نصب (ليلة) في قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾ (البقرة ١٨٧)، فقال: "نصبت (ليلة) لأنها وقت، والأوقات منصوبة؛ لأنها محالٌ للأفعال وتكون فيها"^(٢)، فوجَّه النَّصْب في (ليلة) بأنها وقت والأوقات منصوبة، ومعنى قوله (أنها وقت) يعني أنها ظرف، فهي منصوبة على الظرفية،

(١) ابن النَّاظِم: بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك: شرح ألفية ابن مالك، ط١، دار الغدير للطباعة والنشر، قم، إيران، ١٤٣٨هـ،

ج١، ص٣٩٥.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١٠، ص٤٣٦.

وهو هنا يوجِّهُ القول على ما قال به النُّحاة السابقون من انتصاب الظرف، فقد قال سيبويه: "وتقول: مُطِرَ قومك اللَّيْلَ والنهارَ، على الظَّرْفِ"^(١)، فالظرف عنده منصوب، وكذلك قال الأخفش: "أما (حَوْلَهُ) فانتصب على الظرف، وذلك أَنَّ الظرف منصوب"^(٢)، كذلك قال به المفسرون كالثعلبي، فقد ذكر في تفسير الآية: "وقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾، وَلَيْلَةٌ: نصب على الظرف"^(٣)، ومن المتأخرين من تبعهم في هذا التوجيه، كالهمداني، فقال: ﴿لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾، (الليلة): ظرف^(٤)، وكذلك أبو البقاء العكبري الذي قال: "ليلة ظرف لِأَحَلَّ"^(٥)، وقال به أيضا السمين الحلبي^(٦). وقد علل العوتبي سبب انتصاب الأوقات بقوله: (أَنَّهَا محال للأفعال وتكون فيها)؛ أي أَنَّ هذه الأفعال مَحَلٌّ وقوعها في تلك الأوقات؛ وهذا قول البصريين؛ إذ يرون أَنَّ الظرف هو كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في)، وفي: حرف جر، وحروف الجر لا بُدَّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها تربط الأسماء بالأفعال، كقولك: (زيد أمامك، وعمرو وراءك)، معناه: زيد استقر في أمامك، وعمرو استقر في ورائك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه.^(٧)

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٦٠.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٥٤.

(٣) الثعلبي، تفسير الثعلبي، ج ١، ص ٣٩٠.

(٤) ينظر: الهمداني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط ١، دار الزمان

للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ٢٠٠٦، ج ١، ص ٤٥٨.

(٥) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١٥٤.

(٦) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ٢٩٢.

(٧) ينظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ج ١، ص ١٨٩.

• نصب المفعول به بعد فعل لم يُسمَّ فاعله:

وجَّهَ العوتبي جواز الرفع والنَّصب في كلمة (الحجّ) في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: {كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ} ^(١)، قال: "أي: عليكم بالحجّ، وهذه كلمة نادرة جاءت على غير القياس، وكتب عليكم الحج فيها لغتان: بالرفع والنَّصب، فالرفع على معنى: وجب عليكم وأمكنكم، والنَّصب على الإغراء" ^(٢). واستشهد على ذلك بشعر مُعَوَّر بن أوس بن حمار البارقى:

وَذُبَّانِيَّةٌ وَصَّتْ بَنِيهَا *** بِأَنْ كَذَبَ الْقَرَّاطِفُ وَالْقُرُوفُ

قال: أي: "عليكم بالقراطف فاغنموها وبالقروف" ^(٣). وقد أورد العوتبي المسألة في كتابه الإبانة ^(٤) بنفس التوجيه الذي ذكره في كتاب الضياء، ويظهر أنَّ العوتبي ذهب إلى ما ذهب إليه المتقدمون من علماء اللغة والنحو؛ كالخليل، والأخفش، وأبو عبيد، وغيرهم، فالخليل يرى أنَّ قوله: (كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ)، أي: وجب عليكم مرفوع بـ(وجب) ^(٥)، كذلك قال الأخفش: وقولهم: (كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ) يرفعون (الحجّ) بـ(كَذَبَ)، ومعناه (عَلَيْكُمُ الْحَجُّ)، نصب بأمرهم ^(٦). فهو يرى الرفع بـ(كَذَبَ)، ويرى النَّصب على الأمر بالإغراء،

^(١) ينظر: الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام: المصنّف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي، الهند، ١٩٨٣، ج٥،

ص١٧٢.

^(٢) العوتبي، الضياء، ج١١، ص١٤.

^(٣) العوتبي، الضياء، ج١١، ص١٤.

^(٤) ورد في الإبانة بلفظ: (كَذَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ)، ينظر: العوتبي، الإبانة، ج١، ص٢١٢.

^(٥) ينظر: الخليل، العين، ج٥، ص٣٤٨.

^(٦) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٢٨٦.

وقال به أبو عبيد القاسم بن سلام، فقد ذكر في غريب الحديث أنَّ معنى (كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ) معناه الإغراء بعلَيْكم؛ أي: عليكم به، وكان الأصل فيه أن يكون نصبًا؛ ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذًا على غير قياس^(١). لذا نجد العوتبي يوجه القول على ما قال به المتقدمون. أما قوله: (هذه كلمة نادرة جاءت على غير القياس) معناه: أنَّ الكذب في الأصل يراد به اختلاف ما لم يعلم ولم يسمع، وفعله متصرف على هذا المعنى، أما إذا أُريدَ به الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور فلا يتصرف، بل لم يستعمل منه في الإغراء إلا لفظ الماضي^(٢). فالذي تقتضيه القواعد في مثل (كذب عليكم الحج) أنَّ ذلك يكون من باب الإعمال؛ أي: إعمال الفعل، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلاً بـ(كذب)، وإذا انتصب ما بعد (عليك) كان منصوبًا بـ(عليك)^(٣). أمَّا قول العوتبي: فيها لغتان بالرفع والنصب، فهو يشير إلى أنَّ الرفع جاء على لغة من لغات العرب، والنصب على لغة أخرى، ويؤيد قول العوتبي قول الأعلام الشنتمري فيما ذكره عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب حيث قال: "وقال الأعلام: العرب تقول: (كذبك التمر واللبن) أي عليك بهما، وبعض العرب تنصب وهم مضر والرفع لليمن"^(٤)، وهذا يؤيد قول العوتبي: فيها لغتان.

(١) ينظر: القاسم بن سلام، غريب الحديث، ج ٣، ص ٢٤٨.

(٢) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان

محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م، ج ٤، ص ٢٠٣٧.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢٠٣٧.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ج ٤،

ص ٢٠٣٧.

٣- أوجه إعرابية في الجملة الفعلية:

بقيت لدى العوتبي بعض التوجيهات المتفرقة في إعراب الجملة الفعلية منها:

• إثبات نون النسوة في الفعل المضارع وإسقاطها:

أورد العوتبي علّة إثبات نون النسوة في الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ

يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الرِّجَالِ﴾ (البقرة ٢٣٧)، فذكر أنّ ثبوت النون في الفعل (يعفون)؛ لأنّه فعل

للنّسوان، والنّسوان بالنون في كل الأحوال، تقول: هنّ يضربن، ولن يضربن، ولم يضربن؛ لأنّك لو أسقطت

النون في الجزم والنّصب لم يستتب لها تأنيث، وإنّما قالت العرب لن يعفوا للقوم، ولن يعفوا للرجلين؛ لأنّهم

زادوا للاتّنين ألفاً ونوناً، فإذا أسقطوا نون الاتّنين للجزم أو للنّصب دلت الألف على الاتّنين، وكذلك واو

يفعلون يدل على الجمع، إذا أسقط النون جرّم أو نصّب^(١). فقد علل العوتبي سبب ثبوت النون في الفعل

المضارع الدال على النسوة للدلالة على التأنيث، وليفرقوا بينها وبين (يعفوا) الدالة على المثنى، أو الدالة

على جماعة الرجال، فلو أثبتت نون (يعفوا) في جمع القوم في حالتي النّصب والجزم لالتبس الأمر بينها

وبين نون (يعفون) الدالة على جمع النسوة؛ لذلك زادوا النون في (يعفون) للتفريق بينها وبين (يعفوا).

والظاهر أنّ العوتبي نقل تعليل الفراء في الفعل (يعفون)، فقد ذكر الفراء التعليل ذاته في الآية الكريمة^(٢)،

وكذلك ذكره ابن جني في تحديد علامة جمع الضمير المؤنث، فأشار إلى أنّ علامة جمعه (النون)، وهي

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٣٤٠.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٥٥.

مفتوحة في الأحوال الثلاث، في قولك: هُنَّ يَضْرِبْنَ، وأنتن تَضْرِبْنَ، ولم يَضْرِبْنَ، واستدل على ذلك بالآية الكريمة: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ على ثبوتها في الجمع^(١).

• الرفع بأكثر من وجه:

عرض العوتبي في الإعراب بأكثر من وجهٍ إعراب كلمة (الْوَصِيَّة) في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ١٨٠)، قال: ترفع الوصية بـ(كُتِبَ) اسم مالم يسم فاعله، قال الفراء: جعلته (كان كُتِبَ عليكم) في مذهب (قيل لكم)، فيكون حكاية، والحكاية رفع. واستدل بقول ذي الرمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غِيًّا *** فَقُلْتُ لِصَيْدَحٍ انْتَجِعِي بِلَالَا

فرفع النَّاس بالحكاية، وترفع الوصية بالصِّفَة، وهي اللام التي في الوالدين^(٢).

فالعوتبي يرى الرِّفْع في الوصية بأكثر من وجه، أولها: ترفع الوصية بالفعل (كُتِبَ)، فعل ما لم يسم فاعله، وعليه فالوصية نائب فاعل. والوجه الثاني: ما حكاه عن الفراء بقوله: (على مذهب قيل لكم)؛ أي أنه مبتدأ مرفوع على الحكاية، واستدل على قول الفراء بشعر ذي الرمة، والشاهد في البيت: (سمعت النَّاس) أنه حكاية ملفوظة؛ أي: إِنَّ القول الذي سمعته هو: (النَّاس ينتجعون غيًّا). وقد حكى الفراء: بَأَنَّكَ إِنْ شئت رفعت الوصية بـ(كُتِبَ)، وإن شئت جعلت (كُتِبَ)، بمعنى قيل؛ أي: على

^(١) ينظر: ابن جني، اللع في العربية، تحقيق: فايز فارس، دار الكتب والثقافة، الكويت، ١٩٧٢، ص ١٢٥.

^(٢) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٩، ص ١٤٤.

الحكاية، فترفع (الوصية)^(١). ونلاحظ أنَّ العوتبي قد قال بقول المتقدمين من النحاة كالفرّاء، إذ ذكر الفرّاء وجهي الرفع في (الوصية)، وذكر الزجاج جواز رفع الوصية بـ(كُتِبَ) فعل مالم يسمّ فاعله، وجواز رفعها على الحكاية^(٢)، وكذلك قال به النّحاس في جواز رفعها على الابتداء أو على أنها اسم مالم يسمّ فاعله^(٣)، وقد أورد السمين الحلبي ثلاثة أوجه للرفع في (الوصية): أحدها: أن يكون مبتدأ وخبره للوالدين، والثاني: أنه مفعول (كُتِبَ) والثالث: أنه مبتدأ وخبره محذوف^(٤). ويرى الباحث في توجيه العوتبي أنَّ الوصية جائز فيها الرفع بـ(كُتِبَ) فاعل مالم يسمّ فاعله، أو أنها مبتدأ مرفوع على الحكاية.

• اختلاف الإعراب لاختلاف القراءة:

عرض العوتبي مسألة اختلاف القراءة في إعراب (الكلالة) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ

يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (النساء ١٢)، قال: "يُقرأ (يُورَث) بفتح الرّاء وكسرها"^(٥)، فمن قرأ بالكسر فالكلالة مفعول به،

ومن قرأ بالفتح فالكلالة منوّن منصوبٌ على الحال^(٦). فذكر قراءتين في كلمة (يُورث) في الآية الكريمة،

(١) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج ١، ص ١١٠.

(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٢٥٠.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٩٣.

(٤) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص ٢٦١.

(٥) القراءة بالكسر المخفف هي قراءة الحسن البصري وأيوب بن تميم التميمي، والقراءة بالفتح هي قراءة الجمهور، وهناك قراءة بالكسر وتشديد

الراء، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي. ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥٠. ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات،

ج ١، ص ٢٨٢. وابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى

بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، د. ط، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، ج ٥، ص ٢٠٢.

(٦) العوتبي، الضياء، ج ١٩، صص ٣٤٠.

الأولى بكسر الراء، وهي قراءة الحسن البصري وأيوب بن تميم، وعلى هذه القراءة فـ(الكلالة) مفعول به وفاعله الرجل، والثانية بفتح الراء، وهي قراءة الجمهور، وعليها فـ(الكلالة) حال؛ أي: يورث كلاله، وهذا قول الأخفش، قال: "ولو قرأت (يُورِثُ) كان جيذاً، وتنصب (كلاله) على الحال أي: يورث كلاله كما تقول: يُضْرَبُ قَائِماً"^(١)، وكذلك قال به الزَّجَّاج، حيث جعل كلاله مفعولاً به على قراءة الكسر، وجعلها حالاً على قراءة الفتح^(٢). وقد تعددت أقوال النُّحاة في إعراب (الكلالة)؛ وذلك لاختلاف أقوال المفسرين في معناها، ومجمل هذه الأقوال: أحدها: أن تكون خبر كان، والثاني: أن تكون حالاً، والثالث: أن تكون مصدرًا على تقدير حذف مضاف، والرابع: أن تكون مصدرًا في موضع الحال، والخامس: أن تكون خبر كان على تقدير حذف مضاف^(٣). ونلاحظ فيما سبق تقارباً بين توجيه العوتبي وتوجيه الزَّجَّاج، فكلاهما وجَّها بالتوجيه نفسه في المسألة.

• توجيه العوتبي قراءة قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ (المائدة)

١١٢، فذكر أن قراءة الآية فيها خلاف بين القراء والمفسرين، فقد قرأ ابن عباس وعائشة - رحمهما الله - (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالتاء ونَصَبِ (رَبِّكَ)، وروي عن سعيد بن جبیر أنها تعني: هل تستطيع أن تسأل ربك؟ ورويت هذه القراءة عن علي كرم الله وجهه، ومعاذ بن جبل، والكسائي، وذكر القراء

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥٠.

(٢) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ٢، ص ٢٥.

(٣) ينظر: الطبري، تفسير الطبري، ج ٨، ص ٥٨. وابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ج ٥، ص ٢٠٢. والزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط ٣، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٧، ج ١ ص ٤٨٥. والعكبري، البيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٣٦.

أَنَّ معاذًا قال: أقرأني رسول الله: (هل تستطيع ربك، بالتاء)، وقرأ كثير منهم بـ(الياء)...^(١)، ثم ذكر العوتبي قول المفضل: بأنَّ القراء لم يجتمعوا على التاء وهم على خطأ، ثم قال: وهم على صواب والحمد لله^(٢). وقد ذكر ابن مجاهد هذا الخلاف في القراءة، قال: "واختلفوا في الياء والتاء، فقرأ الكسائي وحده، (هل تَسْتَطِيع رَبُّكَ) بالتاء ونصب الباء وَاللَّام مدغمة في التاء، وقرأ الباقر (بالياء) ورفع (الباء)"^(٣)، وقال الفراء بأنَّ قراءة (الياء) هي قراءة أهل المدينة وعاصم بن أبي النجود، والأعمش، ورؤي عن معاذ بن جبل بأنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم أقرأه (هل تَسْتَطِيع رَبُّكَ) بالتاء، وقال الفراء: وهو وجه حسن^(٤). وكذلك أوردها أبو علي الفارسي في الحجة فقال: قرأ الكسائي وحده بالتاء ونصب الباء، وقرأ الباقر بالياء ورفع الباء، ووجه قراءة الكسائي بـ(التاء) أَنَّ المراد: هل تستطيع سؤال ربك؟^(٥)، وذكرها ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها^(٦)، والأزهري في معاني القراءات^(٧). فمن قرأ (بالتاء) أضمر الفاعل، وجعل (رَبُّكَ) مفعولًا، ومن قرأ بـ(الياء) جعل (رَبُّكَ) فاعلاً. ويرى الباحث أَنَّ العوتبي خالف ابن سلمة في تخطئته للقراء في عدم اجتماعهم على قراءة (التاء)، وكأنَّ ابن سلمة يقول: بأنَّ اجتماع القراء على قراءة (الياء) خطأ، فردَّ عليه العوتبي قائلاً: (وهم على صواب والحمد لله).

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٦٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٧.

(٣) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٩.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥٢.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٣، ص ٢٧٣.

(٦) ينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج ١، ص ١٥١.

(٧) ينظر: الأزهري، معاني القراءات، ط ١، مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١، ج ١، ص ٣٤٣.

- ومن توجيهاته ما وجه به في قراءة قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة ١٢٥)،

قال: "روي أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم: أخذ بيد عمر رضي الله عنه، فلما أتى على المقام، قال

له عمر: هذا مقام سيدنا إبراهيم؟ قال: نعم، قال: ألا نتَّخِذه مصلى؟ فأنزل: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ

إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ بكسر (الخاء) على الأمر، وقرأ شيبه ونافع والضَّحَّاك بن مزاحم وابن كثير

﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بنصب (الخاء). قال المفضل كلاهما حسن إلا أنَّ الأول أحبُّ إليَّ للخبر والمرفوع^(١).

وجَّه العوتبي الخلاف في قراءة ﴿وَاتَّخِذُوا﴾، فمن قرأ بكسر الخاء، فهي على الأمر من فعل

الأمر (اتَّخِذُوا)، مستنداً بما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أمراً عمر بن الخطاب باتخاذ

مُصَلًّى من مقام إبراهيم، وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحزمة والكسائي، كما ذكر ابن

مجاهد^(٢)، وأبو علي الفارسي^(٣)، ثم وجَّه قراءة ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بنصب الخاء على الماضي (اتَّخِذُوا)،

بأنَّه معطوف على ما أضيف إليه، ومما يؤكد الفتح في (الخاء)؛ أنَّ الذي بعده خبر، وهو قوله:

﴿وَعِهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾^(٤) (البقرة ١٢٥)، ونسب العوتبي هذه القراءة إلى شيبه ونافع والضَّحَّاك

بن مزاحم وابن كثير؛ بينما نسبها ابن مجاهد وأبو منصور الأزهري إلى نافع وابن عامر^(٥)، ثم ذكر

استحسان المفضل لكلا القراءتين، وترجيحه للقراءة الأولى في قوله: (والأول أحبُّ إليَّ للخبر المرفوع).

(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٨٥.

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٧٠.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٧٠، والأزهري، معاني القراءات، ج ١، ص ١٧٤.

المبحث الثالث: الأدوات:

خصص الباحث المبحث الثالث من هذا الفصل للأدوات التي تناولها العوتبي في كتابه الضياء، والتوجيهات التي وجهها فيه، وقبل البدء في ذلك نعرّف أولاً مفهومها وماذا يقصد بها؟

استخدم الباحث مصطلح الأدوات بدلا من مصطلح الحروف؛ وذلك لشمولية المصطلح في الدلالة على هذه الأدوات؛ لأنّ من هذه الأدوات ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، فليس من الصواب إطلاق تسمية الحروف على جميع هذه الأدوات.

أولاً: مفهوم الحروف:

فالحرف كما يعرفه النُّحاة، هو ما دلَّ على معنى في غيره^(١)، أو بمعنى آخر هو كلُّ كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، لكن في غيرها^(٢)، ومعنى ذلك أنّ الحرف لا يفيد معنى كاملاً مستقلاً إذا ذكر وحده، وإنّما يدل على معنى في غيره؛ أي لا يفهم معناه إلّا إذا دخل في تركيب مع غيره (كالاسم أو الفعل)، وقد قسم النُّحاة الحروف إلى ثلاثة أقسام: قسم يختص بالأسماء كحروف الجرّ، وقسم يختص بالأفعال، كحروف النّصب وحروف الجزم، وقسم مشترك بينهما ك(هل)^(٣). وهناك تقسيمات أخرى للنُّحاة هي:

(١) ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٨٥.

(٢) ينظر: الشهاب الأُبَني، الحدود في النحو، ص ٤٤١.

(٣) ينظر: الشهاب الأُبَني، الحدود في النحو، ص ٤٣٨.

أ- **حرف عامل:** وهو على ضربين: ما يعمل في الاسم وما يعمل في الفعل؛ والعامل في الاسم على ضربين: أحدهما: ما يعمل عملاً واحداً نحو: (من، وإلى)، والثاني: ما يعمل عملين نحو: (إن، وليت). والعامل في الفعل كذلك على ضربين: أحدهما: ما يعمل في الجزم، نحو: (لم، وإن). والثاني: ما يعمل في النَّصب نحو: (أن، ولن).

ب- **حرف هامل:** وهو على ضربين: أحدهما: ما يدخل على الاسم والفعل، ولا يختص بأحدهما نحو، (هل، وبلى، وثم)، والثاني: ما صِيغَ فيما دخل عليه حتى صار كأحد أجزائه نحو: (لام التعريف، وسوف، وقد).

ج- **حرف عامل مرة وهامل أخرى:** وهو على ضربين: أحدهما: (لا) و(ما)، فإنَّها تعمل في لغة أهل الحجاز ولا تعمل في لغة تميم، والثاني: مثل: (حتَّى)، فإنَّها تعمل إذا كانت بمعنى (إلى) أو بمعنى (مع)، ولا تعمل إذا كانت للتعظيم أو للتحقير، ومثل: (لا) فإنَّها تعمل إن كانت نهياً أو نافية للجنس، ولا تعمل إن كانت جواباً لـ(هل)^(١).

ثانياً: مفهوم الأدوات:

الأدوات مصطلح شامل يضم الحرف وغيره من الأسماء والأفعال، ولعل أشمل تعريف متقدِّم له ما عرّفه به الجلال السيوطي بقوله: "وَأَعْنِي بِالأَدَوَاتِ الحُرُوفَ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ وَالظُّرُوفِ"^(٢)، ولم يكن هذا المصطلح حَدَثًا مُحدثًا وليد تطور علم المصطلح، بل كانت له ملامح في كتب المتقدمين، كالخليل، وسيبويه، والفرّاء، فقد وردت له إشارات في مواضع مختلفة من مصنفاتهم

(١) ينظر: ابن القوّاس، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض،

١٩٨٥، ج١، ص٢١٦.

(٢) السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ج٢، ص١٦٦.

ارتبطت بمعنى الحرف، أو ما عرف عندهم بـ(حروف المعاني)^(١). وقد برزت لدى العوتبي بعض المسائل في الأدوات، جاءت متناثرة في كتابه الضياء، وبعد حصر هذه الأدوات أمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى: الأدوات: (العمل والاستعمال)، والثانية: (معاني الأدوات) وعلى هذا التقسيم سيتناولها الباحث بالعرض والتحليل؛ مبينا طريقة العوتبي في عرضها، والتوجيهات التي يوجهها.

١- الأدوات: (العمل والاستعمال):

• حروف الاستفهام:

قال العوتبي: "حروف الاستفهام تسعة عشر حرفاً وهي: هل، والألف، وأين، وكيف، ومتى، وأنى، وما، ومن، وأي، وأيان، وما لك، وما شأنك، وما بك، ولعل، ولوما، ولولا، وهلاً، وكم، وماذا"^(٢)، ثم ذكر استعمال كل حرف من هذه الحروف، ابتدأها بـ(هل)، فنذكر أنها يستفهم بها عن الإخبار، ويكون جوابها بـ(نعم) أو (لا)، كقولك: هل قام زيد؟ فتجيب بـ(نعم) في حالة القيام، أو بـ(لا) في حالة النفي، ثم تحدث عن ألف الاستفهام قال: "فأما (الألف) فإنها تترجم عن (أي) وتكون (أم) مردودة عليها؛ كقولك: أيهما ضربت زيداً أم عمرًا؟ فيقع الجواب بأحد الاسمين، فإذا ابتدأت بها ولم تزد عليها (أم) وقع الجواب عنها بـ(نعم) أو (لا)؛ كقولك: أقام زيد؟ فيقول لك: (نعم) أو (لا)"^(٣). ومعنى قوله تترجم بها عن (أي)؛ أي تُستعمل في التعيين بين أمرين، وتدخل عليها (أم) فيجاب عنها بتحديد أحد الأمرين المشتركين في الفعل، أمّا إذا انفردت لوحدها؛ فيكون الجواب عنها بـ(نعم) في حال الإثبات، وبـ(لا) في حال النفي.

(١) ينظر: بلحاف، عامر فائل محمد، الخلاف النحوي في الأدوات، ط١، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٣-١٤.

(٢) العوتبي، الضياء، ج١، ص ٤١١.

(٣) المصدر السابق، ج١، ص ٤١١.

• دخول الهمزة على هل في الاستفهام:

ذكر العوتبي دخول (الهمزة) على (هل) في الاستفهام قال: "وقد تدخل (الألف) على (هل) في الاستفهام"^(١)، واستشهد على ذلك بشعر الأعشى:

أَهْلٌ يُكْذِبُ مَنْ أَدْلَى بِحُجَّتِهِ *** وَهَلْ يُكْذِبُ أُمْتَالِي إِذَا نَطَقُوا

نلاحظ في حديث العوتبي عن حرف الاستفهام (هل) أنه قال: (وقد تدخل الألف على هل في الاستفهام)، واستشهد ببيت الأعشى، والشاهد فيه أن الأعشى جمع بين أداتي استفهام في البيت، وقد ذكر العوتبي هذه المسألة في كتابه الإبانة فقال: "هل حرف استفهام؛ ودليل ذلك سكونه، والعرب تستفهم بحرف وحرفين"^(٢). واستشهد بالشاهد السابق نفسه، ثم قال: "قال: (أهل؟)، فـ(الألف) حرف، و(هل) حرف، فهذان حرفان، فقد جاءنا بالجميع في البيت"^(٣)؛ أي: أن الأعشى جاء بـ(هل) وبـ(الهمزة)، جمع بين أداتين في استفهام واحد؛ والمعلوم لدى النحاة عدم اجتماع استفهامين معاً في موضع واحد، وهذه مسألة تحتاج إلى تفصيل وإبانة قول العوتبي فيها، فالعوتبي يذكر أن العرب تستفهم بحرف وحرفين، وقد يفهم من قوله إجازة الاستفهام بحرفين، وقبل القطع بذلك لابد من النظر في أقوال المتقدمين من علماء اللغة، فقد استقر لدى النحاة عدم جواز اجتماع حرفين في استفهام واحد، فالخليل بن أحمد في بيت زهير:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١.

(٢) العوتبي، الإبانة، ج ٤، ص ٥٦٧.

(٣) العوتبي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٥٦٧.

وَذِي نَسَبٍ نَأٍ بَعِيدٍ وَصَلْتَهُ *** بِمَالِكَ لَا يَذِرِي أَهْلًا أَنْتَ وَاصِلُهُ^(١)

علل ذلك بأنه اضطرار، وقال بأنَّ (هل) حرف استفهام، و(الألف) حرف استفهام آخر، ولا يستفهم بحرفين في موضع واحد^(٢). وتبعه الأزهري فقال: "وقول زهير: (أَهْلٌ أَنْتَ وَاصِلُهُ)، اضطرار؛ لِأَنَّ هَلْ حرف استفهام، وكذلك الألف، ولا يستفهم بحرفي استفهام"^(٣)، ونلاحظ أَنَّ الأزهري يعلل بتعليل الخليل، بعدم جواز اجتماع حرفي استفهام معاً في معنى واحد، وهو ما سار عليه جمهور النُّحاة فيما بعد، وإنَّ اجتماع حرفان في الشعر؛ فيعللون ذلك اضطراراً. أما أبو العباس المبرِّد فيرى أَنَّ (هل) حرف استفهام نحو قولك: (هل جاء زيد؟)، وقد تكون بمنزلة (قد)؛ لأنها تخرج عن حدِّ الاستفهام إذا دخلت عليها حروف الاستفهام، نحو قولك: (أَمْ هَلْ فعلت؟)، وتعنى: (أقد فعلت؟)، ثم قال: "وإنَّ احتاج الشاعر إلى أَنْ يلزمها الألف فعل"^(٤)، كما قال الشاعر:

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا *** أَهْلٌ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ^(٥)

وتبعه في هذا ابن جني، فرأى استحالة اجتماع حرفي استفهام لمعنى واحد، وعلل اجتماع (هل) مع حروف الاستفهام؛ لخروجها عن معنى الاستفهام إلى معنى الخبر، فقال في البيت السابق:

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ينظر: شرح ديوان زهير، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٤، ١٤٣.

(٢) ينظر: الخليل، العين، ج٣، ص٣٥٢.

(٣) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ج٤، ٢٣٨.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ج١، ص٤٣.

(٥) البيت من البسيط لزيد الخيل الطائي، ينظر: ديوان زيد الخيل، تحقيق: أحمد مختار البزرة، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥٥.

"ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على (هل)، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاق همزته؛ لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر"^(١). فابن جني يرى استحالة اجتماع حرفي استفهام في موضع واحد، و(هل) في هذا الموضع خرجت من معنى الاستفهام إلى معنى (قد)، أي: (أقد رأونا؟). كذلك نرى السيرافي يوجه بتوجيه المبرد في دخول (ألف) الاستفهام على (هل)، ويعلل التعليل نفسه، قال: "(هل) وإن كانت استفهامًا، تدخل عليها (ألف) الاستفهام فيما ذكره أبو العباس المبرد، ولا تقع في مواقع الألف كلها، وإنما لها مواضع مخصوصة"^(٢). وبالنظر في أقوال النحاة نجدهم لا يجيزون اجتماع حرفي استفهام في موضع واحد؛ بل استحالة أن يكون ذلك، وإن وجد فإنهم يعللون ذلك بالاضطرار، أو خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى الخبر. وبالرجوع إلى قول العوتبي فإننا نجده قولًا يحتمل عدة أوجه، فهو لم يعلل جواز اجتماع استفهامين إن وجد كما علل الخليل للاضطرار، ولم يقل باستحالة اجتماعهما كما قال ابن جني، أو علل خروج الاستفهام إلى معنى الخبر كما قال المبرد؛ لذلك يمكن أن يحمل معنى كلامه على وجهين:

الوجه الأول: في قوله: (وقد تدخل الألف على هل في الاستفهام)، فمن معاني دخول (قد) على الفعل المضارع إفادة معنى التقليل، ومعناه أن (هل) قد تدخل عليها (الألف) أحيانًا، وإن وجد ذلك فيمكن حمله على الاضطرار كما علل الخليل، أو حمله على تأويل ابن جني والمبرد في الخروج على معنى الخبر، وهو القول الذي ذكره في الضياء.

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٩٥.

الوجه الثاني: جواز اجتماع حرفي استفهام في كلام العرب من غير اضطرار ولا خروج عن معنى الاستفهام، ويفهم ذلك من قوله: (والعرب تستفهم بحرف وبحرفين)، ومن قوله في بيت الأعشى: (فقد جاء بالجمع في البيت)، وهو القول الذي ذكره في الإبانة، وهذا الرأي له وجه في العربية، فالاستفهام معنى من المعاني له أدواته الدالة عليه، وهذه المسألة لها نظير في اللغة، فنجد مثلاً دلالة التوكيد في الكلام تجتمع لها المؤكدات متتالية في موضع واحد، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ (الذاريات ٢٣)، فاجتمع القسم و(إنَّ)، ثم اللام المزلحقة، وكلها مؤكدات في موضع واحد، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف ١١١)، ففي (لقد) اللام للتوكيد، أو موطئة للقسم، و(قد) للتحقيق، وكل ذلك مؤكدات في موضع واحد، ويرى الباحث أنَّ رأي العوتبي - وإن خالف فيه الجمهور - فله وَجْهٌ في العربية.

• دخول همزة الاستفهام على (لا):

تحدث العوتبي عن دخول همزة الاستفهام على (لا) في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك ١)، قال: "فهي (لا) أُدْخِلْتُ عَلَيْهَا (أَلَف) الاستفهام كما يقول: أليس يعلم؛ فليس للنفي، وكذلك (لا) للنفي"^(١)، فوجّه دخول (الهمزة) على (لا) على أنَّه استفهام كما يقول: (أليس يعلم)؟ ف(ليس) حرف نفي وكذلك (لا)، والمعنى في الآية استفهام لغرض الإنكار، أي: أليس يعلم ما في صدوركم ويعلم سرهم ونجواكم، وذكر أبو جعفر النَّحَّاس أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، تقديره:

(١) العوتبي، الضياء، ج ١٣، ص ٣٩٤.

ألا يعلم من خلقها سرّها وعلايتها وهو اللطيف الخبير^(١). وجاء في تفسير ابن أبي زمنين أنّ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، هو على الاستفهام؛ أي: هو خلقكم، فكيف لا يعلم سرّكم وعلايتكم^(٢)، كذلك فسرّه السّمعاني بأنّه استفهام بمعنى الإنكار والتوبيخ، ومعناه: ألا يعلم من في الصدور من خلق الصُّدُور^(٣). فالعوتبي لم يخرج في توجيهه عمّا وجّه به النُّحاة والمفسرون في دخول همزة الاستفهام على (لا) في الآية الكريمة، وحمل معنى الآية على الاستفهام والنفي والإنكار.

• كسر باء البسملّة:

مما ذكره العوتبي في عمل حروف الجر، كسر الباء في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(الفاتحة ١)، علل الكسر بأنّ الباء لا تعمل إلا جرّاً، وكسرت اتباعاً لعملها، وأنّ (بسم الله) مجرورة بباء الصفة وهي زائدة، قال: "والدليل على أنّ الباء زائدة فإنّك تقول في التصغير (سُمِّيَ)، فتذهب الباء، والباء في التعويض عن الألف، وذلك أنّك تقول: (اسم الله)، وهذا دليل ذلك"^(٤). علل العوتبي سبب عمل الباء جرّاً؛ بأنّ الباء لا تعمل إلا جرّاً، وكسرت اتباعاً لعملها، وأنّ (بسم الله) مجرورة بالباء الزائدة، وهي زائدة لأنّها عوض عن (الألف) المحذوفة في (اسم الله)، ثم علل سبب عملها جرّاً بعلّة صوتيّة نقلها عن أبي زكريا الفراء، قال: كسرت هذه الباء التي في (بسم الله)؛ لأنّه إذا همّ الإنسان بالكلام تحرّك القلب،

(١) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ٤، ص ٣٠٩.

(٢) ينظر، ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز، ج ٥، ص ١٣.

(٣) ينظر: السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي: تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، ط ١، دار الوطن، الرياض،

١٩٩٧، ج ٦، ص ١١.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٢.

فإذا تحرَّك القلب تحرَّك اللسان، واللسان بُني على الحركة، فأوَّل ما يخرج من فيك متحرِّكٌ، فقلت (بسم الله) فأخرجته من فيك إلى أخف الحركات وهي الكسرة^(١). نجد العوتبي يعلل انكسار (الباء) في (بسم) بتعليين، الأول: (علَّة اتباع) لعملها، فهي لا تعمل إلَّا جرًّا، وقد ذكره ابن خالويه قال: "(بسم) جرُّ بباء الصِّفَّة وهي زائدة"^(٢)، والتعليل الثاني: كسر الباء لعلة صوتية، وهو الذي ذكره عن أبي زكريا الفراء في أنَّ أول ما يخرج من اللسان متحرك؛ فأخرج الباء على الكسر، وهي أخف الحركات.

• استعمال لام الاستغاثة والتعجب:

قال العوتبي: "ولام الاستغاثة مفتوحة"، واستشهد على ذلك بشعر ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي:

يا لَقُومِي لا مُنْجِي مَنَ الْهَرَمِ *** أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ^(٣)

ثم قال: "ولام التعجب مفتوحة كقولك يا لَزِيد!،"^(٤)، وعلَّق المحقق في هامش الصفحة على لام التعجب قائلاً: "في النسخ (مكسورة) والصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّ (لام) التَّعْجُب تكون مفتوحة لا مكسورة"^(٥)، ويبدو أنَّ المحقق لاحظ خطأ فأصلحه، ولا يبدو أنَّ العوتبي أخطأ كما أشار المحقق، لأنَّ هناك من ذكر أنَّ

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٦٣.

(٢) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٩.

(٣) لم يجد الباحث من أورد البيت بهذا اللفظ، رغم تتبعه في أغلب المصادر إلَّا العوتبي، فقد ورد في المصادر بلفظ: (يا لَيْتَ شَغْرِي أَلَا مُنْجِي مِنَ الْهَرَمِ *** أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ). فربما اطَّلَع عليه العوتبي في مصادر لم تصل إلينا. ينظر: البحتري، حماسة البحتري، ص ٤٠٧. والسُّكْرِي، شرح أشعار الهذليين، ج ١، ص ١١٢٢. وابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م، ج ٣، ص ١٠٩. وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٧٤. والبغدادى، خزانة الأدب، ج ١١، ص ٦٢.

(٤) ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١، ص ٢١٥.

(٥) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، هامش ص ٣٩٥.

(لام) التعجب مكسورة، فقد ذكر المبرد في المقتضب في لام المدعو ولام المدعو إليه ما نصه: "فَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى شَيْءٍ فَالْأَمَّ مَعَهُ مَكْسُورَةٌ تَقُولُ يَا لِلْعَجَبِ وَمَعْنَاهُ يَا قَوْمَ تَعَالَوْا إِلَى الْعَجَبِ فَالتقدير يا قوم للعجب أَدْعُو"^(١)، وذكره أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه قال: " فلما كان المدعو والمدعو له يقعان في لفظ النداء، قوى اللبس بينهما إلا بفصل، ففتحوا اللام من أحدهما، وبقيها من الآخر على حالها، وربما كان الشيء الواحد يصلح فيه المعنيان جميعا، يقولون: (يا للعجب) و(يا للعجب)، فإذا قالوا: (يا للعجب) بكسر اللام، فكأنك قلت: (يا قوم تعالوا للعجب)، فهو بمنزلة المدعو إليه"^(٢)، وذكر الأزهري عن الكسائي قوله: "تقول العرب: يَا لِلْأَفِيكَةِ، وَيَا لِلْأَفِيكَةِ بِكسر اللام وَفَتْحِهَا؛ فَمَنْ فَتَحَ الْأَمَّ فَهِيَ (لَامٌ) الاستغاثة، وَمَنْ كَسَرَهَا فَهِيَ تَعَجُّبٌ"^(٣). وقد أورد العوتبي هذه المسألة أيضًا في كتابه الإبانة قال: "ويقولون: يا لزيد لعمر، فتحت (لام) زيد لأَنَّكَ استغثت به، وكسرت (لام) عمرو لأَنَّكَ استغثت منه. ولام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخر المنادى...، ولام التَّعَجُّب مفتوحة ينصب ما بعده"^(٤) فوجه انفتاح (لام) الاستغاثة، في قولك يا لزيد لعمر، فإذا استغثت بزيد فتحت (اللام)، ويكون زيد مستغاثًا به، وكسرت (اللام) في عمرو، فيكون عمرو مستغاثًا له، ثم وجه انفتاح لام التَّعَجُّب. وهذا قول الخليل؛ فقد ذكر الخليل في لام الاستغاثة ما نصه: "تقول في الاعتزاء: يا لفلان، يا لتميم بنصب اللام، إِنَّهَا لَامٌ مُفْرَدَةٌ، وَلَكِنَّهَا تُنْصَبُ فِي الَّذِي يُنْدَبُ، وَتُكْسَرُ فِي الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ"^(٥)، ومعناه أَنَّهَا مفتوحة مع

(١) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٥٤.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٩٠.

(٣) الأزهري، التهذيب، ج ١، ص ٢١٥.

(٤) العوتبي، الإبانة، ج ٤، ص ١٧٥.

(٥) الخليل، العين، ج ٨، ص ٣٥٩.

المستغاث به، ومكسورة مع المستغاث له، وقال سيبويه في باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة "وذلك في الاستغاثة والتعجب، وذلك الحرف (اللام) المفتوحة، ...، وقالوا: يا للعجب يا للماء، لما رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً"^(١). وتبعه في ذلك المبرد قال: "فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة ف(اللام) معه مفتوحة، تقول: يا للناس ويا لله، فإن دعوت إلى شيء ف(اللام) معه مكسورة، تقول: يا للعجب، ومَعْنَاهُ: يا قوم تَعَالَوْا إِلَى الْعَجَب"^(٢). فالقول بانفتاح (لام) التعجب قول البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد، وهو ما سار عليه جمهور النحاة، وتبعهم المتأخرون كأبي حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب قال: "و(لام) المستغاث به، والمتعجب به مفتوحة، ومذهب سيبويه أنها ليست زائدة، وتتعلق بفعل النداء، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء، و(لام) المستغاث لأجله على أصلها من الكسر"^(٣). وقد ذكر الأزهرى أن الكسائي يرى أن (لام) الاستغاثة مفتوحة و(لام) التعجب مكسورة، قال: "قال أبو عبيد عن الكسائي: تقول العرب: يا للأفيكة، ويا للأفيكة، بكسر (اللام) وفتحها؛ فمن فتح اللام فهي (لام) الاستغاثة، ومن كسرهما فهي تعجب، كأنه قال: يا أيها الرجل اعجب لهذه الأفيكة"^(٤). وكذلك روى أبو مسحل الأعرابي قال: "ويقال في الاستغاثة: يا لتميم، ويا لكدّة، ويا لقوم، وما أشبهه، ف(اللام) فيه منصوبة، ويقال: يا للبدية، ويا للأفيكة، ويا للفليقة، ويا للبهيتة، ويا للأثيمة، ويا للعجبية، وهذه الدواهي،

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٧.

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٢٥٤.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢٢١.

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١، ص ٢١٥.

وذلك في التَّعجب من الشيء، وهذه التي يقال لها (لام) التَّعجب، ومعناه يا هؤلاء اعجبوا لهذا^(١). غير أنَّ هذه الروايات ليست على القول المشهور لدى النُّحاة، فلم ينص الكسائي صراحةً على انكسار لام التَّعجب حسب ما توفر للباحث من مصادره. ونلاحظ مما تقدم أنَّ القول بانفتاح (لام) التعجب (ولام) الاستغاثة هو القول المشهور لدى جمهور النُّحاة؛ ويرى الباحث أنَّ العوتبي في هذه المسألة وجَّه بتوجيهين مختلفين، الأول بانكسار لام التعجب، وهو ما ذكره في الضياء أصلاً قبل تدخل المحقق في تغيير النص، والثاني بانفتاح لام التعجب، وهو ما ذكره في الإبانة ووافق فيه النُّحاة الأوائل كالخليل وسيبويه والمبرد، في انفتاح (لام) التعجب و(لام) الاستغاثة.

• (يا) النِّداء بين الإثبات والإسقاط:

ذكر العوتبي في نداء الرَّب، بإسقاط (الألف واللام)، والنداء بـ(يا)، وبغير (يا) النِّداء، قال: "ويقال في الدعاء: يا رب، بإسقاط (الألف واللام)، وقد يقال في النِّداء رب"^(٢)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِ أَنْظِرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: ١٤٢)، ثم قال: "وقد جاء في القرآن بالياء في النداء، ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان: ٣٠)، معناه الإضافة إلى ياء المخبر

عن نفسه، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "وبنو تميم يقولون: يا ربُّ، وأنشد:

يا رَبُّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ *** فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ

(١) أبو مسحل، عبد الوهاب بن قريش الأعرابي: نواذر أبي مسحل الأعرابي، تحقيق: عزّة حسن، ط ١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،

١٩٦١، ج ١، ص ٤٤.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٩.

ولا يضيفون بالياء، وربما أضيف إلى الجمع: يا ربنا، وربنا، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ (آل عمران ١٤٧)، وإنما حذفوا (الألف واللام) عند الدعاء؛ لأن كل شيء فيه (ألف ولام) لا يدعى بـ (يا)، وإنما بـ (يا أيها) المخاطب المشاهد المدرك، والله تعالى لا يدركه مخلوق ولا يشاهده، فحذفت (الألف واللام) عند ذلك للدعاء^(١). نصّ العوتبي على عدم اجتماع (يا) النداء مع المنادى المعروف بـ (أل) التعريف، وهذا معنى قوله: ويقال في الدعاء يا رب، بإسقاط (الألف واللام)، فالعرب لا تدخل حرف النداء (يا) على المعروف بـ (أل)؛ إلا ما أجازوه في لفظ الجلالة (الله)، وهو قول الخليل، قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن (الألف واللام) إنما منعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة"^(٢)، وقال في موضع آخر: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسمًا فيه (الألف واللام) البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه (الألف واللام) لا يفارقانه، وكأن الاسم والله أعلم (إله)، فلما أدخل فيه (الألف واللام) حذفوا الألف وصارت (الألف واللام) خلقًا منها، فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف"^(٣). وقال الزجاجي: "وليس في العربية اسم في أوله (الألف واللام) دخل عليه حرف النداء إلا قولهم (يا الله اغفر لنا)"^(٤)، وقد وجه العوتبي بتوجيه سيبويه، ثم ذكر جواز القول في الدعاء بإسقاط (يا) النداء، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾، أو بإثبات (يا) النداء كما في قوله تعالى: ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾،

(١) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٥٧٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٩٧.

(٣) سيبويه، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(٤) الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ٥٢.

ثم أورد رواية أبي عبيدة معمر بن المثنى بالاستشهاد بشعر رؤية بن العجاج على إثبات (يا) النداء في دعاء الرّب في لغة بني تميم. ويبدو أنّ العوتبي متأثر في توجيهه بقول البصريين في عدم جواز نداء المعرفة (بأل) إلّا للضرورة الشعرية، وهو القول المشهور عند جمهور النحاة، على خلاف رأي الكوفيين القائل بجواز نداء المعرفة (بأل) من غير ضرورة شعرية^(١).

• أَوْجُهُ (إِنَّ وَأَنَّ) فِي إِعْرَابٍ: (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)

عمل (إِنَّ) و (أَنَّ) متعلق بنوع ما تدخل عليه في الجملة؛ ف(إِنَّ) حرف ناسخ يدخل على الجملة الاسمية، فينصب الاسم ويسمى اسمه، ويرفع الخبر ويسمى خبره، أمّا (أَنَّ) فهو حرف نصب ومصدر، يدخل على الجملة الاسمية فيحولها إلى مصدر مؤول. وقد عرّف سيبويه كلّاً منهما والفرق بينهما فقال: "أما (أَنَّ) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أَنَّ الفعل صلة (لأنَّ) الخفيفة وتكون (أَنَّ) اسماً، ألا ترى أَنَّك تقول: قد عرفت (أَنَّك) منطلق، ف(أَنَّك) في موضع اسم منصوب كأنَّك قلت: قد عرفت ذاك. وأمّا (إِنَّ) فإنَّما هي بمنزلة الفعل، لا يعمل فيها ما يعمل في أَنَّ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون (إِنَّ) إلا مبتدأة"^(٢).

فمواضع (إِنَّ) تختلف عن مواضع (أَنَّ)، فالمكسورة لها مواضع منها:

- ١- موضع الابتداء: نحو قولك: إِنَّ زيدا منطلق.
- ٢- موضع الحكاية بعد القول: نحو قولك: قلت إِنَّ زيدا منطلق.
- ٣- موضع دخول اللام في الخبر: نحو قولك: قد علمت إِنَّ زيدا لمنطلق.

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٢٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١١٩-١٢٠.

وأما المفتوحة: فهي مع ما بعدها بمنزلة المصدر، ولا بد من أن يعمل فيها ما يعمل في الأسماء نحو: (يسرني أنك خارج) كأنك قلت (سرني خُروجك) فموضع (أنّ) هنا رفع، يرتفع موضعها كما يرتفع المصدر، وتقول: (أكره أنك مُقيم) فيكون موضعها نصبًا كأنك قلت: (أكره إقامتك). ومثل هذا قولك (من لي بأنك راحل)؛ أي: (من لي برحيلك)، فيكون موضعها مجرورًا كالمصدر، وعلى ذلك فالمفتوحة بمعنى المصدر، والمكسورة بمعنى الاستئناف وما جرى مجراه^(١).

ذكر العوتبي أوجه (أنّ وإنّ) في توجيه إعراب جملة: (أشهد أنّ محمدًا رسول الله)، قال: "في قولهم (أشهد أنّ محمدًا رسول الله) ثلاثة أوجه؛ المُجمَع عليه: (أشهد أنّ محمدًا رسول الله)، ويجوز في العربية: (وأشهد إنّ محمدًا لرسول الله)، (وأشهد إنّ محمدًا رسول الله)، على معنى أقول: إنّ محمدًا"^(٢). فالتوجيه الأول: بفتح همزة (أنّ) يكون إعراب الجملة: أشهد: فعل مضارع مرفوع، وأنّ: حرف توكيد ونصب، ومحمدًا: اسمه منصوب، ورسول: خبره مرفوع، وهو القول المشهور والذي أشار إليه العوتبي بقوله: (والمجمع عليه). والثاني: بكسر همزة (إنّ)، فيكون تقديره: (وأشهد إنّ محمدًا لرسول الله)؛ وهذا على تفسير معنى (أشهد) بمعنى (والله)، وهو كما ذكر سيبويه في تعليل قولهم: (أشهد إنّّه لمنطلق)، قال: "أشهد بمنزلة قوله: والله إنّّه لذهاب، و(إنّ) غير عاملة فيها (أشهد)؛ لأنّ هذه (اللام) لا تلحق أبدًا إلّا في الابتداء"^(٣)، وهذه (اللام) لا تدخل إلّا في الخبر، فلما دخلت (إنّ) المثقلة لزم تأخير (اللام) إلى الخبر، وكان الأصل: (لإنّ زيدًا منطلق)، فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، فكره اجتماعهما،

(١) ينظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي: منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د. ت، ص ٥٧-٥٨.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ١٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٦٤.

فأخرت (اللام) إلى الخبر، فصار جملة من مبتدأ وخبر^(١). والوجه الثالث: أشهد إنَّ محمدًا رسول الله، على معنى أقول: إنَّ محمدًا؛ أي: أقول إنَّ محمدًا رسول الله؛ لأنَّ (أشهد) فيها معنى القول أو ما يشبه القول والتصريح؛ لذلك يمكن أن تدخل بعدها إنَّ، والقول فيه معنى الإخبار، فهو مناسب لمعنى التوكيد في (إنَّ)؛ لذا قُدِّر القول فيها على الحكاية، وهذا ما حكاه سيبويه والمبرد من جواز مجيء (إنَّ) بعد القول على معنى الحكاية وتكون مبتدأة^(٢). ونلاحظ هنا موافقة العوتبي لإجماع الجمهور في الوجه الأول القائل بانفتاح همزة (أَنَّ)، وموافقة لقول سيبويه والمبرد في الوجهين الآخرين من انكسار همزة (إنَّ).

• عمل (أَنَّ) الخفيفة:

وجه العوتبي عمل (أَنَّ) الخفيفة والثقيلة في قول أبي محجن الثقفي:

وَلَا تَدْفِنَنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي *** أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أُدْفِقُهَا^(٣)

قال: "رفع (أَنَّ لا أدْفِقُها) بمعنى: أَنِّي لا أدوقها، وإذا كانت أَنَّ الخفيفة بمعنى الشديدة مع اسمها نَصَبَ بها، وَرَفَعَ إذا أراد: فَإِنِّي أعلم أَنَّنِي لا أدوقها"^(٤). فوجَّه الرفع في (لا أدوقها) على تقدير ضمير متكلم (أَنِّي)؛ فتكون: أَنَّ واسمها، وجملة (لا أدوقها) خبره، ثم وجَّه جواز النَّصَب في قوله: (إذا كانت بمعنى الشديدة مع اسمها نصب بها)؛ أي: إذ جاءت بمعنى (أَنَّ) فَإِنَّهَا تنصب، أو جواز الرفع إذا أراد المتكلم

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٤٦.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٤٢. والمبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٣٤٨.

(٣) البيت من الطويل لأبي محجن الثقفي في ديوانه. ينظر: أبو محجن، مالك بن حبيب الثقفي: ديوان أبي محجن، تحقيق: محمد سالم، ط ١،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٣. وابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج ١، ص ٤١٤.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١٩، ص ١٤٦.

معنى (أعلم أنني لا أدوقها)، فهي ترفع لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين. وهذا ما ذهب إليه الفراء في رفع (أدوقها) لمجيئها بعد الخوف الذي هو بمعنى الظن، قال: "(أخاف إذا ما مت ألا أدوقها)، الخوف في هذا الموضع كالظن؛ لذلك رفع أدوقها"^(١).

أما أبو العباس المبرّد فقد وجّه فيها بثلاثة أوجه، الأول: مع (أنّ) الثقيلة: أنّ ما كان من العلم الثابت المستقرّ المعلوم يقينا فلا تكون معه إلا (أنّ) الثقيلة؛ لأنّه شيء استقرّ وثبت، كقولك: (علمت أنّ زيداً منطلق)، فيكون زيداً اسمها، ومنطلق خبرها. والثاني: مع أنّ الخفيفة: أنّه إذا خُفِّت (أنّ) مع العلم اليقيني، فيراد بها الثقيلة مع إضمار اسمها، كقولك: (قد علمت أنّ سيقوم زيد، تُريدُ أنّه سيقوم زيد)؛ لأنّ الخفيفة تكون لما لم يثبت نحو: (خفت أنّ تقوم يا فتى)، و(أرجو أنّ تذهب إلى فلان)؛ لأنّه شيء لم يستقرّ، والثالث: في الأفعال التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة؛ فما كان من الظنّ المستقرّ في ظنّك فهو على الثقيلة، نحو قولك: (ظننت أنّك تقوم) و(علمت أنّك منطلق). أما إذا حذف وأُتيت بالعوض والتقدير، فيدخل في باب (رجوت وخفت) نحو: حسبت أنّ سيقوم، وعلى ذلك يُقرأ قوله تعالى في الآية الكريمة على وجهين، قراءة النصب: قرأها ابن كثير وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ، وقراءة الرفع: قرأها أَبُو عَمْرٍ وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ^(٢) ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾، و﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(٣). ونلاحظ مما تقدم أنّ العوتبي أقرب في توجهه إلى المبرّد منه إلى الفراء، ويتوصل إلى ذلك من خلال موافقة توجيهه لما ذكره المبرّد من وجوه في المسألة، فقد ذكر العوتبي وجّه النّصب في (أنّ) الثقيلة، وجواز النّصب

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦٤.

(٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٤٧.

(٣) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج ٣، ص ٧-٨.

والرفع مع الخفيفة إذا كانت بمعنى (علم)، أو جاءت بعد (الخوف) الذي بمعنى (العلم واليقين)، وهو ما ذهب إليه المبرّد.

• استعمال (قد) للحال:

عرّف الخليل (قد) بأنّها مشاكلة لـ (قط)، تأتي بمنزلة (حسب)، وقال: إنّها حرف يوجب الشيء؛ أي: أنّها تنفيد التحقيق والتوكيد، كأن تقول: (قد كان كذا وكذا) أي: قد تأكّد تحقّق كذا وكذا كائنًا، والخبر فيه قبل دخول (قد) أن تقول: كان كذا وكذا بدون تأكيد، فلما دخلت (قد) أفادت معنى التحقق والتأكيد^(١). وقد تحدث العوتبي عن استعمال (قد) فقال: "قد لفظة تقرّب الماضي من معنى الدائم؛ يقال: قد اضطرب الشيء؛ أي: مضطرب الشيء، وقد تضمّر لفظة (قد) فيصلح فيها معنى الحال؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿أَوَّحَىٰ بِهَا صُورُهَا﴾ (النساء ٩٠)، أراد (قد) حصرت، وقال الخليل: (قد) حرف يوجب به الشيء، كقولك: قد كان كذا وكذا، والخبر أن تقول: كان كذا وكذا فأدخل قد توكيدًا لتصديق ذلك، وربما كانت تميل إلى الشك، وذلك إذا كانت مع: الياء، والتاء، والنون، والألف في الفعل؛ كقولك: قد يكون الذي تقول^(٢). ذكر العوتبي أن (قد) تقرّب الماضي من الدائم؛ أي: أنّها تقرّب الفعل الماضي إلى الفعل المضارع بدخولها عليه، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "وأما (قد) فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر^(٣)؛ أي: أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو

(١) ينظر: الخليل، العين، ج ٥، ص ١٦.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٣٩١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٣.

علم أنه يتوقع أن يخبر به، قيل له: قد فعل، فقربت معنى الماضي من الحاضر، وأفادت معنى التوكيد^(١). كذلك نجد ابن جني يوجه بالاستعمال نفسه الذي وجهه الخليل قال: "قلو قلت: كلمت محمداً وقام أخوه، وأنت تريد معنى الحال لم يجز ذلك؛ إلا إذا أردت معنى (قد)، فكأنك قلت: كلمت محمداً وقد قام أخوه؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد"^(٢)، وتبعهم في ذلك ابن الوراق والزمخشري فذكرا أن (قد) تقرب الفعل الماضي من الحال إذا كانت للتوقع^(٣)، ثم قال العوتبي: وقد تضر (قد)؛ فحينها يصلح فيها معنى الحال، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، أي: (قد حصرت). وقال: ربما تميل (قد) إلى معنى الشك إذا اقترنت بحروف: الألف، والنون، والياء، والتاء، وهي حروف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيت)، فقوله: (ربما تميل قد إلى معنى الشك) أي: من الممكن أن تأتي في بعض السياقات لمعنى الشك؛ أي: عدم اليقين بوقوع الفعل، أو قلّة حدوثه؛ كأن نقول: قد ينجح المهمل. ونلمح مما تقدم أن العوتبي ينبع في توجيه استعمال (قد) لمعنى الحال أقوال المتقدمين من البصريين كالخليل وسيبويه وابن جني.

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٥، ص ١٠٠.

(٢) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسين هنداي، ط ٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣، ج ٢، ص ٦٤١.

(٣) ينظر: ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشيد، الرياض،

١٩٩٩، ص ٥٦٤. والزمخشري: المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٣٣.

٢- معاني الأدوات:

أ- من معاني حروف الجر:

الأصل في حروف الجرِّ أنَّ لكل حرف معنى خاصاً به؛ إلا أنَّ هذه المعاني تتناوب مع بعضها في الجملة العربية؛ وذلك حسب سياق كل جملة ومقتضى حال الخطاب، وقد ظهرت لدى العوتبي بعض التوجيهات لتلك المعاني منها:

• مجيء (إلى) بمعنى (مع):

وجّه العوتبي مجيء (إلى) بمعنى (مع) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء ٢)، وكذلك في قوله: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ٥٢)؛ قال: "أي: مع الله، وكذلك قال المفسرون إلا الحسن، فإنّه قال: أراد (في) سبيل الله"^(١)، ثم ساق قول أبي عبيدة معمر بن المثنى: أنَّ العرب تضع (إلى) في موضع (مع)، ومن ذلك قولهم: الذود إلى الذود إبل؛ أي: (مع). واستشهد على ذلك بشعر سلمة بن الخرشب الأنماري:

يَسُدُّونَ أَبْوَابَ الْقِيَابِ بِضُمِّرٍ *** إِلَى عُنَنِ مُسْتَوْتِقَاتِ الْأَوَاصِرِ^(٢)

معناه: أنَّ خيلهم تقرب منهم فهم يشدونها مع عنن، وهي حظائر تعمل للخيول^(٣).

(١) العوتبي، الضياء، ج ٣، ص ٣١.

(٢) البيت من الطويل لسلمة بن الخرشب، ينظر: الضبي، المفضل بن محمد بن يعلي: المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٦، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص ٣٧. وكراع النمل: علي بن الحسن الهنائي الأزدي: المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٩، ص ٦١٠.

(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٣، ص ٣١.

نلاحظ هنا أنَّ العوتبي، يوجِّه معنى (إلى) في الآيتين الكريمتين بمعنى (مع)، وقال إنَّ هذا هو قول المفسرين إلَّا الحسن البصري، إلَّا أنَّ هناك من فسَّره بمعنى (في) غير الحسن البصري؛ كأبي عبيدة معمر بن المثنَّى قال: «**قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**»؛ أي: من أعواني (في) ذات الله^(١)، ثم استدل بتوجيه أبي عبيدة في قول العرب: (الذود إلى الذود إبل)، في مجيء (إلى) بمعنى (مع)، وهذا التوجيه على ما يبدو هو للفراء، وليس لأبي عبيدة، فأبو عبيدة وجَّه معنى (إلى) في الآية الكريمة بمعنى (في)، ولم يرد له توجيه في قول العرب: (الذود إلى الذود إبل)، حسب اطلاع الباحث.

أما الفراء فقد وجَّه التوجيه نفسه الذي ذكره العوتبي في الآية الكريمة وفي قول العرب، قال: "وقوله: «**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**»، المفسِّرون يقولون: من أنصاري (مع) الله، وهو وجَّه حسن، ويجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه؛ كقول العرب: (إنَّ الذود إلى الذود إبل)؛ أي: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلًا"^(٢). ويرى الباحث أنَّ العوتبي نسب التوجيه إلى أبي عبيدة معمر بن المثنَّى وهو للفراء، ومن المتأخرين ممن ذكر توجيه الفراء؛ أبو حيان في ارتشاف الضرب: قال: "وذهب الكوفيون، وكثير من البصريين إلى أنَّ (إلى) تأتي بمعنى المصاحبة، وقاله كثير من المفسرين في قوله تعالى: «**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**» قال الفراء: وهو حسن، وإنَّما تجعل (إلى) بمعنى (مع) إذا ضممت شيئاً إلى شيء كقول العرب: الذود إلى الذود (إبل)؛ فإن لم يكن ضم لم يكن جمع"^(٣).

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنَّى، مجاز القرآن، ج ١، ص ٩٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢١٨.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ١٧٣١.

• مجيء (اللام) بمعنى (من):

وجه العوتبي مجيء (اللام) بمعنى (من): في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: {أَنْتَ وَمَالِكَ لِأَبِيكَ}، بأنَّ معناه: {أَنْتَ وَمَالِكَ مِنْ أَبِيكَ} قال: "وأجمع النَّاسُ أَنْ ليس من طريق التمليك؛ لأنَّ الأب هو الأصل والولد فرع، والمال فرع الفرع"^(١). ثم استدل على صحة ما ذهب إليه بما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أراد أَنْ يخرج إلى بعض أسفاره أمر أَنْ ترحل له العضباء، ف قيل له إِنَّ العباس قد رحلها لركابه، فقال: {أَنَا وَالْعُضْبَاءُ لِلْعَبَّاسِ}، وقال معللاً: "ولا يكون ذلك دلالة أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم ملكٌ للعباس، ولا العضباء له، وهذا يدل على صحة ما تأولناه"^(٢). ف(للام) من حروف الجر التي تتناوب معانيها مع الحروف الأخرى، وهو مستعمل في اللغة كثير، ومن ذلك ما ذكره أبو حيان من موافقة (اللام) لمعنى (من) في قول جرير:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ *** وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ^(٣)

قال: "أي: ونحن منكم، قال: ومثله ما أنشده ثعلب:

وَأَنَّ قَرِينَ السُّوءِ لَسَتْ بِوَاكِدٍ *** لَهُ رَاحَةٌ مَا عِشْتَ حَتَّى تُفَارِقَهُ^(٤)

أي: بواجد منه راحة"^(٥). فوضع (اللام) موضع (من).

(١) العوتبي، الضياء، ج ٤، ص ٣٩٩.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٠٠.

(٣) البيت من الطويل لجرير في ديوانه. ينظر: ديوان جرير، ج ١، ص ١٤٣.

(٤) البيت من الطويل أنشده ثعلب، ينظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٧، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ج ٢، ص ٥٤٦.

(٥) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندائي، ط ١، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ١٩٩٧ - ٢٠٢٤، ج ١١، ص ١٦٧.

• مجيء (اللام) للصيرورة أو للعاقبة:

قال الزجاجي: "هي التي يسميها الكوفيون لام الصيرورة هذه اللام هي ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار أن والمنصوب بعدها بتقدير اسم مخفوض"^(١).

وجّه العوتبي مجيء (اللام) للصيرورة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ (الأعراف ١٧٩)، فقال: "كيف جاز أن يقول لعبادي، ثم قال: خلقت كثيرًا منهم لجهنم"^(٢)، وعلل بأن اللام هنا (لام العاقبة) التي تعبر عما تقول إليه الأمور، واستدل بشعر سماك العاملي:

وَأُمُّ سِمَاكِ لَا تَجْزَعِي *** فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَةَ

قال: بأن هذه اللام للعاقبة؛ أي: أن ما تلده الوالدة عاقبته للموت. وقد ذكر الزجاجي في توجيه البيت؛ أن الوالدة لا تلد للموت، ولكن ذلك للعاقبة، ومعنى الصيرورة والعاقبة في هذا سواء وإن اختلف اللفظان.^(٣) ثم استشهد العوتبي كذلك بشعر نسبه إلى الكميت وهو لسابق بن عبدالله البربري، فقال:

وَلِلْمَوْتِ تَغْذُوا الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا *** كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ

وقال: بأن الوالدة لا تغد أولادها للموت، ولا تبني المساكن للخراب؛ ولكن لما كانت العاقبة للموت والخراب، جاز لهم قول ذلك^(٤). ونجده يوجّه المعنى إلى ما ذهب إليه المتقدمون من المفسرين والنحويين، فقد سبقه الطبري بالتوجيه نفسه في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾؛ قال

(١) ينظر: الزجاجي: اللامات، ص ١١٩.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣) ينظر: الزجاجي، اللامات، ص ١٢١.

(٤) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨.

معناه: "لِنَفَادِ عِلْمِهِ فِيهِمْ بِأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ إِلَيْهَا بِكَفَرِهِمْ بِرَبِّهِمْ"^(١). وكذلك نجد الزَّجَاجِي يوجه معنى قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص ٨)، أنهم لم يلتقطوه لذلك، إنما التقطوه ليكون لهم فرحا وسرورا، فلما كان عاقبة أمره إلى أن صار لهم عدوا وحزنا جاز أن يقال ذلك، فدلت (اللام) على عاقبة الأمر^(٢).

• مجيء (اللام) بمعنى (إلى):

ذكر العوتبي أن (اللام) قد ترد بمعنى (إلى) في توجيهه لمعنى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (المؤمنون ٦١)، قال: "فإن قال: كيف يسبقون الخيرات؟ قيل له: المعنى غير ذلك، كأنه قال: وهم إليها سابقون، ومنه في القرآن كثير"^(٣). ثم استشهد بقول الأعشى:

وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^(٤)

والمعنى: وما عدلت من أهلها (إلى) سواك، فجاء بـ(اللام) في موضع (إلى)، وقد ذكر النحاس ذات التوجيه في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾، قال: "المعنى وهم إليها سابقون؛ كما قال: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ (الزّلة ٥)؛ أي: أوحى إليها"^(٥)، وذكر السيرافي وأبو علي الفارسي في توجيه بيت الأعشى أن

(١) الطبري، تفسير الطبري، ج ١٠، ص ٥٩٢.

(٢) ينظر: الزجاجي، اللامات، ص ١١٩.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٢١.

(٤) الشطر من بيت من الطويل للأعشى في ديوانه، ورد بلفظ: (تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ النِّمَامَةِ نَاقَتِي * * * وَمَا قَصَدْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ). ينظر: ديوان

الأعشى، ج ١، ص ٢٦٣.

(٥) النحاس، معاني القرآن، ج ٤، ص ٤٧٠.

المعنى ما عدلت إلى سوائك^(١)، وهو ذات التوجيه الذي ذكره العوتبي في توجيه المعنى في الآية الكريمة وفي قول الأعشى.

• مجيء (مِنْ) بمعنى التتابع أو الطرح:

تحدث العوتبي عن معنى (مِنْ) في توجيه معنى قوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الإسراء ٨٢)، فقال: "قال المفضل: معناه الذي نزل من القرآن أولاً بأول دون استكمال؛ لأنه لم ينزل جملة واحدة، فأراد عز وجل أن ما ينتزل منه شفاء ورحمة للمؤمنين إلى أن يستكمل تنزيله، قال قطرب: معنى (مِنْ) الطرح كقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (البقرة ٢٧١)، والمعنى: نكفر عنكم سيئاتكم"^(٢)، فالعوتبي يوجّه المعنى بقول المفضل؛ بأن (مِنْ) هنا تعني التتابع، أولاً بأول، إلى أن يتم كاملاً؛ أي أن القرآن كله شفاء، وأن كل ما كان ينزل منه فهو شفاء إلى أن اكتمل نزوله، ثم نقل قول قطرب في أن معنى (مِنْ) هنا للطرح، ثم رجّح قول المفضل على قول قطرب، وقال: الأول أحسن وأصح في المعنى؛ وعلل ترجيحه بأن (مِنْ) تدخل في الكلام التام، فأما في الناقص فلا^(٣). كذلك وافق توجيهه توجيه ابن خالويه أن معنى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، هو تكرار النزول، ومداومته شيئاً بعد شيء^(٤).

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٩٥، والفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر

الدين قهوجي وبشير جويجاني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٣، ج ١، ص ٢٥٠.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١١٧.

(٣) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ٢، ص ١١٧.

(٤) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٨٥.

ب- معاني بعض أدوات الاستفهام:

ذكر العوتبي معنى (أين) بأنها يستفهم بها عن المواضع والأمكنة، و(كيف) يستفهم بها عن الاسم؛ أي: عن الحال، و(متى) يستفهم بها عن المواقيت، وقد ذكر ذلك المبرد قال: "(أَيْنَ) إِنَّمَا هِيَ سُؤَالٌ عَنْ مَكَانٍ، وَ(مَتَى) سُؤَالٌ عَنْ زَمَانٍ، وَ (كَيْفَ) سُؤَالٌ عَنْ حَالٍ"^(١)، ثم ذكر العوتبي معنى (أَيَّ)، بأنها مشابهة لـ(أين)، و(ما) تأتي بمعنى (أَيَّ)، وهي استفهام عن جنس الشيء، و(من) يستفهم بها عن الأناسي، و(أَيَّ) إذا أضفتها إلى المعرفة، وقع الجواب عنها بتعيين أحد الاسمين، وإذا أضفتها إلى النكرة وقع الجواب عنها بتعيين المفرد، إذ ذكر أَنَّ (أَيَّانَ) تأتي بمعنى(متى) كناية عن الحين، وَأَنَّ (ما بالك) و (ما شأنك) و (ما لك) فكلها متشابهة؛ استفهام عن الحال^(٢)، وهو قول سيبويه حكاه عنه السيرافي قال: "(ما شأنك؟) ما: مبتدأ، وشأنك خبره، ومعناه: ما تصنع وما تلبس في هذه الحال"^(٣)، ثم ذكر العوتبي (لولا) و(لما) بأنها بمعنى (هَلَّا)، إذا جاءت مع الماضي فلا تحتاج إلى جواب، وإذا جاءت مع المستقبل وقع الجواب عنها بـ(لا)، وقد ذكر ذلك ابن السراج قال: "وقالوا: (لولا) إذا وَلِيَتْ فعلاً فهي بمنزلة (هَلَّا) و(لو ما)، تكون استفهاماً وتجاب بالفاء، وإذا وَلِيَتْ الأسماء لم ينسق عليها (بلا) وَلَمْ تجب (بالفاء)"^(٤)، وذكر العوتبي أَنَّ (كم) استفهام عن العدد، و(ماذا) استفهام بمعنى (ما)، و(لم) استفهام عن علّة الشيء، وكذلك (بم) و(فيم) و(عمّ)^(٥).

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٣، ٢٧٩.

(٢) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ٣٩٤.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٨٥.

(٥) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١١-٤١٣.

ج- معاني (الواو) و (أو):

• مجيء الواو للجمع لا للترتيب، ومفارقة لحكم ثم:

ذكر العوتبي أن الواو توجب الجمع، لا التعقيب؛ أي: لا تفيد الترتيب الزمني الدال على التعاقب، بخلاف (ثم) و (الفاء)، فهما تدلان على تعاقب الأحداث، ثم قال: "العرب إذا خاطبت بالواو ولم تحل معها محل (ثم)، أن الذي بُدئ بذكره مقدم في الخبر عنه عن المنتهي بذكره، أو بدليل يعاضد الخبر"^(١)، ثم مثل على ذلك بقول القائل: (رأيت زيدًا وعمراً)، لم يكن ذلك عند المخاطب يوجب أنه رأى زيدًا قبل عمرو؛ أي: أن زيدًا وعمراً حضرا معاً، واستدل على ذلك بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: {لا تقولوا ما شاء الله وما شاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد}^(٢)، وهذا مذهب سيبويه إذ لا يرى الترتيب في (الواو)، ويفهم ذلك من قوله: "مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وَقَعَ عليهما في حالة واحدة"^(٣). فنجد العوتبي يوجه بتوجيه سيبويه، وهو ما سار عليه النُّحاة؛ كالمبرد^(٤)، وابن يعيش^(٥) وابن مالك^(٦) وغيرهم.

(١) العوتبي، الضياء، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده: انظر: مسند الإمام أحمد، ج ٣٨، ص ٣٩٦، تحت رقم: ٢٣٣٨١. وورد برواية: "لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ". ينظر: المصدر نفسه، ج ٣٤، ص ٢٩٦، تحت رقم: ٢٠٦٩٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤٨، ص ٤٤٨.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ٢٥.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، ١٩٩٠، ج ٣، ص ٣٤٣.

• مجيء (أو) بمعنى (بل):

عرض العوتبي لمجيء (أو) بمعنى (بل)، وذكر أنَّ (أو) إذا كانت بمعنى الزيادة على الشيء أو النقصان منه كان معناها (بل)، وعلى ذلك فسّر معنى قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة: ٧٤)؛ أي: بل أشد قسوة، وقال: قد جاء عند أهل اللغة والتفسير أنَّ (أو) في هذا الموضع ليست للشك، ولا يجوز على الله سبحانه وتعالى الشك، وأنَّ معنى (أو) هنا هو (بل)، واستشهد على إتيانها في معنى الزيادة بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات ١٤٧)، وعلى معنى النقصان والقلّة بقوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ (النجم: ٩)، معناه (بل) أدنى، ثم عضد الآية بشعر ذي الرمة ناقلًا إياه من الفرّاء^(١):

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى *** وَبَهَجَتْهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

والمعنى: (بل أنت أملح). وهذا ما ذهب إليه الفرّاء والأخفش في توجيه معنى (أو)، قال الفرّاء: "فإذا وقعت (أو) في كلام لا يراد به أحدٌ وإن صلحت جعلوها على جهة (بل) كقولك في الكلام: اذهب إلى فلانٍ (أو) دع ذلك فلا تبرح اليوم، فقد ذلك هذا على أنَّ الرجل قد رجع عن أمره الأول، وجعل (أو) في معنى (بل)"^(٢)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات ١٤٧)، وببيت ذي الرمة: (بدت مثل قرن الشمس ...). ونلاحظ مما تقدم أنَّ العوتبي يوجّه مجيء (أو) بمعنى

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩١.

(٢) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج ١، ص ٧٢. والأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٥.

(بل) بتوجه المتقدمين كالفرّاء والأخفش، فهو لا يلتزم بمدرسة معينة في توجيهاته، فنراه تارةً يوجّه بتوجيه البصريين، وتارةً بتوجيه الكوفيين، وتارةً يقول برأي الجمهور.

د - معاني (إلا):

ذكر سيبويه أنّ (إلا) في الأصل للاستثناء، وهي أداة من أدوات الاستثناء^(١)، وقال المبرد: "وهي حرف الاستثناء الأصلي"^(٢)، فالأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، ولكن قد تخرج عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى، وقد برزت بعض هذه المعاني لدى العوتبي في كتاب الضياء نذكر منها:

• مجيء (إلا) بمعنى (واو الموالاة):

ذكر العوتبي أنّ (إلا) قد ترد بمعنى (واو الموالاة) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (البقرة: ١٥٠)، قال: "قَدْ سَأَلَ: كيف جاز هذا الكلام وليس للذين ظلموا حجة؟ قيل له: قال أبو عبيدة: موضع (إلا) هاهنا ليس موضع استثناء؛ وإنّما هو موضع (واو الموالاة)، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا"^(٣). ثم استشهد على ذلك بشعر الأعشى:

إِلَّا كَنَاشِرَةَ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ * * * وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا

فذكر أنّ (إلا) هنا ليست للاستثناء، وإنّما هي بمعنى واو الموالاة، فهو يتبنّى الرأي الذي أورده أبو عبيدة معمر بن المثنى، وقد اختلف النحاة والمفسرون في توجيه معنى (إلا) في الآية الكريمة وفي بيت الأعشى، وانقسموا إلى فريقين؛ الأول يرى أنّ (إلا) في الآية الكريمة وفي بيت الأعشى؛ بمعنى واو الموالاة، وقد

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ٣٠٩.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٣٩٠-٣٩١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٥.

تزعم هذا الفريق أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن^(١)، وسار على نهجه أبو عزيز السجستاني في غريب القرآن^(٢)، والثعلبي في الكشف والبيان^(٣)، وهو ما سار عليه العوتبي في الضياء والإبانة^(٤). ويرى الفريق الثاني تأويل (إِلَّا) بمعنى (لَكِنْ) إذا كان الاستثناء منقطعاً وهو رأي سيبويه والبصريين^(٥)، وعلى ذلك وجهوا معنى (إِلَّا) في قوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وفي بيت الأعشى بمعنى (لَكِنْ)، وحملوه على الاستثناء المنقطع، وقد حمل المبرّد لواء هذا الفريق وقال: بأنّ الكاف في (كناشرة) زائدة، وهو استثناء ليس من الأول، وخطأً من قال بأنّ (إِلَّا) بمعنى (واو الموالاة) في هذا الموضوع^(٦). وتبعهم في ذلك: ابن السّراج^(٧)، وأبو سعيد السيرافي^(٨)، وأبو جعفر النّحاس^(٩)، وابن جني^(١٠). ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الفريق الثاني هو الأقوى؛ وذلك من وجهين، أولاً: فيما ذهب إليه الفراء في توجيه (إِلَّا) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ﴾، قال: "وقد قال

(١) ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٦٠.

(٢) ينظر: السجستاني، محمد بن عزيز: غريب القرآن، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط ١، دار قتيبة، سوريا، ١٩٩٥، ص ١٠٠.

(٣) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج ٤، ص ٤٥٧.

(٤) ينظر: العوتبي، الإبانة، ج ٢، ص ١٠٠-١٠١.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٦) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج ٤، ص ٤١٨. وأبو هلال العسكري، الوجوه والنظائر، ص ١٠٩.

(٧) ينظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٩٤.

(٨) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٧٠.

(٩) ينظر: النّحاس: القطع والانتشاف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط ١، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢، ص ٨٤.

(١٠) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣١٢.

بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (الواو)؛ كأنه قال: (ولا الذين ظلموا)، فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية؛ إنما تكون (إلا) بمنزلة (الواو) إذا عطفتها على استثناء قبلها^(١)، فقد خطأ الفراء من قال أن (إلا) بمعنى (الواو)، وقال بقول البصريين في هذا الموضع. ثانيا: أن بيت الأعشى سبق بأبيات تؤكد معنى الاستثناء، فقد جاءت الأبيات في ديوان الأعشى:

مَنْ مُبْلَغُ كِسْرَى إِذَا مَا جَاءَهُ *** عَنِّي مَالِكٌ مُخْمِشَاتٍ شَرْدَا
 أَلَيْتُ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا *** زُهْنًا فَيَفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا
 حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ زَهْنَةً *** نَعِشُ وَيَرْهَنَّاكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا
 إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلِّفِ نَفْسَهُ *** وَابْنِي قَبِيصَةَ أَنْ أُغَيَّبَ وَيَشْهَدَا
 أَنْ يَأْتِيَاكَ بِرُهْنِهِمَا فَهَمَا إِذَا *** جُهِدَا وَحَقَّ لَخَائِفٍ أَنْ يُجْهَدَا^(٢)

والمعنى على ما يفهم من السياق؛ (من مبلغ كسرى بأننا لا نعطيه رهنا إلا كخارجة). وكذلك المعنى مرتبط بما بعد الشاهد في قوله: (أن يأتياك برهنهما)، وهذا الاستشهاد يعضده استشهاد آخر ورد عند سيبويه، في توجيه قول عنز بن دجاجة^(٣):

يَا لَيْتَنِي يَا لَيْتَنِي بِالْبَلَدَةِ *** رُدْتُ عَلَيَّ نُجُومَهَا فَارْتَدَّتْ
 مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ *** فَلَبِوْنُهُ جَرِبَتْ مَعًا وَأَغْدَتْ
 إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ *** كَالْغُصْنِ فِي غُلُوبِهِ الْمُتَنَبِّتِ

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٩٠.

(٢) الأعشى، ديوان الأعشى، ج ٢، ص ٨٥.

(٣) ذكر السيرافي: "ومثل ذلك قول عنز بن دجاجة، وربما وقع في النسخ عنز بن دجاجة، والرواية الأولى أشهر، ونسبه في شعره دجاجة بن

العثر، ويروى لمعاوية بن كاسر المازني". ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ١٦٤.

قال سيبويه: "كأنه قال: ولكن هذا كناشرة"^(١)، قال النحاس: و(إِلَّا) تُؤَوَّلُ بِ(لَكِنْ) إذا كان الاستثناء منقطعاً في قول البصريين^(٢).

• مجيء (إِلَّا) بمعنى (لَكِنْ) أو بمعنى (الواو):

ذكر العوتبي في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (النساء ٩٢)،

قال فيه ثلاثة أقوال: الأول: مجيء (إِلَّا) بمعنى (لَكِنْ)، وذلك إن وقع القتل خطأ، والثاني: مجيء (إِلَّا) بمعنى (الواو)، وكأنه قال: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، ودل عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا

تُجَدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (العنكبوت ٤٦)، معناه (ولا) الذين

ظلموا منهم، والقول الثالث: أن ذلك استثناء من مضمير، والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً بحال، فإن قتله فقد أثم، إِلَّا خطأ^(٣). ونلاحظ أن العوتبي وجّه معنى (إِلَّا) بثلاثة أوجه: بمعنى (لَكِنْ)، أو بمعنى

(الواو)، أو أن ذلك استثناء، وقد ذكر النحاس أن قوله: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ استثناء ليس من الأول، وأن

سيبويه يقول (إِلَّا) في الآية بمعنى (لَكِنْ)؛ أي: لكن إن قتله خطأ فعليه كذا، ولا يجوز أن يكون (إِلَّا)

بمعنى (الواو)، ولا يعرف ذلك في كلام العرب^(٤). ونلاحظ أن العوتبي وافق قولهما في توجيه (إِلَّا) على

معنى استثناء المنقطع، أو تقديرها على معنى (لَكِنْ)، وخالف قول سيبويه في جعل (إِلَّا) بمعنى (الواو).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٨.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٢٩٠.

(٣) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٧، ص ١١٥.

(٤) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ١، ص ٢٣٢.

هـ - معاني (أَنْ) و (إِنْ):

(أَنْ) هنا يقصد بها المخففة؛ أي أَنَّ نونها ساكنة غير مضعفة، تنصب الفعل وتنقله إلى المستقبل، ولا تَجْتَمِع من السين وسوف، وهي مع الفعل بمعنى المصدر، أما (إِنْ) فهي المخففة المكسورة الألف، تأتي لمعنى الجزاء^(١)، وقد تخرج هذه الأدوات عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى تفهم من السياق، وقد برزت لدى العوتبي بعض هذه المعاني منها:

• مجيء (أَنْ) بمعنى (أَلَا) و(لَيْلًا) و(كَيْلًا):

تحدث العوتبي عن مجيء (أَنْ) بمعنى: (أَلَا) في توجيه معنى قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء ١٧٦)، قال: "يعني: (أَلَا) تضلوا"^(٢)، ثم أورد قول المفضل بن سلمة في الآية؛ فقال: "وتصلح في موضع (أَنْ): (أَلَا)، و(لَيْلًا)، و(كَيْلًا)"^(٣). ثم ذكر قول ابن الأنباري، في توجيه قوله تعالى: ﴿رَوَّسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل ١٠- لقمان ١٠)، أَنَّ معناه (أَلَا) تميد بكم، واستشهد على ذلك بشعر عمرو بن كلثوم وشعر القطامي:

قال عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَصْيَافِ مِنَّا *** فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

معناه (أَلَا تشتمونا)، وقال القطامي:

(١) الرماني، منازل الحروف، ص ٤٦-٤٧.

(٢) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ١٤١.

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبَصَرَاءُ فِيهَا *** فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

معناه: (ألاً) تباع^(١)، ثم أورد العوتبي قول المفضل وقول ابن الأنباري في الآية الكريمة، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾، قال: "لذلك صلحت (أن) في موضع (ألاً) إذا صلحت في موضعها (لئلا) و(كيلا)"^(٢). والبصريون لا يرون ذلك؛ لأنهم لا يجيزون إضمار (لا)، والمعنى عندهم: يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، وهذا ما ذكره الزجاج نقلاً عن أبي العباس المبرد^(٣). ونلاحظ مما سبق أن العوتبي يوجه بقول الكوفيين كالفراء، والمفضل بن سلمة، وابن الأنباري.

• مجيء (إن) بمعنى (قد).

تحدث العوتبي عن مجيء (إن) بمعنى (قد) في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتْ الذِّكْرَى﴾^(٤)، قال: معناه: قد نفعت الذكرى، ثم ذكر قول الفراء قال: "قال الفراء عن الكسائي: سمعت العرب تقول: (إن قام زيد) فظننته شرطاً فسألتهم؟ فقالوا: يريد (قد قام زيد)، وقيل في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتْ الذِّكْرَى﴾؛ أي: قد نفعت"^(٤). وقد ذكر السيوطي في (الهمع) أن القول لقطرب، قال: "وزعم قطرب أن (إن) تأتي بمعنى (قد)، وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ نَفَعَتْ الذِّكْرَى﴾، وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى (إذا)، وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢ ص ١٤٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٢٩٧.

(٣) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٤٣١.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١٥، ص ٢٧٤.

﴿عَامِنِينَ﴾ (الفتح ٢٧)، والجمهور أنكروا الأمرين^(١). ولكننا نجد من الكوفيين من قال بأن (إن) تأتي بمعنى

(قد)، كالكسائي فيما رواه عنه الفرّاء، كذلك نجد غلام ثعلب أبا عمر الزاهد يوجّه الآية الكريمة بقول

الكسائي قال: قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾، معناه قد نفعت الذكرى^(٢)، وكذلك قال ابن

خالويه^(٣)، وهو ما سار عليه العوتبي في توجيه معنى الآية.

و- من معاني (ما) و(حتى) و(إلى):

• مجيء (ما) بمعنى (الذي) لغير التعجب:

وردت (ما) بمعنى (الذي) لدى العوتبي في توجيه قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى

النَّارِ﴾ (البقرة ١٧٥)، قال العوتبي: "فإن قال: وهل يكون عليها صبر؟ قيل له: يريد ما الذي جرّاهم على

النار"^(٤)، واستدل على ذلك بقول أبي عبيدة معمر بن المثنى، قال: "وقال أبو عبيدة: (ما) في هذا

الموضع جاءت بمعنى (الذي) ومجازها: ما الذي صبرهم على النار ودعاهم إليها، وليس بتعجب"^(٥)، ثم

ذكر وجهين للمفضل بن سلمة: أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى (أي)، كأنه قال: أي شيء صبرهم على

النار؟ والوجه الآخر: بمعنى ما أجراهم. ثم عضد هذا التوجيه برواية ذكرها الكسائي قال: "قال الكسائي:

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٥٥.

(٢) ينظر: غلام ثعلب، أبو عمر محمد بن عبد الواحد البغدادي: ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني،

ط ١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٢، ص ٥٧١.

(٣) ينظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص ٩٥.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٦.

(٥) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٦. وأبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٦٦.

قال لي قاضي اليمن: احتكم إليّ رجلان من العرب، فحلفَ الأولُ على حَقِّ صاحِبِهِ، فقال صاحِبُ الحقِّ: ما أَصْبَرَكَ على الله!؛ أي: ما أَجْرَأَكَ عليه^(١). وقد أورد الأخفش في توجيه الآية نفسها ما نصه: "فزعم بعضهم أَنَّهُ تعجب منهم كما قال: ﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾" (عس١٧)، أي: تعجب من كفره، وقال بعضهم ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ﴾، أي: وما الذي أَصبرهم^(٢). ونجد الأخفش يوافق أبا عبيدة ويضعِفُ قول التعجب، وذلك بقوله: (زعم)، فزعم عند النُّحاة تشير إلى ترجيح التضعيف، كما نلاحظ أَنَّ العوتبي يوجِّه بأكثر من رأي في المسألة الواحدة، ويستدل على ذلك بأكثر من رواية، فيعرض الرأي والرأي الآخر، ليتترك للقارئ أفضًا أرحب في الفهم.

• مجيء (حتى) و(إلى) لمعنى الاستغراق:

تعرِّض العوتبي لمجيء (حتى) و(إلى) بمعنى الاستغراق، قال: "إن قال قائل: عليّ له مئة درهم، أو قال حتَّى مئة درهم؛ أما قوله: (حتَّى مئة درهم) فالمئة كلها؛ لأنَّ (حتَّى) تستغرق الجميع عندهم، لقوله تبارك وتعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾" (القدره)، فقد استغرق جميع ذلك من المذكور والموصوف، أما قوله: (إلى مئة)؛ فقد فرَّق ابن جعفر^(٣) في ذلك وقال: يعطى أقل من المئة بشيء، وما أرى لوجه تفريقه معنى^(٤). ذهب العوتبي إلى أَنَّ (حتَّى) تأتي للاستغراق؛ أي الاستمرار إلى نهاية الغاية الزمانية

(١) العوتبي، الضياء، ج ٢، ص ٩٧.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦٦.

(٣) ابن جعفر: هو أبو جابر محمد بن جعفر الأزكوي (حي: ٢٨٠هـ)، من كبار فقهاء عمان في القرن الثالث الهجري، صاحب كتاب الجامع المعروف بجامع ابن جعفر، من تلامذة محمد بن محبوب بن الرحيل. انظر: السعدي، فهد بن علي بن هاشل، معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية،

ط ١، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ٢٠٠٧، ج ٣، ص ٥٣.

(٤) العوتبي، الضياء، ج ١٨، ص ٢٩٨.

والمكانية، وهي حالها كحال (إلى) في المعنى، ومثل على ذلك بقولهم: (عليّ له إلى مئة درهم، أو حتى مئة درهم)؛ أي: شمول المئة كلها، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، وقال أن ابن جعفر فرق بينهما، وحمل معنى (إلى) على معنى (دون ذلك بقليل)، وقد عارض العوتبي تفريق ابن جعفر للمعنى قائلاً: (ولا أرى لوجه تفريقه معنى). والعوتبي يتابع في توجيهه هذا المتقدمين، فقد ذكر سيبويه أنها تأتي للاستغراق والاستمرار إلى نهاية الغاية، وأن معنى قولك: سرت حتى أسمع الأذان، وجّههُ النَّصْب؛ لأنَّ سيرك ليس يؤدي سمعك الأذان، إنما يؤديه الصبح، وتقول: سرت حتى أصبح، لأنَّ الإصباح لا يؤديه سيرك، إنما هي غاية طلوع الشمس^(١)، وكذلك يفهم من قول الأخفش: في الآية ذاتها، قال: يريد: الطلوع^(٢)؛ أي أنها مستمرة لغاية الطلوع، وذهب الفراء إلى عمل (حتى) عمل (إلى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، بأنَّ هذا لا يكونان إلا خفضاً؛ لأنه ليس قبلهما اسم يعطف عليه ما بعد (حتى)، فذهب بـ(حتى) إلى معنى (إلى)^(٣).

ز - مجيء (لولا) و(لوما) بمعنى(هلاً):

تستعمل (هلاً) للتحضيض أو الحض على إتيان الفعل، وتستعمل (لولا) و (لوما) في مقام (هلاً) لدلالة على التحضيض، وفي ذلك يقول سيبويه: "مما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: (هلاً) خيراً من ذلك، و(هلاً) تأتي خيراً من ذلك. وربما عَرَضَتْ هذا على نفسك فكنت فيه

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٢٧.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٨١.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٣٧.

كالمخاطب، كقولك: (هَلَّا) أَفْعَلُ، وَلَا أَفْعَلُ^(١)، وقال السيرافي شارحا قول سيبويه: "اعلم أن (هَلَّا)، و(أَلَّا)، و(لَوْلَا)، و(لو ما)، يجريان مجرى واحدا، ويقعن على الفعل الماضي والمستقبل، فإذا وقعن للماضي فهو لتتدويم المخاطب على ما فاتته، أو لومه على ما فرط فيه، وإن كان للمستقبل فهو للحض على إتيانه"^(٢). وذكر العوتبي أن (لولا) و (لوما) تستعملان في مقام (هَلَّا)، قال: "لولا، ولوما، بمنزلة (هَلَّا) إذا جئت معها بالماضي لم يحتج إلى جواب، وإذا جئت معها بمستقبل وقع معها الجواب بـ(لا)"^(٣)؛ أي: أنها إذا جاءت مع الفعل الماضي لا تحتاج إلى جواب، وإذا جاءت مع الفعل المضارع وقع الجواب عنها بـ(لا). وقد أشار إلى ذلك ابن السراج إذ ذكر أن (لولا) إذا جاء معها فعلٌ فهي بمنزلة (هَلَّا) و(لوما)، تكون استفهامًا وتجاب بالفاء^(٤)، وهو التوجيه نفسه الذي ذهب إليه العوتبي.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى مجموعة من النتائج منها:

من خلال تتبع مسائل العوتبي النحوية يمكننا استخلاص المواقف التي أبرزت شخصيته النحوية، وآراءه التي تبناها، والمذاهب التي ذهب إليها، فالعوتبي من الشخصيات التي امتازت بعدم الالتزام بمدرسة نحوية معينة، فتارة يوجّه بتوجيه البصريين، وتارة بتوجيه الكوفيين، وتارة يقول برأي الجمهور، ويمكننا تلخيص مواقفه في الآتي:

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٦٨.

(٢) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ١٦٦.

(٣) العوتبي، الضياء، ج ١، ص ٤١٣.

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٨٥.

أولاً: المواقف التي وافق فيها البصريين:

- وافق الخليل وسيبويه في رفع (أَيَّ) على الابتداء، على أنه حكاية في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

- وافق قول الأخفش وأبي عبيدة معمر بن المثنى في التوكيد بجمع العددين في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ

ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

- رجَّح قول ثعلب وهو كوفي، والمبرد وهو بصري في حمل (عليك) على معنى الشرط في قوله صلى

الله عليه وسلم: {عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ}.

- وجَّه بانكسار لام التعجب في كتابه الضياء، وبانفتاح لام التعجب في كتابه الإبانة، فأخذ بكلا

القولين الواردين لدى النحاة.

- اختياريه لقول البصريين كالخليل وسيبويه وابن جني في مجيء (قد) لمعنى الحال، ويقدم قول المبرد

على قول الفراء في وجوب النصب في (أنَّ الثقيلة)، وجواز النصب والرفع في (أنَّ) الخفيفة.

ثانياً: المواقف التي وافق فيها الكوفيين:

- يرى جواز النصب في (أيهم)، وبهذا فهو يوافق قول الكوفيين، فيما ذكره عنهم سيبويه: أنَّ ناساً، وهم

الكوفيون، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: أَمَرَّ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ.

- خالف قول سلمة وابن الأنباري في ظاهر القول، في جعل (اللعن) نعتاً للرجل في قول الشاعر:

دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ *** مَقَامَ الذِّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

ولكن بعد الرجوع إلى قول سلمه وابن الأنباري وجدناه يوافق قولهما.

- أخذ برأي الكوفيين في انتصاب الفعل (تأتِي) بواو الصرف في قول الشاعر:

لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ *** عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

- تَبَيَّنَ آراء الفراء في أكثر من موقف منها:

أ- الرأي القائل بجواز ذكر الاسم ويكون تمام خبره في اسم آخر، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ

مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾.

ب- في رفع (عليّ) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطٌ عَلَيَّ﴾، يجعله نعتاً للصراط.

ج- في علة التفريق في إثبات نون النسوة من الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ

يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾.

د- في توجيه الرفع على الحكاية في كلمة (الوصية) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾.

هـ - في تعليل سبب كسر الباء في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ بعلّة صوتية؛ بأنّ

أول ما يخرج من اللسان متحرك؛ فأخرج الباء على الكسر وهي أخف الحركات.

ثالثاً: مواقف أخرى أبرزت شخصيته النحوية:

- اختار ما اتفق عليه الجمهور في إعراب قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ من جواز اتباع صفات الله

للأسماء قبلها في إعرابها، كذلك وافق من قال بنصبها أو رفعها.

- رجّح قراءة الخفض في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، وذلك

لاطرادها في العربية واتساقها مع قول سيدنا علي.

- يوجه أحيانا بتوجيهين مختلفين في ذات المسألة، فقد وجّه جواز الرفع أو النَّصب في كلمة (اسم) في كتابه الضياء في قول الشاعر:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *** وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

ثم وجّه في كتابه الإبانة بأنَّ (اسم) زيادة في الكلام للتوكيد.

- وجّه جواز الرفع بـ(الصفة)، أي: الرفع بالجار والمجرور، أو ما يسمّى الرفع بـ(الترافع) في كلمة (الوصية) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾.

- خالف قول ابن سلمة في تخطئته للقرءاء في عدم اجتماعهم على قراءة (التاء)، (هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ)، في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾، فردّ عليه العوتبي قائلا: (وهم على صواب والحمد لله).

- احتمال إجازته اجتماع حرفي استفهام في كلام العرب من غير اضطراب ولا خروج عن معنى الاستفهام، ويفهم ذلك من قوله: (والعرب تستفهم بحرف وبحرفين)، ومن قوله: (فقد جاء بالجمع في البيت) في قول الأعشى:

أَهْلٌ يُكَذِّبُ مَنْ أَدْلَى بِحُجَّتِهِ *** وَهَلْ يُكَذِّبُ أُمَثَالِي إِذَا نَطَقُوا

- اختار رأي علماء المعاني والتفسير كأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي عزيز السجستاني، والثعلبي في مجيء (إِلَّا) لغير الاستثناء؛ بمعنى (واو الموالاة)، في قوله تعالى: ﴿إِلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، على رأي النحويين كسيبويه، والمبرد، وابن السراج، والسيرافي، والنحاس، وابن جني، في حمل المعنى على الاستثناء المنقطع.

- التوجيه بأكثر من رأي في المسألة الواحدة، ويستدل على ذلك بأكثر من رواية، فيعرض الرأي والرأي الآخر؛ ليترك للقارئ أفقاً أرحب في الفهم.

رابعاً: استخدامه للمصطلح النحوي:

لم يتبع العوتبي مدرسة نحوية معينة، فجاءت توجيهاته متفاوتة، فتارة يوجه بقول البصريين، وتارة يوجه بقول الكوفيين، وقد ظهرت عنده بعض المصطلحات النحوية:

أ- المصطلح البصري:

استخدم العوتبي المصطلح البصري في مواضع مختلفة منها:

- الضمير أو الإضمار:

في قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا أَلَقْتُ يَدًا فِي كَافِرٍ *** وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا

قال العوتبي: "ألقت يعني الشمس أضمرها ولم يذكرها"^(١).

- التوكيد: في قوله: والعرب تؤكد في بعض الكلام للحاجة وتوجز وتحذف"^(٢). وفي قوله تعالى:

﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (المجادلة: ٤)، قال: "فإن

^(١) العوتبي، الضياء، ج ٦، ص ٩.

^(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ١١، ص ٣١٧.

عارض معارض فقال: قد عرفنا أنَّ ثلاثة والسبعة عشرة؛ فما فائدة هذا التكرير؟ قيل له: إن الله تعالى أراد تأكيد ما أوجبه من الصيام بجمع العديدين وذكره مجملاً^(١).

• **الحال:** في إعراب (الكلالة) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (الأعراف ١٢٨)، قال

العوتبي: "يُقرأ (يورث) بفتح الراء وكسرها، فمن قرأ بالكسر فالكلالة مفعول به، ومن قرأ بالفتح

فالكلالة منون منصوب على الحال"^(٢).

ب- المصطلح الكوفي:

من خلال تتبع المصطلح النحوي لدى العوتبي في كتابه الضياء، نستنتج أن المصطلح الكوفي

أكثر وفرة من المصطلح البصري، ونذكر منه على سبيل التمثيل لا الحصر:

• **النَّعت:** (يقابله الصفة عند البصريين): في قوله: "ولـ(أي) أربعة مواضع: معنى الاستفهام،

ومعنى الجزاء، ومعنى الخبر، ومعنى النَّعت"^(٣). وفي توجيه قوله تعالى: قال: ﴿الْخَلِيقُ

الْبَارِئُ﴾، فأتبع النَّعت بمثله لاختلاف اللفظين، كما يقال: (عاقِل لبيب)"^(٤).

• **الصفة:** (يقابله حروف الجر عند البصريين): في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ

لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، قال: "وترفع الوصية بالصفة، وهي اللام التي في الوالدين"^(٥).

(١) العوتبي، الضياء، ج ١١، ص ٣١٧.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ١٩، ص ٣٤٠.

(٣) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٤١٢-٤١٣.

(٤) العوتبي، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٠٦.

(٥) ينظر: العوتبي، المصدر السابق، ج ١٩، ص ١٤٤.

• فعل مالم يسمى فاعله: (يقابله المبني للمجهول عند البصريين): ومن أمثلة ذلك ما ذكره في

إعراب (الوصية) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾،

قال: "ترفع الوصية بالفعل (كُتِبَ)، فعل لم يسم فاعله، وعليه فالوصية نائب فاعل" (١).

• الخفض: (ويقابله الجر عند البصريين): ومنه ما ذكره في قراءة الجر والنصب في قوله تعالى:

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، قال: "والذي اختاره أنا الخفض لا طراد

العربية مع قول علي" (٢). كذلك وردت مصطلحات أخرى: كالنسق، وواو الصرف، والوقت.

(١) ينظر: العوتبي، الضياء، ج ١٩، ص ١٤٤.

(٢) العوتبي، المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨٢.

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى دراسة جهود العوتبي النحوية في موسوعته الفقهية الضياء، بتفصيل القول في مصادره، وأصوله النحوية، وترجيحاته للمسائل، وقد خلص في نهايته إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولاً: ملامح منهجية العوتبي النحوية في كتابه الضياء :

ونعني بها الطريقة التي اتبعتها العوتبي في اختيار مصادره، وعرض شواهد، ومسائله وترجيحاته، واختياراته، وتحليله للمسائل؛ أي ما تتعلق بالجانب الإجرائي والتنظيمي لجهد النحوي، وتتضح تلك المنهجية في النقاط الآتية:

١- الاستقراء : وذلك من خلال:

أ- التنوع في المصادر: امتازت مصادر العوتبي بالتنوع والثراء، واشتملت مجموعة من المصادر القيّمة، والمؤلفات الرصينة، والمتون اللغوية والنحوية، تنوعت بين كتب علوم القرآن؛ كمعاني القرآن للقرّاء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، وكتب القراءات؛ كالسبعة في القراءات لابن مجاهد، والحجّة في القراءات لابن خالويه، وكتب التفسير؛ كتفسير الطبري، وتفسير الثعلبي، وكتب الحديث؛ كغريب الحديث لأبي عبيد الهروي، وكتب النحو والإعراب؛ كالجمل للخليل، والكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والخصائص لابن جني، وكتب الأدب؛ كالفاخر في الأمثال للمفضل بن سلمة، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، ومجالس العلماء للزجاجي، وكتب اللغة والمعاجم؛ كمعجم العين للخليل بن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري، والزاهر لابن الأنباري.

ب- التتبع والتوثيق في الاستدلال: وذلك من خلال تتبع كلام العرب الفصيح من القرآن، والقراءات، والحديث، والشعر، والنثر، فقد اعتمد العوتبي في أدلته النقلية على الأوثق حجية وفصاحة بدأها بكلام الله عز وجل فهو أصح المصادر وأوثقها.

ج- التحليل النحوي القائم على الاستشهاد:

- الاعتماد على السماع والاحتجاج الموثوق، والنقل عن العرب الفصحاء فيما يقدمه من تحليل لمسائله؛ وظهر ذلك في العناية الكبيرة بالشواهد اللغوية التي تنوعت بين القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وشواهد الشعر والنثر، مع عناية واضحة بالشاهد القرآني لمكانته وحجيته وموثوقيته، كما حرص على عضد الشاهد بالشاهد زيادة في الحجة، وقد بلغ عدد الشواهد التي أحصاها الباحث (١٠٨٥) شاهداً.
- الاستشهاد بالمتقدمين من الشعراء، فأخذ من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليين؛ كامرئ القيس، والنابعة، والأعشى، الذين حظوا بنصيب الأسد من شواهدهم، وأفاد من الشعراء المخضرمين والإسلاميين؛ ، وعمر بن معدى كرب، ومتمم بن نويرة، وساعدة بن جؤيئة، والحطيئة، ورؤبة بن العجاج ، وبعض المولدين من المتأخرين؛ لكن أخذ من هؤلاء كان في مسائل اللغة والمعجم والدلالة لا في مسائل التقعيد النحوي، كما برز لديه الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين والفقهاء؛ كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، ومازن بن غضوبة الطائي، ومجاهد، وأبي حنيفة النعمان، والشافعي.

د- التوثيق والرجوع إلى أصول اللغة:

يظهر ذلك في أسلوبه وحرصه على اللغة الفصحى، وعلى النقل عن أئمة اللغة والنحو كأبي الأسود الدؤلي، وأبو عبيدة النحوي، ويونس بن حبيب النحوي، وعمر بن العلاء، ويحيى بن يعمر، والمفضل الضبي، والأصمعي، والخليل، وسيبويه.

٢- التعليق:

استخدم العلل النحوية لتفسير الحكم النحوي لا لمجرد الوصف، فعلل لمسائله وترجيحاته، فتارة يعلل لذلك بنفسه، وتارة يسوق تعليقات من سبقه، فظهر عنده تنوع في العلل النحوية، فتطرق إلى العلل الأوائل (التعليمية)، والثواني (القياسية)، والثالث (الجدلية).

٣- الربط بين النحو والفقه ويظهر ذلك في:

أ- عدم التزام بالمنهج النحوي في عرض المسائل:

جاءت مسائل العوتبي متناثرة في كتاب الضياء وفق ما يقتضيه السياق، مبسوطاً لمعالجة مسائله الفقهية التي يتعرض لها، فنجد يسوق المسألة النحوية إما شارحاً للمسألة الفقهية، وإما مفسراً للآيات القرآنية، وإما موجهاً للقراءات القرآنية، وإما مبيناً للأحكام الشرعية، وإما شارحاً لاستشهاد يسوقه؛ فيسوق الرأي النحوي بغية الوصول إلى الحكم الفقهي في المسائل التي يعرضها، وقد يوجه أحياناً بتوجيهين مختلفين في المسألة الواحدة، وقد يخالف علماء كبار اللغويين، كما أنه قد يقدم رأي علماء التفسير على رأي النحويين، وقد يصرح أحياناً بتوجيهاته واختياراته واستحسانه وتخطئته، فيقول: (هذا عندي غلط، و قد أخطأ، وهذا حسن، والذي أختاره أنا، والأول أحسن وأصح).

ب- بروز أثر المنهج الفقهي على منهجه النحوي:

اتخذ من الاختلاف بين الآراء الفقهية، والخلاف في القراءات القرآنية مدخلاً للتوجيه النحوي، فكان يفسر وجوه الآيات واختلاف أقوال المفسرين على ضوء القواعد النحوية، فيوازن بين الروايات المختلفة والوجوه النحوية.

٤- عدم التزام بمدرسة نحوية معينة:

فقد جاءت توجيهاته متفاوتة، فتارة يوجه بقول البصريين، وتارة يوجه بقول الكوفيين، وتارة يوجه بقول الجمهور، إلا أنه أخذ بأقوال الفراء ورجع إليه في أكثر من موضع، وتعدد مواضع النقل من ابن الأنباري. كذلك استخدم العوتبي المصطلح البصري في مواضع مختلفة، مثل: (الضمير، والإضمار والتوكيد، والحال)، كذلك استخدم المصطلح الكوفي في أكثر من موضع، فمن أمثلة المصطلح الكوفي: (النعى، والصفة، وفعل مالم يسم فاعله، والخفض، والوقت، والنسق، ووأو الصرف).

ثانيًا: ملامح تفكيره النحوي:

١- التحليل القائم على التعليل:

الميل إلى التفسير الأصولي للظواهر النحوية، فيسعى إلى معرفة السبب وراء الظاهرة، لا الاكتفاء بوصفها فقط، وهو ما يجعله قريباً من منهج ابن جني في (الخصائص)؛ لذا يرى أن القاعدة النحوية لا بد أن تُفهم بـ(العلّة) التي أوجبتها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في فتح الثون في قولهم: (مَنْ الشيطان) وكسر الثون في: (عَنِ الشيطان)، قال: فإنْ قال قائل: لم فَتَحَ الثُّونَ في قولك: (مَنِ الشيطان)، وكَسَرَتِ الثُّونَ في قولك: (عَنِ الشيطان)؟ فقل: أَنَّ الثُّونَ حُرِّكَتَ فِيهِمَا لالتقاء الساكنين، غير أَنَّهُم اختاروا الفتح في (مَنِ) لانكسار الميم، واختاروا الكسر في (عَنِ) لانفتاح العين.

٢- موقف وسطي بين البصريين والكوفيين:

لم يكن العوتبي متعصباً لمدرسة نحوية معينة، بل نقل آراء البصريين كالخليل وسيبويه والمبرد وابن جني، إذا وجدها وجيهة أو مسوغة، كما نقل آراء الكوفيين كالكسائي والفراء وابن الأنباري، ويقول أحياناً بقول الجمهور.

٣- عنايته بالمعنى في التوجيه النحوي:

لم يكن ينظر إلى النحو نظراً شكلياً فقط، بل ربط بين التركيب النحوي والمعنى المقصود في الآية أو الجملة، وهذا ما يقرّبه من المدرسة (الوظيفية) في التفكير النحوي، فالنحو عنده وسيلة لبيان المعنى القرآني، لا غاية شكلية، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مجيء (قد) لمعنى الحال، فقال: قد لفظة تقرّب الماضي من معنى الدائم؛ يقال: قد اضطرب الشيء؛ أي: مضطرب الشيء، وقد تُضمَرُ لفظة (قد) فيصلح فيها معنى الحال؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء ٩٠)، أراد (قد) حصرت.

٤- النزعة إلى الاستقصاء والشمولية:

ويظهر ذلك في تقصيه للمسائل وتتبع أقوال العلماء فيها والاستدلال عليها بعدة شواهد، فهو يميل إلى مذهب الكثرة في تقوية الدليل. ومن المسائل التي تقصاها بالإحصاء ما ذكره في حصر أدوات الاستفهام في تسعة عشر حرفاً والتمثيل عليها، وهذا الحصر لم يسبقه أحد إليه من المتقدمين حسب علم الباحث.

التوصيات:

يوصي الباحث في نهاية هذا البحث ببعض المقترحات:

- ١- إعادة دراسة تراث العوتبي اللغوي في موسوعتيه الضياء والإبانة، بغية الوصول بالعوتبي إلى المكانة المرموقة بين علماء اللغة؛ لما له من جهود جليلة في خدمة اللغة وإثراء المكتبة العربية.
- ٢- إعادة دراسة المادة اللغوية في موسوعة الإبانة، ليخرج في صورة مفصلة موسوعة مبسطة.
- ٣- عمل دراسة مقارنة بين جهود العوتبي اللغوية في موسوعتيه الإبانة والضياء.
- ٤- دراسة المادة المعجمية في موسوعته الضياء وفصلها في مجلد مستقل لتلحق بموسوعة الإبانة.
- ٥- تكثيف الجهود البحثية والتنقيب في المخطوطات والآثار العلمية العمانية في القرنين الرابع والخامس الهجريين، للكشف عن الغموض حول شخصية العوتبي، وعائلته، وشيوخه، وتلامذته، ومولده، ووفاته، وعصره.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق: ف. كرنكو، ط١، دار الجيل بيروت، ١٩٩١م.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق: منى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، الدار المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- _____: معاني القراءات، ط١، مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١م.
- أبو الأسود، ظالم بن عمر الدؤلي: ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل يسين، ط٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤م.
- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين: الأغاني، تحقيق: إحسان عباس وبدر السعافين وبكر عباس، ط٣، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب: الأسمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٩٣م.
- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل: ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ٢٠١٠م.

- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق: أنو عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، ط١، مركز زايد للتراث، العين الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠م.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.
- _____: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- _____: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، ١٩٧١، بيروت، ١٩٧١م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧١.
- _____: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.
- _____: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.
- البابرتي، محمد بن محمد بن محمود: العناية شرح الهداية، ط١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٠م.
- البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد: حماسة البحتري، تحقيق: محمد إبراهيم حُور وأحمد محمد عبيد، ط١، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠٠٧م.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١١هـ، أعاد نشرها محمد زهير الناصر، ط١، دار طوق النجاة بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن بركة، أبو محمد عبدالله بن محمد البهلوي: كتاب الجامع، حققه وعلق عليه: عيسى يحيى الباروني، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ١٩٩٨م.
- البطاشي، سيف بن حمود بن حامد، **إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان**، ط٢، مكتبة المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، مسقط، ١٩٩٨.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ابن بكار، الزبير بن بكار الأسدي: **جمهرة نسب قریش وأخبارها**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- بلحاف، عامر فائل محمد، **الخلاص النحوي في الأدوات**، ط١، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ٢٠٠٩م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: **شرح ديوان زهير**، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م.
- _____: **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٦م.

- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق: عدد من الباحثين، ط١، دار التفسير، المملكة العربية السعودية، جدة، ٢٠١٥.
- جبل، محمد حسن: **الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف: **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، ط١، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- جرير، جرير بن عطية التميمي: **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد: **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، تحقيق: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، ط١، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- _____: **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد أحمد دهمان، ط١، مطبعة التوفيق، دمشق، ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦م.
- جميل بثينة، جميل بن معمر العذري: **ديوان جميل بثينة**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- _____: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسين هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.

- _____: **اللمع في العربية، تحقيق: فايز فارس، دار الكتب والثقافة، الكويت، ١٩٧٢م.**
- _____: **المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصيف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر، إسطنبول، ١٩٨٦م.**
- **الحارث المخزومي، الحارث بن خالد بن العاص المخزومي: شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مطبعة النعمان، النجف، العراق، ١٩٧٢م.**
- **ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي، رسائل ابن حزم، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م.**
- **أبو الحسن البصري، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن: الحماسة البصرية، تحقيق: عادل إسماعيل جمال، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.**
- **الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك: ديوان الحطيئة، بشرح أبي سعيد السكري، اعتنى بتصحيحه: أحمد الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم بشارع محمد علي، مصر، د.ت.**
- **ابن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.**
- **الحنود، إبراهيم بن صالح: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، الطبعة السنة ٣٣، عدد، ١١١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١م.**

- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.
- _____: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي، ط١، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٩٩٧م.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد الهمداني: إعراب ثلاثين سورة، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤١م.
- _____: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.
- _____: الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩م.
- الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي: غريب الحديث، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن أبي الدنيا، أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد البغدادي: قصر الأمل، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط٢، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- أبو دَهْل، وهب بن زمعة بن أسيد الجمحي: ديوان أبي دَهْل، تحقيق: عبدالعظيم عبدالمحسن، ط١، مطبعة القضاء، النجف، العراق، ١٩٧٢م.

- ابن ذريح، قيس بن ذريح الكناني: ديوان قيس بن ذريح، تحقيق: عبد الرحمن الطحاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- الراعي النميري، عبيد بن حصين النميري: ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهت فايبيرت، دار فرانكس شتاينر بفيشبادن، بيروت، ١٩٨٠م.
- الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي: منازل الحروف، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، د. ت.
- الريامي، محمود بن سليمان: سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري ومنهجه في كتاب الإبانة دراسة في التراث اللغوي العماني، ط١، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٧م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، علم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- _____: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٥، دار النَّعائس، بيروت، ١٩٨٦.
- _____: كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.
- _____: مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.

- الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٧م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٧م.
- _____: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣.
- ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري: تفسير القرآن العزيز، تحقيق أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز، ط١، الفاروق الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- زيد الخيل، زيد بن مهلهل الطائي: ديوان زيد الخيل، تحقيق: أحمد مختار البزرة، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٨م.
- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد: اللمعة المرضية من أشعة الإباضية، اعتنى بها: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، ط١، ذاكرة عمان، مسقط، ٢٠١٤.
- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز: غريب القرآن، المسمى بنزهة القلوب، تحقيق: محمد أديب، ط١، دار قنتية، سوريا، ١٩٩٥م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

- السعدي، فهد بن علي بن هاشل، **معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية**، ط١، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، ٢٠٠٧.
- السُّكَّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين: **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ابن سلمة، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم: **الفاخر**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي: **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، ط١، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٧م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٤، دار القلم، دمشق، ٢٠١٦م.
- ابن سنان الخفاجي، محمد بن عبدالله بن محمد: **سر الفصاحة**، تحقيق: علي فودة، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى: **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

- السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن بن أبي بكر: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- _____: **شرح شواهد المغني**، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، د.ط، لجنة التراث العربي، د.ب، ١٩٦٦م.
- _____: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ب، ١٩٦٥م.
- _____: **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبدالحكيم عطية، ط٢، دار البيروتي، إسطنبول، ٢٠٠٦م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا وعبدالمجيد قطامش، معهد إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث النبوي**، ط١، مطابع دار الشعب، عمان، الأردن، ١٩٨٠م.
- ابن الشجري، ضياء الدين هبة الله بن علي: **أمالى ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.
- الشماخ، الشماخ بن ضرار الذبياني: **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.

- الشهاب الأُبْذِي، أحمد بن محمد البجائي الأندلسي: **الحدود في النحو**، تحقيق: نجاه حسن عبدالله نولي، ط١، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠١م.
- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبدالسلام ضيف: **المدارس النحوية**، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي: **المصنّف**، تحقيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز أبو حبيب الشثري، ط١، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٥م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله: **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠.
- الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام: **المصنّف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي، الهند، ١٩٨٣م.
- الضَّبِّي، المفضل بن محمد بن يعلي: **المفضليات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبدالسلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب: **الجامع الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **تاريخ الرسل والملوك**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- _____: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرشاني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي: شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد سيد جاد الحق ومحمد زهري النجار، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤م.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، د. ط، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي: غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، ط١، الهيئة العامة للمطابع المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- _____: الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي: شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، ط٢، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م.
- _____: مجاز القرآن، مراجعة وتعليق: محمد فؤاد سزكين، ط١ مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- العجاج، رؤبة بن العجاج: مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن ألورد البروسي، ط١، طبع بآلات دروغولين، مدينة ليبسيغ، برلين، ١٩٠٣م.
- عروة بن الورد، ديوان عروة بن الورد، تحقيق: سعدي ضناوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل: **الوجوه والنظائر**، تحقيق: محمد عثمان، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي: **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط ١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠م.
- العكبري، عبدالله بن الحسين بن عبدالله: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة علي البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٦م.
- عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبدالعال سالم، **معجم القراءات القرآنية**، ط ١، انتشارات أسوة التابع لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيرية، إيران، ١٩٩١.
- عمرو بن كلثوم: **ديوان عمرو بن كلثوم**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- عمرو بن معدي، عمرو بن معدي كرب الزبيدي: **شعر عمرو بن معدي كرب**، جمعه: مطاع الطرابيشي، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م.
- العوتبي، أبو المنذر سلمة بن مسلم الصحاري: **الإبانة في اللغة**، تحقيق: عبدالكريم خليفة وآخرون، ط ١، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ١٩٩٩.
- _____: **الأنساب**، تحقيق: محمد إحسان النص، ط ٤، مطبعة الألوان الحديثة، مسقط، ٢٠٠٦.

- _____: الضياء، تحقيق: الحاج سليمان بن إبراهيم بابيز
الوارجلاني وداود بن عمر بابيز الوارجلاني، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان،
٢٠١٥.
- غلام ثعلب، أبو عمر محمد بن عبدالواحد البغدادي: ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن،
تحقيق: محمد بن يعقوب التركستاني، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس القزويني: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن
العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١، دار المعارف، بيروت ١٩٩٣م.
- _____: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد
هارون، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبدالغفار: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين
قهوجي وبشير جويجايي، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٣م.
- الفاكهي النحوي، عبدالله بن أحمد المكي: شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان
أحمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن
حسن الخوام، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: كتاب فيه لغات القرآن، شرح وتعليق: الموفي الرفاعي، ط١،
المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م.

- _____: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **الجمال في النحو**، (المنسوب للخليل)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- _____: **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
- الفرزدق، همام بن غالب المجاشعي: **ديوان الفرزدق**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري: **تأويل مشكل القرآن**، شرحه ونشره السيد محمد صقر، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٣م.
- _____: **غريب الحديث**، تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع في أحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.
- القطامي، عمر بن شبيب: **ديوان القطامي**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠م.
- ابن القوّاس، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي: **شرح ألفية ابن معطي**، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي: **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- كراع النمل: علي بن الحسن الهنائي الأزدي: **المنتخب من غريب كلام العرب**، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٩م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: **الكليات**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- ابن الكلبي: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب: **جمهرة النسب**، رواية السكري عن ابن حبيب، تحقيق: حسن ناجي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.
- _____: **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي باشا، ط٤، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- لبيد: أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري: **شرح ديوان لبيد**، تحقيق: إحسان عباس، ط١، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٢م.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله بمن مالك: **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، ١٩٩٠م.
- المبرد، أبو العباس محمد بين يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضميه، ط٢، لجنة إحياء التراث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤م.
- أبو محجن، مالك بن حبيب الثقفي: **ديوان أبي محجن**، تحقيق: محمد سالمان، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن عباس: **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.
- مجهول: **رسالة في معرفة كتب أهل عمان**، اعتنى بها: سلطان بن مبارك بن حمد الشيباني، ط١، ذاكرة عمان، مسقط، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران: **معجم الشعراء**، تحقيق: فاروق أسليم، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- أبو مسحل، عبدالوهاب بن قريش الأعرابي: **نواذر أبي مسحل الأعرابي**، تحقيق: عزّة حسن، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١م.
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي: **الرد على النحاة**، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.
- أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، ط١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري، **لسان العرب**، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

- ابن الناضم، بدر الدين محمد بن جمال الدين بن محمد بن مالك: شرح ألفية ابن مالك، ط١، دار الغدير للطباعة والنشر، قم، إيران، ١٤٣٨هـ.
- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٨٥م.
- _____: القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط١، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢م.
- _____: عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبدالوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم- الجفان والجابي للطباعة والنشر، د.ب، ٢٠٠٤م.
- _____: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق: الفهرست، علق عليه: الشيخ إبراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.
- النشار، سراج الدين عمر بن زين الدين الأنصاري، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، تحقيق: أحمد عيسى المعصراني، ط٢، دار النوادر للطباعة والنشر، الكويت، ٢٠١١م.
- ابن نويرة، مالك و متمم أبناء نويرة: ديوان مالك و متمم أبناء نويرة، تحقيق: ابتسام مرهون الصفار، جامعة بغداد، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د. ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.
- _____: **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: مازن المبارك، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- الهمذاني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد: **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ٢٠٠٦م.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد: **التفسير البسيط**، ط١، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ.
- ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس: **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٩٩م.
- اليشكري، سويد بن كاهل: **ديوان سويد اليشكري**، جمع وتحقيق: شاعر العاشور، ط١، دار الطباعة الحديثة، البصرة، العراق، ١٩٧٢م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش: **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: عبداللطيف بن محمد الخطيب، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٣م.

الأبحاث والرسائل العلمية:

- جرار، عبدالرزاق فالح عبدالرزاق: الجهود النحوية عند العوتبي من خلال كتابه الإبانة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٠م.
- الحجري، ناصر بن محمد بن عامر: التفسير عند العوتبي من خلال كتابه الضياء (رسالة دكتوراه)، جامعة الزيتونة، تونس، ٢٠٠٨م.
- الدسوقي، إبراهيم: معجم الإبانة للعوتبي (المنهج - اللغة - المادة المعجمية)، ضمن كتاب: قراءات في فكر العوتبي الصحاري، ط٢، المنتدى الأدبي، مسقط، ٢٠٠٣م.
- السالمي، عبدالرحمن بن عبدالله: تعددية العوتبي وترجمته أو إشكاليات شخصية العوتبي، مجلة نزوى، نزوى، عدد ٢١، رمضان ١٤٢٠هـ/يناير ٢٠٠٠م.
- السكاكر، عبدالله بن علي بن إبراهيم: البحث الدلالي في كتاب (الإبانة في اللغة العربية) للعوتبي الصحاري، رسالة ماجستير، كلية اللغة والعربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠م.
- السلامي، ناصر بن محمد بن سالم، الجهود اللغوية للعوتبي الصحاري العماني في كتابه (الإبانة) دراسة تحليلية أسلوبية، رسالة دكتوراه، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ٢٠١١م.
- السيابي، أحمد بن سعود: العوتبي نسابه، ضمن كتاب: قراءات في فكر العوتبي الصحاري، ط٢، المنتدى الأدبي، مسقط، ٢٠٠٣م.

- الكندي، أحمد بن عبدالله بن حمد: منهج الشيخ العوتبي الصحاري في كتابه الضياء (قسم العبادات أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعو مؤتة، الأردن، ٢٠١٠م.
- مجموعة مؤلفين: العوتبي الصحاري، حصاد أعمال ندوة العوتبي بوحدة الدراسات العمانية، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٩م.
- مجموعة مؤلفين: قراءات في فكر العوتبي الصحاري، حصاد أعمال ندوة المنتدى الأدبي، ط٣، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٩٨م.
- ابن مداد، محمد بن عبدالله بن مداد الناعبي: معرفة جميع العلماء وكناهم وبلدانهم وموتهم، (المعروفة بسيرة ابن مداد)، دراسة وتحقيق: بدرية بنت علي بن جمعة الشعبية (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، ٢٠١٦م.

الملاحق:

الملحق (١): إحصائية الشواهد اللغوية في كتاب الضياء:

م	الشواهد	عدد المواضع	النسبة	ملاحظات
١	القرآن	٢٣٦	٢٢.٣ %	كتاب الضياء إجمالي الشواهد اللغوية في
٢	الحديث	٣٧	٣.٤ %	
٣	الشعر	٧١٧	٦٧.٧ %	
٤	أقوال العرب	٦٨	٦.٤ %	
٥	المجموع	١٠٥٨		

الملحق (٢): إحصائية من استشهد بهم العوتبي في كتاب الضياء :

م	المستشهد بقولهم	عدد المواضع	ملاحظات
١	الأعشى	٤٥ موضع	
٢	النابغة الذبياني	٣٨ موضع	
٣	أمرؤ القيس	٣٤ موضع	
٤	ذي الرمة	٣١ موضع	
٥	زهير بن أبي سلمى	٢٢ موضع	
٦	طرفة بن العبد	١٨ موضع	
٧	جرير	١٦ موضع	
٨	رؤبة بن العجاج	١٦ موضع	
٩	عنبرة بن شداد	١٥ موضع	
١٠	الفرزدق	١٤ موضع	
١١	الحطيئة	١٣ موضع	
١٢	الراعي النميري	١٢ موضع	
١٣	الكميت بن زيد الأسدي	١١ موضع	
١٤	أبي ذؤيب الهذلي	١١ مواضع	
١٥	الأصمعي	١١ موضع	
١٦	جميل بثينة	٩ مواضع	

١٧	النابغة الجعدي	٨ مواضع
١٨	أوس بن حجر	٨ مواضع
١٩	الشماخ بن ضرار الذبياني	٧ مواضع
٢٠	الخنساء	٦ مواضع
٢١	علقة الفحل	٦ مواضع
٢٢	الطرماح	٦ مواضع
٢٣	الأخطل	٦ مواضع
٢٤	ابن الأعرابي	٦ مواضع
٢٥	عمرو بن كلثوم	٦ مواضع
٢٦	عمرو بن شبيب القطامي	٥ مواضع
٢٧	حسان بن ثابت	٥ مواضع
٢٨	متمم بن نويرة	٥ مواضع
٢٩	الحارث بن حلزة	٥ مواضع
٣٠	عمر بن أبي ربيعة	٥ مواضع
٣١	ابن مقبل	٥ مواضع
٣٢	الحارث بن حلزة	٥ مواضع
٣٣	عبدالله بن قيس الرقيات	٤ مواضع
٣٤	حميد بن ثور	٤ مواضع

٣٥	كثير عزة	٤ مواضع
٣٦	ابن دريد	٤ مواضع
٣٧	الليث بن سعد	٤ مواضع
٣٨	المفضل الضبي	٤ مواضع
٣٩	صخر الغي	٤ مواضع
٤٠	مرار الأسدي	٤ مواضع
٤١	أبو زبيد الطائي	٤ مواضع
٤٢	بشير بن أبي خازم	٤ مواضع
٤٣	عمرو ابن أحمر الباهلي	٤ مواضع
٤٤	قيس بن الملوح	٣ مواضع
٤٥	ساعدة بن جؤية	٣ مواضع
٤٦	قيس بن الملوح	٣ مواضع
٤٧	عبدالله بن رواحة	٣ مواضع
٤٨	الحارث بن خالد المخزومي	٣ مواضع
٤٩	عروة بن الورد	٣ مواضع
٥٠	أبي زبيد حرمة بن المنذر الطائي	٣ مواضع
٥١	عمر بن معدى كرب	٣ مواضع
٥٢	الأحوص الأنصاري	٣ مواضع

٥٣	خفاف بن ندبة	٣ مواضع
٥٤	أبو الأسود الدؤلي	٣ مواضع
٥٥	عبيد بن الأبرص	٣ مواضع
٥٦	هيرة بن أبي وهب المخزومي	٢ موضع
٥٧	النمر بن تولب	٢ موضع
٥٨	يونس بن حبيب	٢ موضع
٥٩	شريح بن بجير الثعلبي	٢ موضع
٦٠	قيس بن ذريح	٢ موضع
٦١	المتلمس	٢ موضع
٦٢	كعب بن مالك	٢ موضع
٦٣	حاتم الطائي	٢ موضع
٦٤	أبي العتاهية	٢ موضع
٦٥	أبو النجم الراجز	٢ موضع
٦٦	أبو نواس	٢ موضع
٦٧	قيس بن زهير	٢ موضع
٦٨	عبدة بن الطيب	٢ موضع
٦٩	زيد الخيل	٢ موضع
٧٠	المسيب بن علس	٢ موضع

٧١	السيد الحميري	٢ موضع
٧٢	عدي بن زيد	٢ موضع
٧٣	أبو الشيص الخزاعي	٢ موضع
٧٤	ابن ميادة	٢ موضع
٧٥	عدي بن زيد	٢ موضع
٧٦	معقر بن حمار الأزدي	٢ موضع
٧٧	عبدالله بن همام السلوكي	٢ موضع
٧٨	ذي الأصبع العدواني	٢ موضع
٧٩	ابن عباس	٢ موضع
٨٠	المرقش الأصغر	١ موضع
٨١	أبي طالب	١ موضع
٨٢	مجاهد	١ موضع
٨٣	يحيى بن خالد البرمكي	١ موضع
٨٤	يزيد بن الحكم الثقفي	١ موضع
٨٥	أبي عبيدة النحوي	١ موضع
٨٦	الحجاج بن يوسف	١ موضع
٨٧	ابن جريج الرومي	١ موضع
٨٨	أبو زيد الأنصاري	١ موضع

٨٩	سعد بن ناشب	١ موضع
٩٠	صفي الدين	١ موضع
٩١	الشنفرى	١ موضع
٩٢	دعبل الخزاعي	١ موضع
٩٣	الأسعر الجعفي	١ موضع
٩٤	ذي جدن الحميري	١ موضع
٩٥	النعمان بن عدي	١ موضع
٩٦	البريق الهذلي	١ موضع
٩٧	ابن خياط	١ موضع
٩٨	صفوان بن أمية	١ موضع
٩٩	إبراهيم بن هرمة	١ موضع
١٠٠	كعب بن سعد الغنوي	١ موضع
١٠١	مضرّس بن ربيعي الأسدي	١ موضع
١٠٢	قيس بن الخطيم	١ موضع
١٠٣	عمرو بن قمئة	١ موضع
١٠٤	يزيد بن الصعق الكلابي	١ موضع
١٠٥	محمد بن حمران الجعفي	١ موضع
١٠٦	جابر بن الثعلب	١ موضع

١٠٧	أبي قيس بن رفاعه	١ موضع
١٠٨	هدبة بن الخشرم	١ موضع
١٠٩	تأبط شرا	١ موضع
١١٠	سويد بن أبي كاهل اليشكري	١ موضع
١١١	قراد بن حنش	١ موضع
١١٢	ابن أخت تأبط شرا	١ موضع
١١٣	العباس بن مرداس	١ موضع
١١٤	سماك بن عمرو	١ موضع
١١٥	سلامة بن حنبل	١ موضع
١١٦	زيد بن عمرو بن نفيل	١ موضع
١١٧	قراد بن أجدع	١ موضع
١١٨	أبو قلابة الرقاشي	١ موضع
١١٩	أبو حبيب الشيباني	١ موضع
١٢٠	برج بن مسهر	١ موضع
١٢١	إسماعيل بن محمد الحميري	١ موضع
١٢٢	أبو حنيفة النعمان	١ موضع
١٢٣	الزبير بن عبدالمطلب	١ موضع
١٢٤	سلمة بن الخرشب	١ موضع

١٢٥	عبّاد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة	١ موضع
١٢٦	المنقب العبدى	١ موضع
١٢٧	الفند الزمانى	١ موضع
١٢٨	ابن مقروم الضبى	١ موضع
١٢٩	رزاح بن ربعة	١ موضع
١٣٠	الفضل بن العباس	١ موضع
١٣١	عتبة بن شتير	١ موضع
١٣٢	ساعدة الهذلى	١ موضع
١٣٣	الوليد بن عقبة	١ موضع
١٣٤	أبو الأخرز الحمانى الراجز	١ موضع
١٣٥	أمية بن أبي الصلت	١ موضع
١٣٦	زياد الأعجم	١ موضع
١٣٧	يزيد بن مفرع الحميرى	١ موضع
١٣٨	شمر بن الجوشن	١ موضع
١٣٩	كعب بن سعد الغنوى	١ موضع
١٤٠	مخيل السعدى	١ موضع
١٤١	مازن بن غضوبة	١ موضع
١٤٢	السموأل	١ موضع

١٤٣	عبدالرحمن بن حسان الأنصاري	١ موضع
١٤٤	المؤمل بن أميل المحاربي	١ موضع
١٤٥	الحارث المخزومي	١ موضع
١٤٦	أبو دلالة	١ موضع
١٤٧	عذافر بن أوس	١ موضع
١٤٨	أبو صدقة الديبيري	١ موضع
١٤٩	الحسن بن هاني	١ موضع
١٥٠	الشويعر عبد العزى	١ موضع
١٥١	أبو داود الإيادي	١ موضع
١٥٢	وضاح اليمن	١ موضع
١٥٣	الخلنجي	١ موضع
١٥٤	أبو خراش الهذلي	١ موضع
١٥٥	سحيم عبد بني الحساس	١ موضع
١٥٦	عمر بن العداء الكلبى	١ موضع
١٥٧	المتنبى	١ موضع
١٥٨	مسكين الدارمي	١ موضع
١٥٩	عبدة بن همام	١ موضع
١٦٠	الأسود بن يعفر	١ موضع

١٦١	عامر بن فهيرة	١ موضع
١٦٢	سديف بن ميمون	١ موضع
١٦٣	بشار بن برد	١ موضع
١٦٤	جران العود	١ موضع
١٦٥	أبو الطمحان القيني	١ موضع
١٦٦	عبدالله بن الزبعرى	١ موضع
١٦٧	مالك بن زغبة الباهلي	١ موضع
١٦٨	عبد بن الطبيب	١ موضع
١٦٩	أبي المناهل الأشجعي	١ موضع
١٧٠	القحيف بن حمير العقيلي	١ موضع
١٧١	أوفى بن مطر	١ موضع
١٧٢	يحيى بن يعمر	١ موضع
١٧٣	أبو شهاب الهذلي	١ موضع
١٧٤	عمرة بنت الحمارس	١ موضع
١٧٥	أبو زرعة التميمي	١ موضع
١٧٦	سليك بن السلكة	١ موضع
١٧٧	القتال الكلابي	١ موضع
١٧٨	هند بنت معبد	١ موضع

١٧٩	المتنخل الهذلي	١ موضع
١٨٠	أبو بكر الصديق رضي الله عنه	١ موضع
١٨١	مربع بن وعومة	١ موضع
١٨٢	عبد مناف بن ربع الهذلي	١ موضع
١٨٣	طلحة بن خويلد	١ موضع
١٨٤	مروان بن أبي حفصة	١ موضع
١٨٥	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١ موضع
١٨٦	منصور النمري	١ موضع
١٨٧	العُجَيْر السلوكي	١ موضع
١٨٨	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١ موضع
١٨٩	عون بن عبدالله بن عتبة	١ موضع
١٩٠	رويشد بن كثير الطائي	١ موضع
١٩١	عبدالله بن غيلان	١ موضع
١٩٢	هشام بن المغيرة	١ موضع
١٩٣	همام السلوكي	١ موضع
١٩٤	أحيحة بن الجلاح	١ موضع
١٩٥	يزيد بن مفرع الحميري	١ موضع
١٩٦	لقيط الإيادي	١ موضع

١٩٧	ربيعة بن مقروم	١ موضع
١٩٨	عوف بن ملح	١ موضع
١٩٩	عمر بن الأسلع	١ موضع
٢٠٠	ابن عبد القدوس	١ موضع
٢٠١	نصيب بن رباح	١ موضع
٢٠٢	ضبابي بن الحرث	١ موضع
٢٠٣	ابن مسعود رضي الله	١ موضع
٢٠٤	لقيط بن زرارة	١ موضع
٢٠٥	سحيم بن وثيل اليربوعي	١ موضع
٢٠٦	صنو اليشكري	١ موضع